عمرو عادلي و ناثان براون

الدولة والمجتمع في مصر الحديثة

رد اعتبار وإعادة نظر

المرايا للثقافة والفنون

الدولة والمجتمع في مصر الحديثة: رد اعتبار وإعادة نظر (*) (•) (*) عمرو عادلي و ناثان براون

المرايا

قصة مصر التي نرويها هنا لا تبدأ بفاعل وحيد: حاكم أو نظام أو دولة، ولا تبدأ كذلك بعامل واحد مؤثر كالدين أو الاقتصاد، وإنما هي قصة التفاعلات المتغيرة فيما بين سلسلة من الحكام الذين شكّلوا أو أعادوا تشكيل أنظمة حكم تصارع من أجل إحكام السيطرة على جهاز دولة مترامي الأطراف، وجهاز دولة نما وتمدد إلى مناطق جديدة في المجتمع والاقتصاد لكنه اضطر في العقود الأخيرة إلى التقهقر للوراء بعض الشيء. وفي المقابل، ثمة قائمة من الفاعلين الاجتماعيين المصريين الذين نظموا أنفسهم بنجاح متفاوت في مجموعة متنوعة من المجالات كالسياسة والاقتصاد والدين وبطرق مختلفة من أجل تشكيل الدولة وسياساتها. تلك هي مصر التي تتعدد فيها الأصوات، بينما يحاول صوت واحد أن يكون صوته هو الأعلى - ينجح في بعض الأحيان ولكن ليس دائماً. تصف قصة مصر منحنًى من التغير البطيء: سيطرة متصاعدة للدولة متبوعة بتراجع متفاوت الدرجة وقبضة يشتد إحكامها كي تظل محتفظة بمكانها في مقابل مجتمع صاخب ودائم التحرك.



عمرو عادلي

أستاذ مساعد العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة.



ناثان براون

أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن.

تصميم الغلاف: أحمد اللباد






978-977-6898-41-7



mohamed khatab

الدولة والمجتمع في مصر الحديثة
رد اعتبار وإعادة نظر



الدولة والمجتمع في مصر الحديثة

رد اعتبار وإعادة نظر

عمرو عادلي - ناثان براون

تدقيق لغوي/ د. عبد المنجي مدين

تصميم الغلاف/ أحمد اللباد

الإخراج الداخلي/ حسن جمال

الطبعة الأولى، القاهرة 2023

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2699/2023

الترقيم الدولي/ تدمك: 978-977-6898-41-7

1- الدولة

2- مصر - تاريخ

3- مصر - الأحوال الاجتماعية

4- مصر - الأحوال السياسية

أ- براون، ناثان (مؤلف مشارك)

ب- العنوان 320/1

المرايا للثقافة والفنون

تليفون: 023961548-2+ / موبايل: 01030319318-2+

البريد الالكتروني: elmaraya@elmaraya.net

https://elmaraya.net/

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع

الدولة والمجتمع في مصر الحديثة

رد اعتبار وإعادة نظر

عمرو عادلي - ناثان براون



المحتويات

تقديم

يستند هذا العمل إلى جهد بحثي سابق خضناه سويًا مع الزميلة د. شيماء حطب بين 2015 و2021 من أجل إنتاج كتاب عن مصر الحديثة، يعيد التفكير في بعض المنطلقات النظرية والمفاهيم المُسَلَّم بها في الأكاديمية الناطقة بالإنجليزية حول الدولة والمجتمع والاقتصاد في مصر. وقد تكللت جهودنا بالنجاح في منتصف 2021 بصدور كتاب Egypt: Lumbering State, Restless Society (ربما يمكن ترجمته إلى مصر: دولة متثاقلة ومجتمع قلق) مع دار نشر جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة. كان العمل منذ بدايته مفاهيميًا ونظريًا يلتمس طريقه بين الأدبيات الأكاديمية التي تراكمت حول مصر في الخمسين سنة الماضية خاصة باللغة الإنجليزية من جامعات ومعاهد أمريكية وبريطانية، علاوة على الإسهامات التي صدرت باللغة العربية لمؤلفين مصريين، والتي سعت هي الأخرى إلى رصد وتحليل الدولة والمجتمع والاقتصاد السياسي المصري في القرنين الماضيين أو ما يمكن اعتباره مصر في العصر الحديث. لقد كان غرضنا هو إعادة رسم خريطة المفاهيم والأطر النظرية التي غلبت على فهم مصر الحديثة، بشكل موسع وشامل ولكن نقدي. إذن، لم يستند مجهودنا الفكري على البحوث الميدانية التي عادة ما تنظر بعمق ونفاذ إلى دراسة وقائع أو أحداث أو فاعلين على الأرض من أجل إنتاج معرفة منظمة ومنهجية بقدر ما اعتبرنا أن الهدف هو إعادة التفكير فيما تم إنتاجه حول مصر -وهو كثير- للقراء المتخصصين، والذين قد يرغبون في الاطلاع على مقترب جديد يعيد تأويل ما هو راسخ في الأكاديميا، ولكن كذلك القراء الأقل تخصصًا سواء في مصر أو في مجال العلوم السياسية.

في خضم العمل على الكتاب الصادر باللغة الإنجليزية راودتنا فكرة إتاحته فيما بعد باللغة العربية للقراء المهتمين بذات الموضوع، لا التعريف بالطبع بمصر ومؤسسات الدولة ومفاعيل الاقتصاد وتجليات الحياة الاجتماعية لأن هذا من قبيل المعلوم بالضرورة للكثير من المصريين خاصة المتعلمين منهم ناهيك عن المثقفين، ولكن لرسم خريطة الأدبيات التي تم إنتاجها عن مصر من قبل شرائح وأجيال من الأكاديميين الغربيين الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين وغيرهم، ومحاولة ربطها بشكل نقدي وحركي بالأكاديمية العربية التي تناولت موضوعات شبيهة، وإن بمقتربات مختلفة. لقد كنا على وعي منذ البداية بأن النقاش حول مصر، مهما بلغ من النظرية والأكاديمية، لا يمكن أن يتم دون -على الأقل- محاولة التواصل مع المصريين، وكأنهم ظاهرة متحفية أو في العالم الطبيعي يتم دراستها دون التفاعل معها. ولكننا في الوقت ذاته كنا على علم بأن ترجمة دقيقة للمنشور الإنجليزي عن مصر لن يفي بالغرض لأنه موجه لجمهور مختلف كثيرًا في خلفيته واهتمامه ولغته. ومن هنا كان القرار أن نعيد كتابة المؤلف بدلًا من أن نترجمه، بما يقدم لنا فرصة إعادة الصياغة والترتيب والتنظيم كي يناسب -أو هكذا نأمل- القارئ المصري، الذي يعرف الكثير من التفاصيل عن مصر، ولكن ربما لا يلم بذات القدر بما كُتب عن بلده في الأكاديمية الغربية، ولا بالجدل حول بعض النظريات والمفاهيم الأساسية التي تطورت في العقود الماضية. وفي هذا السياق، قدمنا تعديلات جسيمة على الكتاب الأصلي كي يتفرغ بشكل أكبر لمهمة إعادة التفكير في دراسة الدولة والمجتمع والاقتصاد بالنظر لما تم إنجازه على ذلك الصعيد طيلة خمسين سنة على الأقل من الإنتاج المعرفي باللغتين الإنجليزية والعربية، وغيرهما.

خرج هذا العمل أصغر حجمًا، أي أكثر تركيزًا في عرض مادته، إذ إننا افترضنا أن الكثير من التفاصيل والأحداث والشخصيات معروفة لدى القراء المهتمين بالشأن العام في مصر حاضرًا كان أم تاريخيًا. ودلفنا في المقابل على نحو مباشر إلى المهمة الخاصة بإعادة التفكير فيما تم إنتاجه، وإعادة تأطير النقاش حول القضايا العامة في مصر، ليس فحسب في الوقت الراهن إنما رجوعًا إلى الجذور التاريخية التي بدأت معها الحداثة تحدث تأثيراتها في السياق المصري منذ مطلع القرن التاسع عشر. ورغم

هذا التكثيف فقد حرصنا كل الحرص على ألا يأخذ الكتاب قالبًا أكاديميًا بحتًا يثير الملالة لدى القارئ أو ينفره بلغة جامدة وإحالات جمة لأدبيات وكتابات قد لا يعرف القارئ عنها كثيرًا ولا قليلًا. كان هذا تحديًا لأن هذا الصنف من الأعمال شبه الأكاديمية -إذا شئت- ليس مألوفًا لدى القارئ المصري -ربما العربي- لذا كان الشكل الذي اتخذه الكتاب هو نفسه تجديدًا نوعًا ما عما هو شائع بإنتاج معرفة مستندة إلى خلفيات نظرية صلبة، ولكن مصاغة بأسلوب وبمنظور يناسب المهتمين بالقضايا العامة في مصر، من غير أن يكونوا من المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

يضم هذا الكتاب أربعة أقسام: الأول منها يتناول الدولة في مصر كأحد أهم تجليات التنظيم السياسي في العصر الحديث. لا نقدم تاريخًا مفصلًا لمثل هذه الظاهرة بالغة التعقيد والامتداد بل نبني على المعرفة العامة بالوقائع والمراحل التي تعد مؤسِسة لمسارات تطور الدولة الحديثة في مصر بدءًا ببناء بيروقراطية الدولة المركزية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي أسندت لنفسها مساحات واسعة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ضمت الزراعة والري والبنية الأساسية واحتكار التجارة مع الخارج وتنظيم الصناعات بالتوازي مع تسجيل المواليد والوفيات وإنشاء أسس نظام الصحة العامة والتعليم كمقتضيات لإنشاء جيش حديث يقوم على التجنيد الإجباري.. وقد امتدت هذه الجهود لما يمكن نعته بالدولة الخديوية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي مارست أشكالًا عدة من السيطرة والإدارة في إطار مشروع تحديثي اقتصادي واجتماعي واعٍ على النهج الغربي، والذي عانى من جملة تقاضات أفضت إلى الاحتلال البريطاني في 1882 دشن الاحتلال البريطاني أسس الدولة الكولونيالية، واستمر لنحو سبعين سنة مخلفًا آثارًا عميقة على عمل البيروقراطيتين المدنية والأمنية في مصر في عصر ما بعد الاستقلال. وقد كانت الدولة الكولونيالية امتدادًا غير صريح في بعض المجالات، وصريح في أخرى، للدولة الخديوية، كما كانت هي نفسها محل نضال الحركة الوطنية المصرية بروافدها المتعددة من أجل السيطرة على الدولة وإجلاء الإنجليز وإنهاء الامتيازات الممنوحة للأجانب منذ مطلع القرن العشرين، وما نجم عنه من استقلال تدريجي وغير متكافئ من مجال لآخر امتد من 1922 وحتى 1956 عندما تحقق الجلاء النهائي

للقوات البريطانية من منطقة قناة السويس، وقبلها بقليل الإطاحة بالملكية والتحول للنظام الجمهوري في 1953 ثم دولة ما بعد الاستقلال، والتي توالى على رئاستها الرؤساء الثلاثة المعرفون بطول مدد حكمهم وتركز السلطة في أيديهم على نحو دأب معه الكثير من المحللين على تعريف الحقب الزمنية والنظم السياسية باسمهم فيقال النظام الناصري ومرحلة حكم السادات ومصر مبارك وهلم جرًا. وهو ما نختلف معه في إعادة بنائنا لمفاهيم تطور الدولة الحديثة في مصر إذ نسلم بأمرين جوهريين: أولهما أن الدولة الحديثة في مصر لم تنشأ بفعل فاعل واحد ذي قوة وصاحب خطة ورؤية في زعامة جمال عبد الناصر أو في دهاء السادات أو في رتابة مبارك، بل ننظر إلى الدولة بمؤسساتها العريضة المتعددة وذات التاريخ الطويل المليء هو الآخر بالتعاريج وبالاستمرارية والانقطاع على حد سواء، وهو ما يجعلنا ننظر إلى المؤسسات بما يجاوز الفرد الذي دأب المتخصصون والعامة على نسب المراحل أو المؤسسات إليهم. ومن ثم لقد سعينا إلى اقتراح إطار لوضع مسار تطور الدولة –لا عمليات إنشائها أو هندستها كعمليات غائية لها نقطة بدء ونهاية– في سياقاته التاريخية. وأما الأمر الثاني فهو الاستثمار في فصل مفهومي الدولة والنظام السياسي في محاولة لتبين أشكال الاستمرار والاستدامة في السلطة السياسية ممثلة في أجهزة الدولة التي يمكن تتبع جذورها إلى مطلع القرن التاسع عشر، والتي خاضعت تحولات وتحورات عدة منذ ذلك الحين، ولكنها خضعت لمسارات زمنية مستقلة عن تغيرات النظم السياسية بشخوصها المهيمنة من الملك فؤاد وفاروق إلى الرؤساء الأربعة الذين تعاقبوا على حكم الجمهورية حتى 2011. حاولنا فعل هذا من خلال التحاور النقدي المستمر مع الأدبيات المنتمية لحقل العلوم السياسية ساعين لرسم صورة كبيرة لها عمق زمني واتساع لتضم بين جنباتها لا فحسب قمة الجهاز التنفيذي حيث يقبع المخ المفترض للنظام السياسي، بل المؤسسات التشريعية والقضاء بتنويعاته وتاريخه المعقد، ومؤسسات كالأزهر الشريف والأوقاف والمؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية.

نتابع ذات النقاش في القسم الثاني، ولكن من خلال التركيز على تطور العلاقات بين الدولة والمجتمع في مصر الحديثة. ومرة أخرى يدور النقاش بين جنبات العلوم السياسية والاجتماع السياسي، إذ نعمل على إعادة تأطير التفكير في المسارات التي

سلكها المجتمع المصري تحت تأثير الحداثة. لا نعبأ هنا كثيرًا بالسؤال حول ما إذا كان المجتمع المصري قد صار حديثًا بالفعل أم لا -وكذا الدولة- لأننا ببساطة شديدة نهتم أكثر بالعملية أو بالمسار التطوري من النهايات أو الغايات أو إصدار أحكام معممة حول هوية كيانات هي بطبيعتها شديدة التعدد والتركيب كالمجتمع أو الدولة. نعيد التفكير في كيف انتظم المنتمون للمجتمع الواقع تحت السطوة المتزايدة للدولة الحديثة في مصر منذ القرن التاسع عشر، والذي انعكس على الهويات الجماعية للناس وعلاقتهم بالسلطة السياسية وكيفية تنسيق جهود التعاون بينهم والصراع مع غيرهم. ومن هنا ننطلق إلى المراحل التي رصدتها الأدبيات المتعددة عن مصر حول المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والنقابات العمالية والمهنية والنوادي الاجتماعية واتحادات الغرف التجارية والصناعات وجمعيات رجال الأعمال والجمعيات غير الحكومية النشطة في مجالات حقوقية أو السياسات العامة. قطعًا لا نخوض في التفاصيل، ولا يهمنا إعادة سرد قصص قد يعرفها القراء أو قد يكونون قد سمعوا عنها بقدر ما نركز جهودنا على إعادة التفكير في كيفية فهم المسارات التي خاضها المجتمع المصري -أو بالأحرى فاعلوه الكثر- في القرنين الماضيين، ونبني عليها تفسير التنظيم الاجتماعي القائم في عصرنا الراهن. ويكون هذا كله بإيلاء اهتمام خاص ومكثف للتفاعل مع السلطة السياسية ممثلة في الدولة، متبنين تعريفًا موسعًا للسياسة باعتبارها جملة التفاعلات القائمة على علاقات القوة، والتي تدور حول إعادة تعريف دور ونطاق السلطة العامة.

أما القسم الثالث فيلتقط خيط السياسة ويذهب به إلى ساحة الاقتصاد أو ما يمكن تعريفه بالاقتصاد السياسي لمصر في العصر الحديث. يستند مجهودنا في هذا القسم على تقديم تأطير بديل نوعًا ما لمسارات تطور الاقتصاد المصري أولًا فيما يتعلق بوضع مصر في الاقتصاد العالمي عبر القرنين الماضيين أي موقعها في التقسيم الدولي للعمل في التجارة وانتقالات رؤوس الأموال والهجرة وغيرها، وكيف تحولت من مرحلة لأخرى ردًا على تحولات في الاقتصاد العالمي نفسه، ومحدثةً تحولات كبرى في التنظيم الاقتصادي داخل مصر. وثانيًا فيما يمس علاقة الدولة بالاقتصاد طبقًا لصياغات أيديولوجية مختلفة كانت ليبرالية قائمة على نمو القطاع الخاص -بمكون كبير من الأجانب أو الأقليات- في عصر ما قبل 1952 إلى صيغ القطاع العام عبر

التأميم وإحكام السيطرة على الأصول الإنتاجية الحيوية، ثم محاولات التحول لنظام السوق الحرة تحت سمع وبصر مؤسسات التمويل الدولي، كما نناقش كيف تقاطعت تلك التحولات في الاقتصاد السياسي مع مسارات تطور الدولة والمجتمع أي موضوعات القسمين السابقين.

نختتم الكتاب بفصل قصير يمثل خاتمة نحاول فيها جمع الخيوط النظرية والمفاهيمية جميعًا في صفحات معدودة نكثف فيها الطرح الذي قدمناه عبر أقسام الكتاب، ونركز فيه تحليلنا حول وضع هذا الإسهام المتواضع في الأدبيات الضخمة التي تراكمت عبر عقود طويلة عن مصر دولة ومجتمعًا واقتصادًا.

قبل أن نبدأ بعرض الأقسام المذكورة أعلاه، نود أن نشير إلى أن هذا العمل لم يكن ليرى النور لولا دعم ومساعدة وتعاون العديدين نخص بالذكر منهم أولًا د. شيماء حطب، والتي كما سبقت الإشارة كانت أحد المؤلفين لكتابنا الأصلي الذي بنينا عليه هذه النسخة الصادرة باللغة العربية بما فيها من تفاعلات ونقاشات دارت فيما بيننا وكان لها إسهام كبير فيها. ونحث القراء على قراءة مؤلفاتها المختلفة، ولأولئك المهتمين والقادرين على الاطلاع على النص الإنجليزي لكتابنا «مصر: دولة متثاقلة ومجتمع قلق»، فإننا ننصح بقراءة إسهام د. شيماء في صورته الكاملة والمباشرة. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى الصديق الأستاذ أحمد زكي عثمان، والذي عمل على ترجمة الأقسام الخاصة بأحد المؤلفين الاثنين: ناثان براون من الإنجليزية، والذي يرى أنه ما إذا كان قد حاول الكتابة باللغة العربية لكان قد ألقى بعبء ثقيل على القارئ. وعلى المستوى المؤسسي، فإننا نرغب في أن نشكر معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة جورج واشنطن، والذي تقدم بالدعم المالي لجهود الترجمة. وعلاوة على من سبق فإن لدينا العديد من الزملاء والأصدقاء ممن يحق علينا ذكرهم وشكرهم على الدعم والمساعدة في إتمام العمل الأصلي الذي صدر باللغة الإنجليزية قبل عام، والذي بنينا عليه واستندنا إليه في إنجاز العمل القائم بين يدي القارئ. لقد استفدنا في ذلك السبيل من سلسلة من ورشات العمل والمقابلات والنقاشات مع عدد من الأصدقاء والزملاء من جامعة القاهرة ومن الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومن جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة، لذا لهم وافر الشكر والتقدير.

القسم الأول

الدولة والنظام

الفصل الأول

الدولة في مصر: التعدد في إطار سلطوي

قد يتساءل من يطلع على الدراسات المختلفة التي تتناول مصر الحديثة عما إذا كانت هذه الكتابات تتحدث عن البلد نفسه. فمصر بلد يفتح بابًا واسعًا للتساؤلات: هل ترسم الأوضاع الاقتصادية في مصر خريطتها السياسية؟ أم أن الأوضاع الاقتصادية فيها تتحدد بناءً على التحولات التي تطرأ على نظامها السياسي؟ هل يأتي الدِين في مصر أولًا ويسبق أي شيء؟ هل مصر دولة قوية راسخة ذات نظام حكم مستقر، تعاقب عليه سلسلة من الحكام السلطويين، وضرب جذوره عميقًا في السلطة بحيث صار لا يمكن اقتلاعه؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل كانت انتفاضة 25 يناير 2011، التي جرّت البلاد إلى فترة ضبابية سياسية طويلة، حدثًا عرضيًا؟ فاصلًا استثنائيًا؟ بشيرًا بحقبة جديدة؟ أم مجرد صراع طفا على السطح ولم يؤت من القوة ما يمكنه من تحدي «الدولة العميقة»؟ هل كانت الإطاحة بالنظام الوليد في يونيو 2013 عودة إلى الوضع الطبيعي، أم أنها تمثل مرحلة جديدة تمامًا؟ هل مصر دولة تُختصر في حاكم أوحد كما في «مصر عبد الناصر» أم أنها دولة قائمة على شبكة معقدة من المؤسسات التي ينبغي أخذ كل منها بعين الاعتبار كفاعل سياسي؟ وهل يجدر بالمرء عند دراسة مصر أن يبدأ بتحليل المجتمع وليس الدولة؛ فيبحث في مكونات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وجمعيات الأحياء السكنية والجماعات الدينية والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام الجديدة والتقليدية، أو المكونات المختلفة للقطاع الخاص في البلاد؟ هل يمثل تبني مصر للاشتراكية في الخمسينيات

والتراجع عنها في السبعينيات تغيرًا حقيقيًا، أم أن الأمر لم يزد عن كونه تمويهًا من أجل الاستمرار؟ وهل كان ذلك علامة على قوة الدولة أم ضعفها؟

يمكننا أن نجيب على كل سؤال من هذه الأسئلة بـ «نعم» دون أن نناقض أنفسنا، فالسياسة المصرية تظهر كثيرًا من السمات المتباينة، يتصارع كثير منها مع بعضه بعضًا، وكلها تختلف اختلافًا بينًا بمضي الزمن.

قامت الدولة الحديثة في مصر على مؤسسات قوية، وحكمتها أنظمة سعت للسيطرة على تلك المؤسسات والإمساك بزمامها، لكن نجاحها في ذلك - وإن استدام لفترات زمنية طويلة- لم يكن محكمًا. فلا خلاف حول قوة الدولة المصرية، إنما الخلاف يتعلق بكفاءتها. ولكي نقف على الفارق، سنروي قصة نشوء الدولة في مصر ومحاولات أنظمة الحكم المختلفة لتوجيهها وإدارتها.

جرى بناء الدولة فيما كان المصريون يعملون بقوة واستمرار على تطوير أشكالٍ رسمية وغير رسمية لتنظيم أنفسهم، ما وضع الدولة في كفاح مستمر من أجل السيطرة على مجتمع مضطرب، مع تفاوت درجات هذا الكفاح. فقد حاول حكام مصر ضبط العديد من هذه المحاولات المجتمعية وتقييدها وحتى محاربتها، حتى وصلت هذه المواجهة ذروتها حين اتخذت هيئة نظام سياسي شكلت فيه الدولة تنظيمات تابعة لها، مستهدفة تمثيل شرائح مختلفة من المجتمع، ثم تولت هي قيادة هذه التنظيمات والتنسيق فيما بينها، محققة - مجددًا وكما ذكرنا- نجاحًا استمر لفترة من الزمن لكنه لم يصمد.

ولطالما كانت القضايا الاقتصادية ذات صلة بالأوضاع السياسية وحياة الناس في مصر. لكن الاهتمام المستمر بالاقتصاد لم يؤد إلى تطبيق سياسات متناغمة، فقد تبنت أنظمة حكم مختلفة توجهات اقتصادية متضاربة، تغير بموجبها دور الدولة في الاقتصاد تغيرًا واضحًا، فرأينا الدولة المصرية في أوج قوتها تفرض سيطرتها المباشرة على معظم الأنشطة الاقتصادية، ثم تراجعت عن هذه السيطرة في العقود الأخيرة، لكن من دون أن تحرر الاقتصاد تحريرًا كاملًا.

عبر كل تلك السياقات الممتدة، ثمة مسار تاريخي شهد سيطرة أكبر للدولة على الاقتصاد حتى منتصف القرن الماضي عندما تراخت بعض، وليس كل، جوانب تلك السيطرة. هذه الاتجاهات- أي محاولة النظام إحكام القبضة على مختلف القوى السياسية التي قد تفلت من تلك السيطرة أو تقاومها أو تتأقلم معها- هي الاتجاهات الفاعلة بشكل خاص منذ عام 2011، عندما أدت انتفاضة وطنية إلى فترة عاصفة من الاضطرابات أعقبتها إعادة فرض سيطرة النظام بشكل مركزي وأكثر إحكامًا.

قصة مصر التي نرويها هنا لا تبدأ بفاعل وحيد: حاكم أو نظام أو دولة، ولا تبدأ كذلك بعامل واحد مؤثر كالدين أو الاقتصاد، وإنما هي قصة التفاعلات المتغيرة فيما بين سلسلة من الحكام الذين شكلوا أو أعادوا تشكيل أنظمة حكم تصارع من أجل إحكام السيطرة على جهاز دولة مترامي الأطراف، وجهاز دولة نما وتمدد إلى مناطق جديدة في المجتمع والاقتصاد لكنه اضطر في العقود الأخيرة إلى التقهقر للوراء بعض الشيء. وفي المقابل، ثمة قائمة من الفاعلين الاجتماعيين المصريين الذين نظموا أنفسهم بنجاح متفاوت في مجموعة متنوعة من المجالات (كالسياسة والاقتصاد والدين) وبطرق مختلفة من أجل تشكيل الدولة وسياساتها. تلك هي مصر التي تتعدد فيها الأصوات، بينما يحاول صوت واحد، صوت القيادة السلطوية، أن يكون صوته هو الأعلى.

تصف قصة مصر منحنًى من التغير البطيء: سيطرة متصاعدة للدولة متبوعة بتراجع متفاوت الدرجة واستبداد متزايد تشتد ضراوته كي يظل محتفظًا بمكانه في مواجهة مجتمع مضطرب أحيانًا.

اختلف المصريون في غالب الأحيان، وتصارعوا حول الطريقة المثلى لحكم البلاد. فمصر بلد محير، وكثير من التحليلات تضل طريقها لكثرة من يَدَّعون أن حديثهم يمثل البلاد. فنحن إزاء ميلٍ متكرر لدى المحللين إلى الاستماع لصوت واحد، وهو ما نسعى لعلاجه من خلال فهم مصر كدولة ومجتمع معقد.

ولهذا الغرض لا نستند لجهدنا البحثي فحسب، ولكننا أيضًا نطالع نقاشات المصريين، الذين تختلف آراؤهم أحيانًا حول ماضي بلدهم وما هو الأفضل

لمستقبله. كما نعتمد أيضًا على دراسات ثرية في العلوم الاجتماعية والتحليل السياسي أجريت في العالم العربي والولايات المتحدة وأوروبا. وبهذه الطريقة، ندمج الدراسات الأكاديمية الحديثة حول مصر مع تناولنا للقضايا الأوسع في علم السياسة والتي تشمل أشكال النظم السياسية والحركات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. وهكذا حاولنا تطوير وتقديم عرض مقنع ومتماسك للسياسة المصرية الحديثة والمجتمع والاقتصاد، ليس من خلال عزل مصر عن التحليل المقارن، ولكن بدراستها من خلال مفاهيم وأطروحات تساعد في فهم الاتجاهات العالمية والظواهر السياسية الأوسع.

تراجع النظام السلطوي الاشتراكي الذي بدا قويًا قبل نصف قرن تدريجيًا، ليفسح الطريق لنظام وعد بالديمقراطية وحرية التنظيم والإصلاح الاقتصادي، إلا أنه لم يف بأي من هذه الوعود.

هنا، سنعرض رؤيتنا لمصر من دون تقديمها كدولة أنتجتها إرادة واحدة.

في كثير من الأحيان وعند الحديث عن مصر، يشير محلل ما إلى البلد باسم قائدها، وكأن مصر تتحدث بصوت واحد، أو كأنها نتاج إرادة واحدة. فيقال مثلًا، قدمت «مصر عبد الناصر» عقدًا اجتماعيًا، وأبرمت «مصر السادات» سلامًا مع إسرائيل، وهكذا دواليك. وليس من المستغرب أن يشيع مثل هذا الاختزال بالنظر إلى ثقل الأشخاص الذين حكموا مصر والذين زعموا بالتأكيد أنهم يتحدثون ويعملون من أجل المجتمع المصري كله. لكننا -في بحثنا هذا -نرغب في استعراض مجال أوسع من ذلك بكثير للأصوات السياسية الأخرى.

ومن ناحية أخرى، نواجه مشكلة تتمثل في أن المصطلحات الأساسية غالبًا ما تكون محل جدل، حتى إن أولئك الذين يناقشون الاتجاه السياسي الأفضل للبلاد يختلفون حول ما تعنيه المصطلحات وأيها يجب استخدامه، في حين أن اللغة وألفاظها وثيقة الصلة بالسياسة.

يظهر سوء التفاهم والخلافات جليًا عندما تنتقل المصطلحات من الكتابات الأكاديمية إلى النقاشات العامة الأوسع. فعندما يستخدم الدارسون كلمات مثل

«سلطوي» أو «ثورة»، فإنهم يختلفون غالبًا حول ما يقصدونه، لكنهم عمومًا يبررون اختياراتهم بمدى ما يوفره تعريفهم المفضل من وضوح للمتلقي. على سبيل المثال، يجب أن يخدم التعريف الأكاديمي الواضح «للثورة» غرضًا معينًا وهو إخبارنا ما هي الثورة وما هو سوى ذلك، حتى نتمكن من تفسير لماذا تحدث ومتى.

ولكن عندما لا تكون الحجج بين الدارسين فقط ولكن بين القوى السياسية المتصارعة، فإن اختيار المصطلحات لا يرتبط فحسب بوضوح التحليل ولكن بالقيم السياسية (بالطبع، هذه القيم مستقاة بدورها من العديد من الكتابات العلمية). إن تسمية شيء ما «ثورة» أو «ديمقراطية» ليست مجرد حجة نظرية بالنسبة للكثيرين؛ إنها تقدير سياسي للحدث وما إذا كان إيجابيًا أم سلبيًا.

الكثير من المصطلحات التي نحتاج إلى استخدامها مشحونة بالدلالات، وبعضها مشحون بشكل خاص في النقاشات السياسية بين المصريين. في مصر اليوم، يستخدم مصطلح «الثورة» أولئك الذين يريدون التأكيد على قوة الطابع الشعبي لتغيير جذري ما، فنجد أنفسنا أمام أسئلة من قبيل: هل كان الاحتجاج ضد البريطانيين في 1919 «ثورة»؟ ماذا عن الإطاحة بالنظام الملكي عام 1952؟ في مصر، يُعد وصف ما حدث في 23 يوليو من عام 1952 بأنه «انقلاب» تشكيكًا في ادعاء النظام بالشرعية. إذا أشار المرء إلى أحداث 3 يوليو من عام 2013 على أنها «انقلاب» وليس «ثورة» ضد جماعة الإخوان المسلمين، التي فازت بالرئاسة في الانتخابات التي جرت قبل ذلك بعام، فهذا إعلان صارخ لميوله السياسية. هذا ليس مجرد خلاف حول التعريف المعجمي للمصطلح، وإنما حول مواقف المرء السياسية تجاه تلك الأحداث.

نحن على دراية بهذه الآراء، ولكننا نسعى بوصفنا باحثين إلى اتباع تعريفات منضبطة. وفي الوقت نفسه، ندرك التأثير السياسي لهذه التعريفات ودلالاتها الشعورية بين أولئك الذين يحللون الأوضاع في مصر، وصولًا إلى الخلافات الأعمق في المناقشات السياسية بين المعسكرات المتصارعة في البلاد.

على النحو نفسه، وفي ذروة صعودها في الستينيات، تبنت الدولة المصرية عدة سياسات صارمة لتنظيم المجتمع. صار تنظيم الدولة صارمًا ومكثفًا بدرجة مكنته

من إخضاع كل المنظمات الموجودة على الأرض تقريبًا لسيطرة الدولة أو الحزب السياسي الوحيد آنذاك بدءًا من التعاونيات الزراعية حتى الاتحادات الطلابية. لكن شهدت مصر مع ذلك تراخيًا في سيطرة الدولة، ما مكن انتفاضة جماهيرية حديثة من تركيع النظام السياسي، تاركة بصمة لا تمحى على المجتمع. وهنا سننظر في تفاعل الدولة والمجتمع في مصر، مقارنة بأنظمة سياسية مماثلة في سياقات شبيهة.

مر الاقتصاد المصري بمراحل عدة من الاشتراكية إلى محاولات لتبني اقتصاد السوق. ومع ذلك، حتى عندما استخدم حكام مصر لغة «تحرير الاقتصاد»، ظل دور الدولة، الرسمي وغير الرسمي، قويًا للغاية حتى مع حقيقة أن الهياكل غير الحكومية وآليات التنسيق غير الرسمية وشبكات العائلات والأصدقاء والأقارب شكلت جزءًا كبيرًا من القطاع الخاص المتنوع في مصر؛ لذا فإننا هنا سنتتبع دور الجهات الفاعلة الاقتصادية، الحكومية وغير الحكومية.

قد يكون بعض الفاعلين في الاقتصاد المصري، مثل رجال الأعمال، شخصيات مألوفة لأي شخص يحاول فهم كيف تصنع السياسة الاقتصادية. لكن جهات أخرى، مثل المؤسسة العسكرية، ستكون غير مألوفة بعض الشيء.

سنشرع في تحليلنا تدريجيًا، وسنضيف مستويات مختلفة لكل جزء من هذه الدراسة.

سنبدأ بدراسة «النظام» المصري، وهو مصطلح يستخدم بكثرة مع أنه يصعب تعريفه، لا سيما لأنه غالبًا ما يستخدم للتمييز بين النظام الحاكم أو المجموعة الحاكمة عن الدولة ككل. وسنعرض تطور الأنظمة الحاكمة في مصر، ونوضح كيف كانت تلك الأنظمة سلطوية في العموم وإن كانت كل على طريقتها.

سنعود بعد ذلك إلى الماضي، لفهم عملية تطور الدولة المصرية ككل، وهذه قد تكون خلفية تاريخية مألوفة للكثيرين، إلا أننا سنحاول من خلالها فهم تشكيل الدولة البيروقراطية الحديثة في مصر وإثراء هذا الفهم من خلال عرض تحليلي لعملية تشكيل الدولة على الصعيد العالمي. وسنعود أيضًا إلى مشكلة التمييز بين الدولة والنظام، وتطويع هذا التمييز لمصلحة تحليلنا آملين في أن نتمكن من إظهار كيف يسهل أحيانًا التمييز بين «الدولة» و «النظام» فيما يكون عسيرًا في أحيان أخرى،

وكيف أن هذا الاختلاف في السهولة والصعوبة يخبرنا بالكثير عن طبيعة السياسة.

كما سنخطو خطوة إلى الأمام لتحليل المجتمع المصري، باستكشاف كيف يجري تنظيمه وكيف يتفاعل مع الدولة والنظام.

وأخيرًا، سنضيف الاقتصاد المصري إلى تحليلنا، إلا أننا سنقارب الاقتصاد ليس كنشاط منفصل، يخضع لقواعد وأدوات خاصة للتحليل بعيدًا عن السياسة والمجتمع، ولكن كمجال من الأنشطة التي لا تُدرك إلا من خلال السياق الاجتماعي والسياسي.

بين الدولة والنظام: تطور السلطوية المصرية

لماذا شُيدت الأنظمة السلطوية على هذا النحو؟ حاولت البحوث المعاصرة عن السلطوية الإجابة عن هذا السؤال، ولكننا نفترض هنا بأنه سؤال مضلل بعض الشيء. فنحن نعتمد منهجًا مختلفًا، يستكشف فكرة أن الأنظمة السلطوية لا تُبنى عمدًا من قبل الحكام، كما أنها لا تتطور وفقًا لخطط رسموها مسبقًا. بعبارة أخرى، نحن نجادل بأن الحكام يؤسسون أنظمة حكم لإدارة الدول التي يعتلون سُدتها والمجتمعات التي يحكمونها، ولكن ليس كما يحلو لهم. وهم قد يبذلون جهودًا غير مُحكمة للتعامل مع اتجاهات أبعد مدى لتطور الدولة. وسنرى أيضًا كيف كافحت الأنظمة الحاكمة للسيطرة على جهاز الدولة الذي تمدد بعيدًا في المجتمع المصري.

الدول والأنظمة

نركز تركيزًا أساسيًا في هذا الكتاب على تطور الدولة المصرية أي مجموعة مؤسسات الحكم في البلاد. لكننا نولي أهمية قصوى في المقام الأول إلى «النظام الحاكم» في مصر، وهو مصطلح يصعب تحديده بدقة لأنه مثل المصطلحات الأخرى المستخدمة في النضالات السياسية مثل «الثورة» و «الديمقراطية»، لها استعمالات أكثر تخصصًا ولكنها تستخدم أيضًا بين غير المتخصصين. مصطلح «النظام الحاكم» يُستخدم عادة للإشارة إلى الحكام أو الأنظمة السلطوية. فقد درج الناس الحديث عن «النظام الكوري الشمالي» أو «نظام مبارك» في مصر للإشارة إلى الفترة التي تولى فيها حسني مبارك الرئاسة. لكننا لا نشير عادةً إلى "نظام أوباما» في الولايات المتحدة أو «النظام

الفرنسي» للإشارة إلى أولئك الذين يحكمون فرنسا.

يستخدم الباحثون المصطلح استخدامًا أكثر انضباطا للإشارة إلى النظام أو مجموعة القواعد التي تحدد من يحوزون سلطة الدولة. وغالبًا ما ينجرف باحثون، بشكل ينقصه الوعي، لاستخدام «النظام الحاكم» للإشارة إلى النظام، والمجموعة الحاكمة، وحتى (كما هو الحال في الاستخدام العام) غالبًا ما يقرنون النظام باسم حاكم فردي، خاصة الحاكم السلطوي.

وهذا الغموض لا يمثل مشكلة، وإنما يمثل فرصةً. فكما ذكرنا سابقًا، لا يحب الباحثون المصطلحات الغامضة عند التحليل والتفسير. هم يريدون أن يكون لديهم فكرة جيدة عما يقولونه. سنحول غموض مصطلح «النظام» إلى فرصة للتحليل تصب في مصلحتنا.

إن ما تغير على مر السنين في مصر هو درجة وجود نظام حاكم مختلف عن الدولة. أحيانًا يكون هناك تمييز ما بين الدولة وبين النظام، وهو ما يبدو واضحًا إلى حد ما، فقد كانت هناك مجموعة واضحة من الأشخاص والهياكل التي تشرف على جهاز الدولة بأكمله، من دون أن يكون لديها القدرة على الإدارة التفصيلية لكل كبيرة وصغيرة. تجلى هذا التمييز في رئاسة حسني مبارك [1981–2011]، إذ كان من الواضح أن كبار المسؤولين في الرئاسة والحزب الحاكم والأجهزة الأمنية وبعض المؤسسات الرئيسية يتحكمون في إدارة الوضع بصورة عامة. وعلى حين سيطر موالون للنظام على العديد من مؤسسات الدولة (المؤسسة الدينية والقضاء والتعليم العالي)، لكن تمتعت المؤسسات مع ذلك بدرجة ما من الاستقلالية. في أحيان أخرى، يتسم رسم الخط الفاصل بين النظام الحاكم والدولة بالصعوبة، كما هو الحال عندما تكون السلطة موغلة في المركزية، وعندما يحتكر الأشخاص أنفسهم عددًا محدودًا من المناصب العليا، وعندما يفرض أهل القمة كل القواعد الرسمية وغير الرسمية التي يريدونها. والفترة الناصرية أبرز مثال على هذه الحدود الضبابية.

إذا أردنا فهم السياسة المصرية، فنحن بحاجة إلى النظر ليس فقط إلى الدولة ككل، ولكن إلى من هم أهل القمة والطريقة التي يحاولون بها توجيه جهاز الدولة. أي

أننا بحاجة إلى تحليل عناصر النظام الحاكم. وقبل كل شيء، نحن نحتاج إلى أن ننتبه لطبيعة النظام، أي الأفراد والمؤسسات التي يتكون منهم النظام، والطريقة التي يقودون بها النظام ويتلاعبون به لتشكيل المجتمع، وهي سياسات تغيرت مع مرور الوقت. في الأجزاء التالية من الدراسة، نحاول سبر كيف ولماذا تأسست الدولة المصرية على مدى فترة زمنية طويلة. سنوجه انتباهنا الآن إلى النظام المصري خلال فترة زمنية أقصر (نصف القرن المنصرم)، مركزين على العقدين الماضيين. ونحن لا نفعل ذلك كثيرًا لفحص السياسة، بمعنى ما فعله النظام في المجتمع والاقتصاد، وإنما لتحليل ماهية النظام وطبيعة العلاقة بين النظام والدولة نفسها. من هم كبار القادة في مصر؟ هل هناك نظام يحدد من أين أتوا وكيف يحكمون؟ بأي طرق وبأي كلفة استطاع كبار القادة السيطرة على الدولة أو استغلالها؟ وكيف أصبح النظام الحاكم على ما هو عليه؟

لم تجذب العلاقة بين النظام الحاكم والدولة ككل اهتمامًا كبيرًا من قبل الباحثين، إذ إن الكثيرين منهم أبدوا اهتماما أكبر بكيفية صعود وانهيار الأنظمة السلطوية، لا سيما عندما تفسح المجال لأنظمة ديمقراطية. وبذلك، فإنهم غالبًا ما يولون اهتمامًا أقل لكيفية عمل النظام السلطوي، أو كيف يمكن أن يتطور نظام سلطوي إلى نظام آخر. في المقابل، كان اهتمام الكثير من الباحثين أقل عندما تعلق الأمر بطريقة قيادة النظام الحاكم للدولة لأنهم غالبًا ما يفترضون أنه في ظل السلطوية، يستخدم النظام الحاكم الدولة كما يحلو له.

لذلك عندما يشرحون الطريقة التي تتصرف بها الأنظمة الحاكمة، فإنهم غالبًا ما يبدأون بالتفتيش في نوايا قادة النظام الحاكم. فإذا كانت هناك انتخابات، على سبيل المثال، فهذا يعني لدى دراسي الأنظمة السياسية السلطوية أن هناك هدفًا ما يريد قادة النظام تحقيقه، كأن يجبروا المعارضة على الخروج للحلبة، ومن ثم ضبط أفعالهم، أو ربما انتظارًا لأن تؤدي الانتخابات بأنصار النظام إلى تنظيم صفوفهم ومن ثم منحهم منافع سياسية. أما إذا كان هناك مؤسسات قضائية قوية، فهذا قد يعني أنها قد تخدم بطريقة أو بأخرى مصالح النظام طويلة الأجل.

هؤلاء الدراسون ليسوا مخطئين دائمًا في طرح مثل هذه الفرضيات. فقد يكون من المنطقي أحيانًا اعتبار أن الخط الفاصل بين النظام الحاكم والدولة غير واضح. هم يحاولون جاهدين تقديم تفسيرات حول المساحات المتداخلة بين مصالح الحاكم ومصالح النظام، وهي تفسيرات وجيهة في بعض المناطق والأزمنة. وقد رأينا أنظمة سلطوية ذات طابع شخصي للغاية، تلك التي يقودها ويهيمن عليها زعيم واحد، قادرة على قيادة جهاز الدولة بأكمله. ففي حالة عراق صدام حسين وصين ماو تسي تونج، يمكن للزعيم أن يملي إرادته على كل قوى الدولة، وفي حال إذا قاوموا أو حتى أظهروا تباطؤًا في الاستجابة للتوجيهات (كما فعلوا في بعض الأحيان في عهد ماو)، فإن لهؤلاء الحكام وسائلهم في إخضاع هذه القوى.

إذن، مثل هذه الأجوبة مفيدة أحيانًا، ولكن ليس دائمًا. فأحيانًا ما يكون تحقيق هذا المستوى من السيطرة عسيرًا على الحكام لا سيما في مصر، التي تتمتع بدولة ذات مؤسسات قوية وعميقة الجذور، والتي طورت بمرور الزمن وعلى مهَل العلاقة بين النظام الحاكم والدولة. وفي هذا لا تمثل مصر حالة استثنائية بين الدول، بل إن هناك العديد من نماذج لأنظمة سلطوية، كتلك التي ظهرت في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، نجد فيها نظمًا تمتعت بمؤسسات قوية استطاعت ممارسة السياسة بمفردها، وتمسكت أخرى باتباع الإجراءات القانونية بدلًا من انتظار تعليمات الحاكم. لذا فإن النظر إلى السياسة السلطوية على أنها استعراض الرجل الوحيد أو المجموعة الحاكمة لا يخلو من صحة، لكنه قد لا يعكس بدقة العلاقة الأوسع بين الدولة والنظام.

وقبل الشروع في تحليل النظام الحاكم في مصر وعلاقته بالدولة، ينبغي لنا أن نقف عند مصطلح آخر طُور في سياق مختلف واستورده المصريون وهو «الدولة العميقة». هل هناك «دولة عميقة» في مصر؟ نعتقد أن المصطلح نَافِع في تفسير الخبرة التي يمر بها كثير من المصريين فيما يتعلق بمن يحكمونهم، لكنه، وبلا داعٍ يُذكر، يسبغ شيئًا من الغموض على محاولتنا لفهم الجهود التي يبذلها نظام الحكم في إدارة الدولة.

لقد جرى صك هذا المصطلح في تركيا للإشارة إلى مجموعة من كبار المسؤولين (قادة في الجيش، ومسؤولون أمنيون وموظفون كبار وقضاة بارزون) الذين مارسوا

مهامّ خارج القنوات الرسمية من أجل حماية ما اعتبروه الثوابت الأساسية للنظام السياسي، حتى إذا أدى ذلك إلى القفز على نتائج الانتخابات. وبهذا المعنى، فإن مصطلح «الدولة العميقة» يتشابه مع «النظام الحاكم» كما نستخدمه، على الرغم من أنه أيضًا مصطلح نشأ من الشك في أن النظام الحاكم الحقيقي مخفي عن الرأي العام. ومن تركيا، انتشر المصطلح، وامتد استخدامه للدائرة العامة في أماكن أخرى حتى إنه وصل إلى الولايات المتحدة خلال رئاسة دونالد ترامب.

لقي المصطلح صدى مع مشاعر الناس في مجتمعات مختلفة بأن ثمة نظامًا وراء الكواليس لا يتبع القواعد بقدر ما يصنعها، وينتهكها ويعيد تشكيلها وفقًا لاحتياجاته، كالجزائريين الذين يشيرون إلى «من هم في السلطة» بـ «لو بوفوار» (le pouvoir) ويقصدون به جماعة كبار القادة الذين يسيطرون على الدولة بطريقة لا تتسم بالشفافية. وحتى في بعض الديمقراطيات، فقد أُستعمل المصطلح من قبل أولئك الذين رأوا أن المسؤولين الكبار يحاولون إضعاف القادة المنتخبين ديمقراطيًا حتى يتمكنوا من ممارسة السلطة كما يحلو لهم.

نحن لا نستبعد هذه الآراء كلية، فإنه وإن كان من الصعب تعريف مصطلح «الدولة العميقة» بدقة، فإنه يبدو وكأن أمرًا مشابهًا لما يدل عليه المصطلح قد مورس في مصر في بعض الأحيان، عندما تصرّف كبار المسؤولين كما لو كانوا يتحملون المسؤولية الكاملة عن جهاز الدولة والسيطرة عليه، وذلك بغض النظر عن الإجراءات الرسمية أو القواعد الدستورية. ومع ذلك، فإننا نفضل مصطلح «نظام» على «الدولة العميقة»، لأنه يستخدم على نطاق أوسع ولأنه أكثر وضوحًا. نحتاج فقط إلى أن نضع في اعتبارنا أن «النظام» قد يعمل أحيانًا بشكل أقل انفتاحًا ورسميةً.

وسواء أكنا نتحدث عن «دولة عميقة» أو «نظام»، فإنه لا ينبغي لنا ببساطة أن نضعهما على قدم المساواة مع الدولة بأكملها. من الواضح أن في مصر جهازَ دولة راسخًا ومترامي الأطراف. هناك مثلًا وزارة تموين تنتشر في أسواق الأقاليم، ومجموعة من المحاكم التي تفصل في الخلافات بين الزوج والزوجة والمالك والمستأجر وصاحب العمل والموظف، وهناك مساجد الأحياء التي تنظمها وزارة الأوقاف، ووزارة

التربية والتعليم التي تمتحن الطلاب من كتب مدرسية هي التي أصدرتها، وهلم جرًا. هذه مؤسسات مترامية الأطراف ونائية بحيث لا يمكن التحكم فيها بإحكام وتفصيل.

الرئاسة والنظام والدولة

يشكل النظام الحاكم في مصر الدولة ويوجهها، لكن يختلف كل نظام حاكم في مدى قدرته على السيطرة على مناحي هذه الدولة. لا تبني الأنظمة كل هيكل من هياكل الدولة من الصفر، إذ إنها تجد مجموعة من الآليات والمؤسسات القائمة التي تستجيب لقيادة الدولة العليا، وإن كانت تتبنى كل منها وسائلها المميزة، وبعضها يتمتع بإرادته الخاصة في بعض الأحيان. لقد كان هناك تباينٌ كبيرٌ عبر الزمن في مدى قدرة النظام على أن يدير كل صغيرة وكبيرة في الدولة. على سبيل المثال، يعود تاريخ النظام القضائي الحالي في مصر إلى القرن التاسع عشر، أما مؤسسة الرئاسة، المؤسسة المركزية لجميع الأنظمة التي حكمت البلاد في السنوات الأخيرة، فتاريخها يعود فقط إلى منتصف القرن العشرين. وقد كافحت الهياكل القضائية لتحقيق مستوى معين من الاستقلال المالي وكذلك للسيطرة نسبيًا على التعيينات في صفوفها. صحيحٌ أنه في لحظات بعينها استطاعت الرئاسة، المؤسسة التي تقع على قمة النظام وأحيانًا تتطابق معه، إعادة تشكيل محاكم بما يمس مناحي أساسية، لكن صحيحٌ كذلك أنه في أحيان أخرى، قضت المحاكم بأحكام لم يملها النظام. لقد تغير استقلال القضاء تغيرًا تدريجيًا وتطوريًا، ولم يأت التغيير دائمًا تجاوبًا مع تصميم محدد مسبقًا.

لذلك، ففي حين أن هناك نظامًا يحكم مصر، فإن مكونات الدولة المختلفة قد تتصارع مع بعضها البعض، وقد لعبت مؤسسة النظام المحورية، أي الرئاسة، دورًا متغيرًا في تشكيل وتوجيه مكونات هذه الدولة.

ولا يقف الاختلاف عند قدرة الدولة على التصرف بشكل متماسك فحسب؛ وإنما يطال كذلك سيطرة النظام على مفاصل أجهزة الدولة الواسعة، والتي تتسم بالرعونة في أحسن الأحوال. وفي اللحظات الحرجة (والمثال الأبرز، ولكن ليس الوحيد، خلال انتفاضة 2011)، واجه النظام تحديًا كبيرًا في السيطرة على المجتمع والسياسة.

منذ ولادتها في منتصف القرن العشرين، وعندما كان يحين وقت الحسم، امتلكت الرئاسة المصرية دومًا وسائل لفرض إرادتها وتجاوز أي قانون أو معيار. ولكن تلك الأوقات التي تستدعي هذا المسلك نادرة، علاوة على أن بعض مؤسسات الدولة فائقة الأهمية حققت درجة ما من الاستقلالية الداخلية. أما خارج إطار الدولة، فيمكن للقوى الاجتماعية والسياسية أحيانًا أن تنقلب على خيارات الرئاسة أو تتصرف بشكل مستقل عنها. تسيطر مؤسسة الرئاسة على جهاز الدولة إما من خلال تعيين الأنصار في المناصب الرئيسية (مثل النائب العام أو رؤساء تحرير الصحف المملوكة للدولة)، أو من خلال الترغيب (منح رواتب كبرى، أو التعيين في مناصب مرموقة، أو غيرها من المزايا للأفراد أو المؤسسات المهمة)، وكذلك خلق حالة من الازدواج المؤسسي كتشكيل مجموعة من المحاكم الاستثنائية لاستخدامها إذا ثبت أن إحدى المحاكم القائمة بالفعل لا يُعتمد عليها، وصنع حالة من التداخل بين أجهزة الأمن ، وما إلى ذلك.

سنمضي في بحثنا من خلال خطوتين: الأولى ستكون استعراضًا موجزًا لتطور العلاقات بين النظام والدولة، ومن بعدها سنوجه عنايتنا إلى علاقة النظام باثنتين من المؤسسات الرئيسية: القضاء والإعلام. وفي هذه العملية، لن تظهر السلطوية المصرية بوصفها سلطوية فردية، كتلك التي ترتبط غالبًا بالمصطلح، وإنما من خلال مصطلحات مقارنة تجعل الحالة المصرية تحاكي مثيلاتها كالنظم التي تأسست في جنوب أوروبا في منتصف القرن العشرين، والتي كانت سلطوية بالتأكيد، لكنها لم تحاول السيطرة على كل شيء. في الواقع، لقد كان أحد علماء السياسة المتخصصين في إسبانيا هو من أشاع مصطلح «السلطوية» للإشارة إلى مثل هذه الأنظمة، وفيها احتفظت الكنيسة الكاثوليكية بدرجة ما من الاستقلالية عن النظام الحاكم، وبسطت سيطرتها على الأنشطة التعليمية المهمة، علاوة على ممارسة قدر كبير من التأثير في السياسة الاجتماعية. كذلك، سُمح لبعض مؤسسات الدولة الرئيسية، كالقضاء، بترتيب شؤونها الخاصة طالما ظلت موالية للنظام بشكل عام. غالبًا ما كان يُنظر إلى مثل هذه الأنظمة - مثل البرتغال منذ الثلاثينيات حتى السبعينيات - على أنها نظم يمينية من الناحية الأيديولوجية، لأنها كانت محافظة اجتماعيًا وسعت إلى

التربية والتعليم التي تمتحن الطلاب من كتب مدرسية هي التي أصدرتها، وهلم جرًا. هذه مؤسسات مترامية الأطراف ونائية بحيث لا يمكن التحكم فيها بإحكام وتفصيل.

الرئاسة والنظام والدولة

يشكل النظام الحاكم في مصر الدولة ويوجهها، لكن يختلف كل نظام حاكم في مدى قدرته على السيطرة على مناحي هذه الدولة. لا تبني الأنظمة كل هيكل من هياكل الدولة من الصفر، إذ إنها تجد مجموعة من الآليات والمؤسسات القائمة التي تستجيب لقيادة الدولة العليا، وإن كانت تتبنى كل منها وسائلها المميزة، وبعضها يتمتع بإرادته الخاصة في بعض الأحيان. لقد كان هناك تباينٌ كبيرٌ عبر الزمن في مدى قدرة النظام على أن يدير كل صغيرة وكبيرة في الدولة. على سبيل المثال، يعود تاريخ النظام القضائي الحالي في مصر إلى القرن التاسع عشر، أما مؤسسة الرئاسة، المؤسسة المركزية لجميع الأنظمة التي حكمت البلاد في السنوات الأخيرة، فتاريخها يعود فقط إلى منتصف القرن العشرين. وقد كافحت الهياكل القضائية لتحقيق مستوى معين من الاستقلال المالي وكذلك للسيطرة نسبيًا على التعيينات في صفوفها. صحيحٌ أنه في لحظات بعينها استطاعت الرئاسة، المؤسسة التي تقع على قمة النظام وأحيانًا تتطابق معه، إعادة تشكيل محاكم بما يمس مناحي أساسية، لكن صحيحٌ كذلك أنه في أحيان أخرى، قضت المحاكم بأحكام لم يملها النظام. لقد تغير استقلال القضاء تغيرًا تدريجيًا وتطوريًا، ولم يأت التغيير دائمًا تجاوبًا مع تصميم محدد مسبقًا.

لذلك، ففي حين أن هناك نظامًا يحكم مصر، فإن مكونات الدولة المختلفة قد تتصارع مع بعضها البعض، وقد لعبت مؤسسة النظام المحورية، أي الرئاسة، دورًا متغيرًا في تشكيل وتوجيه مكونات هذه الدولة.

ولا يقف الاختلاف عند قدرة الدولة على التصرف بشكل متماسك فحسب؛ وإنما يطال كذلك سيطرة النظام على مفاصل أجهزة الدولة الواسعة، والتي تتسم بالرعونة في أحسن الأحوال. وفي اللحظات الحرجة (والمثال الأبرز، ولكن ليس الوحيد، خلال انتفاضة 2011)، واجه النظام تحديًا كبيرًا في السيطرة على المجتمع والسياسة.

منذ ولادتها في منتصف القرن العشرين، وعندما كان يحين وقت الحسم، امتلكت الرئاسة المصرية دومًا وسائل لفرض إرادتها وتجاوز أي قانون أو معيار. ولكن تلك الأوقات التي تستدعي هذا المسلك نادرة، علاوة على أن بعض مؤسسات الدولة فائقة الأهمية حققت درجة ما من الاستقلالية الداخلية. أما خارج إطار الدولة، فيمكن للقوى الاجتماعية والسياسية أحيانًا أن تنقلب على خيارات الرئاسة أو تتصرف بشكل مستقل عنها. تسيطر مؤسسة الرئاسة على جهاز الدولة إما من خلال تعيين الأنصار في المناصب الرئيسية (مثل النائب العام أو رؤساء تحرير الصحف المملوكة للدولة)، أو من خلال الترغيب (منح رواتب كبرى، أو التعيين في مناصب مرموقة، أو غيرها من المزايا للأفراد أو المؤسسات المهمة)، وكذلك خلق حالة من الازدواج المؤسسي كتشكيل مجموعة من المحاكم الاستثنائية لاستخدامها إذا ثبت أن إحدى المحاكم القائمة بالفعل لا يُعتمد عليها، وصنع حالة من التداخل بين أجهزة الأمن ، وما إلى ذلك.

سنمضي في بحثنا من خلال خطوتين: الأولى ستكون استعراضًا موجزًا لتطور العلاقات بين النظام والدولة، ومن بعدها سنوجه عنايتنا إلى علاقة النظام باثنتين من المؤسسات الرئيسية: القضاء والإعلام. وفي هذه العملية، لن تظهر السلطوية المصرية بوصفها سلطوية فردية، كتلك التي ترتبط غالبًا بالمصطلح، وإنما من خلال مصطلحات مقارنة تجعل الحالة المصرية تحاكي مثيلاتها كالنظم التي تأسست في جنوب أوروبا في منتصف القرن العشرين، والتي كانت سلطوية بالتأكيد، لكنها لم تحاول السيطرة على كل شيء. في الواقع، لقد كان أحد علماء السياسة المتخصصين في إسبانيا هو من أشاع مصطلح «السلطوية» للإشارة إلى مثل هذه الأنظمة، وفيها احتفظت الكنيسة الكاثوليكية بدرجة ما من الاستقلالية عن النظام الحاكم، وبسطت سيطرتها على الأنشطة التعليمية المهمة، علاوة على ممارسة قدر كبير من التأثير في السياسة الاجتماعية. كذلك، سُمح لبعض مؤسسات الدولة الرئيسية، كالقضاء، بترتيب شؤونها الخاصة طالما ظلت موالية للنظام بشكل عام. غالبًا ما كان يُنظر إلى مثل هذه الأنظمة – مثل البرتغال منذ الثلاثينيات حتى السبعينيات – على أنها نظم يمينية من الناحية الأيديولوجية، لأنها كانت محافظة اجتماعيًا وسعت إلى

سحق القوى اليسارية. في مصر، تحولت أنظمة الحكم بين المعسكرات الأيديولوجية المختلفة (التي تفاوتت ما بين الاشتراكية أو الليبرالية أو الدينية)، وقمعت طائفة متنوعة من الحركات السياسة اليسارية والدينية والقومية، وفي بعض الأحيان قمعت حركات لمصلحة أخرى. لذا فإن المقارنة غير دقيقة. لكنها تشير إلى أنه لا يوجد شكل سياسي مصري فريد توجه فيه الأنظمة السلطوية الدولة، وإنما هو نمط ظهر في بلاد عدة.

حكم مصر: بناء الدولة الحديثة

من أين تنشأ الدول القوية؟ هل تُبنى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي يبنيها؟ أم أنها تظهر نتيجة عمليات تاريخية طويلة لا يتحكم فيها أحد؟ في مصر تنشط «قوى اجتماعية لفترات طويلة. لكننا سنبين أيضًا كيف يكافح الحكام وغيرهم للتصدي لهذه القوى من أجل تشكيل هيكل دولة قوية. وفي هذا السياق، لم يكن وجود الدولة في الحقيقة موضع خلاف، لكن نموها في العصر الحديث، وتوسعها في أنشطة تتحكم فيها الدولة وتنظمها وتسيطر عليها، هو ما يحتاج إلى شرح.

مصر مجتمع قديم وجهاز الحكم فيها يعود، بكل معنى الكلمة، إلى فجر التاريخ المسجل. وبهذا المعنى، فإن الدولة المصرية أقدم من الأهرامات حرفيًا. لكن معظم أجهزة الدولة الحديثة التي يتعامل معها المصريون في حياتهم اليوم التي تتغلغل في جميع جوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ببيروقراطيتها الواسعة، وهياكلها المعقدة في التعليم والشأن الديني والإسكان وتنظيم شروط العمل، والإشراف على وسائل الإعلام القديمة، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي الأحدث؛ والفصل في النزاعات- هذه الأجهزة تأسست في القرنين التاسع عشر والعشرين، وإن كان هناك أيضًا بعض الهياكل المهمة التي تأسست على قواعد قديمة تعود لقرون سابقة على ذلك.

مسارات بناء الدولة

يعني هذا أن مصر ليست مناسبة تمامًا لما نفهمه عن الدول القوية ومن أين تنشأ، أو لنقل إنها على الأقل تدعونا لأن نعيد التفكير في فهمنا.

لقد فهم الدارسون أن عملية بناء الدولة تحدث غالبًا وفقًا لإحدى عمليتين شرحهما تشارلز تيلي شرحًا وافيًا.

العملية الأولى وتتمثل في ظهور الدول في الفترة المبكرة من تشكل أوروبا الحديثة، كنتاج لعملية تنافسية، أسس فيها الحكامُ بيروقراطيات واستخرجوا الموارد وحاربوا بعضهم البعض بطريقة ضمنت نجاحهم في بناء دول. وعلى العكس، اختفت إمارات من الخريطة السياسية بسبب فشل حكامها، تارة بسبب عجزهم عن مواكبة الوتيرة أو بسبب الهزيمة في ساحة معركة. بنى «المنتصرون» دولًا ذات سيادة، وأحكموا قبضتهم على مجتمعاتهم داخليًا، وصدوا عدوان مناوئيهم الخارجيين، وأحيانًا ابتلعوهم. في القرنين التاسع عشر والعشرين، طورت هذه الدول المنتصرة من قدراتها الإدارية والتنظيمية، ووظفت سياسات لغوية وأنظمة تعليمية ووسائل أخرى لخلق حالة من الشعور بالهوية الوطنية. كما وفرت منظومات أوسع للرعاية الاجتماعية، والتوسع في التعليم والمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية لمواطنيها.

في المسار الثاني لعملية لبناء الدولة، استنسخت تلك الدول الأوروبية الناجحة نموذجها وفرضته في جميع أنحاء العالم من خلال الاستعمار والإمبريالية، فيما يمكن تسميته بـ «نحت وتشكيل معظم العالم»، ثم -لاحقًا- في مرحلة تصفية الاستعمار وتحويل المناطق التي احتلوها إلى دول مستقلة. حتى بعض الدول التي لم تُستعمر استعمارًا مباشرًا، فقد استوردت الأنظمة المالية والضريبية والبيروقراطية الأوروبية. باختصار، بنى الأوروبيون أولى الدول الحديثة في قارتهم الأصلية ثم نشروا النموذج في كل مكان إما بالإكراه، أو من خلال كونهم نموذجًا يحتذى به. ونظرًا لأن جذور الدول غير الأوروبية غالبًا ما تكون ضحلة، فمن الشائع في الأبحاث الأكاديمية افتراض أن معظم الدول غير الأوروبية كيانات ضعيفة أو هي منتج أوروبي.

هناك عدة تفسيرات تساعدنا في فهم عملية تكوين الدولة، إذ لا يصلح اختيار مسار من المسارين السابقين لتفسير نشوء الدولة في مصر. هو لا يعتبر نشوءًا خارجًا عن المسارين، بل هو بالأحرى مزيج منهما.

فبالنسبة للحالة المصرية، لم تفرض القوى الأوروبية الدولة بالقوة. فحكام مصر الطموحون عملوا بأنفسهم على بناء دولة قوية. الدولة المصرية الحديثة ليست وليدة إرادة قوى خارجية.

لكن هذا لا يمنع أن حكام مصر شجعوا تحولات اقتصادية طويلة الأجل واستفادوا من نمو التجارة العالمية، وهذه ليست ظواهر مصرية خالصة، وإنما هي مساحة يُحس فيها النفوذ الأوروبي بعمق، ليس في لحظة تأسيس الدولة المصرية، ولكن في عملية تشكيلها وتحفيزها على النمو في مناطق معينة، وكذلك في وضع حدود لنموها.

باختصار، أطروحة المسارين المنفصلين شديدة العمومية ولا تساعد في فهم خصوصية الحالة المصرية. هي أطروحة ربما تستند إلى تصوير كاريكاتوري للسياسات غير الأوروبية، تصوير يتجاهل أهلية غير الأوربيين ويُقلل من شأن إمكانية وجود أنماط مميزة لبناء الدولة خارج أوربا.

خضع بناة الدولة المصرية لتأثيرات دولية واقتصادية، لكن لم يمنعهم ذلك من أن تكون لهم خيارات بعينها حتى في ذروة السيطرة الأوروبية. لذلك نحن بحاجة إلى استكشاف هذين المسارين للإجابة عن سؤال لماذا اختار الحكام المضي في بعض الممارسات وتجنب أخرى.

عندما ننظر إلى السياق التاريخي، سنرى بعض القوى الكبرى تعمل على توسيع التجارة العالمية ودفع المنافسات الإمبريالية. لكن من ناحيتنا فإننا سنركز على دوافع الأطراف الفاعلة الرئيسة لا سيما السلالة الحاكمة في مصر والقوى الإمبريالية حتى الحرب العالمية الأولى ثم سلسلة رؤساء الجمهورية بعد منتصف القرن العشرين.

وعندما نستعرض العصر الحديث، سنرى أيضًا أن الدولة المصرية لم تولد في لحظة واحدة، ولم يؤسسها فاعل واحد. إنها في المقابل، نتاج مجموعة من المؤثرات، كثير منها لم يكن مقصودًا، بل حدث نتيجة تفاعل مجموعة من الفاعلين مع بعض التحولات الاجتماعية والسياسية طويلة المدى. أي أنها تشكلت بعمق ليس فقط من خلال القوى طويلة الأمد، ولكن أيضًا من خلال سلسلة من الاستراتيجيات التي طورها النظام، والتي اتسم كثير منها بأنه جاء إلى الوجود في لحظة معينة للتعامل مع هدف بالذات.

الدولة المصرية الحديثة

تعود أصول المؤسسات التي تحكم مصر اليوم، كالوزارات والأجهزة الأمنية والهياكل التعليمية، إلى القرنين التاسع عشر والعشرين، وبعضها يتمتع بجذور أعمق بكثير، مثل الأزهر الذي كان عبر تاريخه مؤسسة مستقلة، لم تندمج بشكل واضح في الدولة إلا في العصر الحديث.

اتسم السياق الذي شهد عمليات بناء الدولة في القرن التاسع عشر بتحولات اقتصادية وسياسية هائلة على الصعيد العالمي. اقتصاديًا، جلبت الهيمنة الأوروبية المتزايدة معها توسعًا كبيرًا في التجارة العالمية، وأدت التنمية الاقتصادية في أوروبا وتطور وسائل النقل إلى زيادة كبيرة في الطلب على السلع في أوروبا، ومن ضمنها سلعٌ تنتجها مصر مثل القطن والسكر.

من الناحية السياسية، استعرضت الدول الأوربية قوتها خارج حدودها، بفضل التطور في التكنولوجيا العسكرية، ونمو قدرات الدول القومية [المتصرون في تحليل تشارلز تيلي] ، وارتفاع قدرتها على تعبئة الموارد من خلال الضرائب والتجنيد. دخلت هذه الدول في تنافس محموم فيما بينها، وحاول كل منها وضع حد للطموحات التوسعية من حولها. لم تمارس الإمبراطورية العثمانية، التي ضمت مصر ضمن نطاق نفوذها حتى الحرب العالمية الأولى، سوى نفوذ شكلي في البلاد. فقد كانت مصر جزءًا من نظام الدولة الأوروبي، وعرضه لتأثيراته، وذلك في الوقت الذي سعت فيه الدول الأوروبية المتنافسة إلى ممارسة النفوذ وأحيانًا بسط السيطرة على أجزاء من الأراضي العثمانية.

أمكن للبلدان خارج القارة الأوربية، مثل مصر، أن تستفيد من الفرص الاقتصادية المتزايدة التي توفرها التجارة العالمية المتنامية. ولكن في هذه البيئة الجديدة، بدت مصر للأوروبيين كجائزة اقتصادية الفوز بها يعني الوصول إلى المواد الخام والأسواق. وقد كان أمام تلك البلدان، ومن بينها مصر، عدة مسارات ممكنة، مثل الوقوع تحت سيطرة قوة أوروبية واحدة، كما كان بإمكانهم أيضًا محاكاة بعض تقنيات بناء الدولة التي راجت في أوروبا.

تأسست الدولة المصرية في هذا السياق، وغالبًا ما تبدأ قصة مصر الحديثة بالإشارة إلى الأحداث الرئيسية في هذه القصة: الحملة الفرنسية في عام 1798، أو وصول محمد علي باشا إلى السلطة في عام 1805، أو الاحتلال البريطاني عام 1882.

وعلى حين كانت هذه الأحداث مهمة، لكن عملية بناء الدولة تمت بصورة متدرجة بعض الشيء. في القرن السابع عشر، كانت مصر جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، لكن دان حكمها فعليًا للمماليك المتمركزين في القاهرة. احتل الفرنسيون بقيادة نابليون بونابرت مصر لفترة وجيزة من 1798 حتى 1801، وقد أجبرهم التمرد الشعبي والضغط البريطاني والعثماني في النهاية على الانسحاب. بعدها، أرسل العثمانيون قوات ألبانية لمساعدتهم على إعادة تأسيس حكمهم. ثم تمكن في نهاية المطاف محمد علي باشا، قائد القوات الألبانية، من تثبيت نفسه كحاكم نافذ للبلاد.

غالبًا ما تتعامل الروايات التاريخية المصرية مع مشروع بناء الدولة باعتباره إنجازًا شخصيًا من قبل حاكم طموح. وهو ما قد كان، إذ حشد محمد علي باشا موارد البلاد، ففرض الضرائب وأدخل صناعات جديدة وطور الزراعة وجند القوات لبناء قوة عسكرية قوية غزت المناطق المجاورة. وبينما كان محمد علي حاكمًا تحت السيادة العثمانية من الناحية الاسمية، إلا أنه هدد الإمبراطورية العثمانية بفتوحاته، ما دفع القوى الأوروبية في النهاية إلى التدخل وإجباره على التخلي عن الأراضي التي استحوذ عليها خارج مصر مقابل الاعتراف به وأبنائه من بعده حكامًا مستقلين للبلاد.

لكن هذا الإنجاز كان نتاجًا لظروف اقتصادية وسياسية عالمية، علاوة على ظروف إقليمية ومحلية. وخلال القرن التالي، تطورت الظروف تطورًا أثر في عملية تشكيل الدولة المصرية وأصبحت أقرب شبهًا بعملية بناء الدول الذي أنجزه المنتصرون في بواكير أوروبا الحديثة حسبما شرح تشارلز تيلي، وذلك على الرغم من أن مصر لم تكن منتصرة تمامًا، إنما وقعت في منزلة ما بين الانتصار والهزيمة. في المرحلة اللاحقة، أدار حكام مصر، ممن حملوا لقب «الخديو» [منذ العام 1867 وحتى 1914] جهاز دولة أخذ في التطور في ظل هذا السياق.

كانت الخديوية المصرية بمثابة دولة «منتصرة» لأن حكام مصر من سلالة محمد علي باشا أداروا البلاد دون أن يواجههم تحد ذو قيمة حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر. أما جانب الخسارة فقد كان بسبب القيود المحكمة التي وضعتها القوى الأوروبية على مصر، والتي أدت في النهاية إلى احتلال بريطانيا للبلاد. مع بناء دولة الخديوية، طلبت القوى الأوروبية تقليص حجم الجيش المصري إلى حد كبير، وتمكنت من فرض «الامتيازات الأجنبية»، وهي ترتيبات لا يخضع الأجانب بموجبها للقانون المصري ولكنهم يخضعون بدلًا عن ذلك لتشريعات الدول التي يحملون جنسيته. وكان من شأن هذه السياسة تعقيد السياسة الاقتصادية المصرية، إذ لم تُفرض ضرائب على الأجانب المقيمين في البلاد، أما أنشطتهم فقد خضعت لقوانين بلدهم الأم.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عكفت دولة الخديو على تطوير مصر اقتصاديًا مستفيدة من التوسع في التجارة العالمية والطلب المتزايد على المحاصيل الزراعية -لا سيما القطن- لتزويد صناعات النسيج الوليدة في أوروبا. حُفرت قناة السويس وأُنشئت موانئ جديدة وشيدت شبكات السكك الحديدية وشقت قنوات الري، وهي المشاريع التي مُول بعضها من خلال فرض ضرائب جديدة. ولضمان مصدر تمويل آخر، فتحت الدولة المصرية باب الاقتراض من أوروبا على مصراعيه.

دشن هذا البرنامج، ومكنه من العمل جهاز إداري لدولة يزداد قوة، ولعب المسؤولون دورًا ملموسًا في توجيه الإنتاج الزراعي، وإصدار دفعات مستمرة من اللوائح والقوانين، وأصبح الموظفون المحليون أكثر وعيًا بالعين اليقظة للحكومة المركزية في القاهرة.

وضع برنامج التنمية للدولة الخديوية ضغوطًا ضخمة على مالية الدولة، في حين حجمت الامتيازات الأجنبية قدرة الدولة على فرض الضرائب على الأجانب. فأقدمت الدولة على إحياء وتفعيل المجالس التمثيلية، فشكلت في 1866 مجلسًا من كبار الأعيان جزئيًا عن طريق الانتخاب حمل اسم «مجلس شورى النواب». حثت الدولة هذا البرلمان الجديد على الموافقة على قانون يقدم إعفاءات ضريبية مستقبلية مقابل مدفوعات ضخمة وفورية للدولة الخديوية. في هذا الصدد، بدا أن مصر تتبع

المسار الأوروبي، فتتفاوض الدول مع مجتمعاتها بشأن مسائل الضرائب والإيرادات، في عملية تفاوض تتخذ غالبًا شكل حكام يتفاوضون مع البرلمانات.

الخديوية مستمرة رغم الاحتلال

أدى الإفراط في الاقتراض إلى تعريض البرنامج للخطر: أُجبرت مصر على إعلان إفلاسها في عام 1875 وقبول الرقابة المالية الأوروبية، بما في ذلك تعيين مسؤولين أوروبيين في الحكومة. كما فُرض برنامج شاق لسداد الديون، أثار بدوره الاستياء ومهد السبيل للنضال السياسي. لقد أجبر البرنامج الدولة الخديوية على التقشف، وحاول تجمع الأعيان استدعاء الوزراء الأوروبيين من أجل استجوابهم، وهو ما اعتبره الأوربيون محاولة التهرب من ترتيبات الإفلاس. احتج ضباط الجيش علنًا بعد خفض رواتبهم. واشتبهت القوى الأوروبية في أن الحاكم إسماعيل باشا، حفيد محمد علي، كان يشجع القلاقل ضد العثمانيين، فأوعزت إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية على مصر آنذاك، أن تنحيه عن منصبه وأن تعين ابنه توفيق باشا بدلًا منه في عام 1879. إلا أن الأزمة السياسية استمرت مع بروز أحمد عرابي، العقيد بالجيش، وتزعمه حركة من الأعيان وكبار المسؤولين وضباط الجيش لمقاومة الرقابة المالية الأوروبية والتدخل في شؤون البلاد. في عام 1882، غزا البريطانيون مصر لإخماد حركة عرابي وشرعوا في احتلال البلاد لعقود طويلة لاحقة.

شهدت الفترة الزمنية التي سبقت الاحتلال البريطاني، تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا داخل مصر، تركز معظمه حول زراعة وتصدير القطن. ورافق ذلك توسع بطيء في القدرات الإدارية للدولة الخديوية. كما ظهر فاعلون سياسيون جدد ككبار ملاك الأراضي والمسؤولين البارزين في مجلس شورى النواب، علاوة على مساهمة الجيش في إبعاد مصر عن الحكم الشخصي الضيق لأحفاد محمد علي. لكن قُوّضت المسيرة نحو نظام برلماني أكثر شمولًا بفعل الاحتلال البريطاني.

استمرت عملية بناء الدولة في مصر رغم السيطرة البريطانية التي أحدثت بدروها تغييرات جوهرية في أعلى هرم السلطة وفي العديد من مجالات الإدارة في مصر. تأسس نظام قضائي جديد، جرت صياغته في السنوات التي سبقت الاحتلال

البريطاني، مستلهمًا النموذج الفرنسي الهرمي والقوانين المدونة، ومعتمدًا على قضاة تخرجوا في كليات الحقوق، ومحددًا أدوارًا لمحاكم الاستئناف ووكلاء نيابة. وبالتوازي، تطور نظام الشرطة على الصعيد الوطني. ووجهت قراراتٌ إدارية صادرة من الحكومة المركزية أعمال المسؤولين المحليين ومسؤولي المديريات ورؤساء البلديات ومحصلي الضرائب.

استمرت دولة الخديو على قيد الحياة، وازدهرت في بعض المناطق على الرغم من القيود التي وضعها البريطانيون في بعض المجالات. فرض المحتلون بعض الأولويات الجديدة: استمروا في بيع الأراضي المملوكة للدولة والمملوكة للعائلة الحاكمة لسداد ديون مصر الخارجية، وقاوموا ضغوط المصريين المطالبة بزيادة الإنفاق على التعليم، وسرحوا عددًا كبيرًا من أفراد الجيش المصري، ووجهوا نصيب الأسد من الاستثمار العام إلى مجالات النقل والري انطلاقًا من سياسة تنمية مصر زراعيًا. احتل البريطانيون مصر لكن صلاحياتهم كانت لا تزال مقيدة إلى حد ما بالامتيازات الممنوحة للأجانب، التي استمر معها إعفاء الأجانب، ومن ثم العديد من الشركات الكبرى وحتى شركات التجزئة التجارية الصغيرة، من الخضوع للتشريعات المصرية الجديدة. كما كان هناك نظام قضائي خاص تأسس قبل الاحتلال البريطاني في 1875 هو «المحاكم المختلطة» مهمته الفصل في أي نزاع يكون الأجانب طرفًا فيه.

وقت اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914، كانت الإمبراطوريتان البريطانية والعثمانية خصمين رسميين، حينها أعلن البريطانيون رسميًا قطع الصلة بين مصر والدولة العثمانية، ثم وضعوا البلاد تحت الانتداب البريطاني، وأعلنوا الأحكام العرفية وأوقفوا الامتيازات الأجنبية، وحشدوا الموارد المصرية والقوى العاملة لدعم جهودهم العسكرية. وخلال الحرب، طور المسؤولون البريطانيون خططًا لدمج مصر دمجًا كاملًا في الإمبراطورية البريطانية.



الفصل الثاني

الاستقلال وبناء الدولة: أسئلة الاستمرار والانقطاع

ولكن قبل أن يتحول ذلك إلى واقع، اندلع تمرد على الصعيد الوطني ضد الاحتلال البريطاني في عام 1919، عندما دشن مجموعة من القادة المصريين - مسؤولون سابقون وشخصيات بارزة أخرى - حملة واسعة لدعم مطالبهم بتمثيل البلاد في مؤتمر باريس للسلام للتفاوض حول ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأول، مستندين في مطلبهم إلى مساهمة مصر الفاعلة في المجهود الحربي البريطاني. ردت قوات الاحتلال بإلقاء القبض على أعضاء الوفد المحتملين، ما فجر شرارة الاحتجاجات في القاهرة التي سرعان ما امتدت إلى مراكز حضرية أخرى ثم إلى الريف.

استطاع البريطانيون إخماد الانتفاضة، لكن أصبح واضحًا أنهم مضطرون إلى إيجاد بديل أخف وطأة من دمج مصر في إمبراطوريتهم. يصف المصريون اليوم ما حدث في 1919 بالـ «ثورة»، ليس فقط بسبب التعبئة الجماهيرية الواسعة ولكن أيضًا لأن مطلبهم بنيل الاستقلال قد تحقق، ولو جزئيًا. سعى البريطانيون للتفاوض مع مختلف القادة المصريين، لكنهم وجدوا هؤلاء القادة إما ضعفاء للغاية، أو غير مستعدين لتقديم التنازلات التي يرغبون فيها. أخيرًا، في عام 1922، أصدر البريطانيون إعلانًا من جانب واحد يمنح مصر استقلالًا، لكنه استقلال مقيد بمسؤولية بريطانيا عن أربع قضايا حيوية هي شؤون الدفاع وضمان الاتصالات الإمبراطورية البريطانية (أي قناة السويس)، وحماية الأجانب والأقليات، علاوة عن السودان، الإقليم الواقع جنوب مصر والذي تطالب به كل من بريطانيا ومصر.

تمخض الإعلان البريطاني الأحادي الجانب بخصوص استقلال مصر عن منح البلاد مزيدًا من الاستقلال في مسائل الحوكمة والسياسات الداخلية أكثر مما كانت عليه من قبل. لم يكن هذا الحكم الذاتي (أو الاستقلال) غير محدود، فقد أصرت الحكومة البريطانية على فرض رأيها في بعض القضايا الحاسمة، واستمرت الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة في الحد من تطبيق القانون المصري، علاوة على النفوذ الكبير المهارس على المالية المصرية، فلم يكن ممكنًا مثلا فرض الضرائب على الأجانب بما في ذلك الرسوم الجمركية لحماية الصناعات المصرية إلا بعد مفاوضات دولية صعبة.

وجد زعماء السياسة المصرية أن الاستقلال لم يؤد بسهولة إلى القدرة على التصرف بشكل متناغم. عين أحدُ أحفاد محمد علي باشا، السلطان فؤاد، مجموعة من الشخصيات لصياغة دستور للبلاد، وهي عملية قاطعها الوفد، الذي كان قد حوّل نفسه إلى حزب سياسي، مصرًا على أن الممثلين المنتخبين فقط هم المخولون بكتابة الوثيقة الدستورية. كانت النتيجة صدور دستور العام 1923، الذي استمر نافذًا حتى العام 1952 (باستثناء فترتي انقطاع). شاب هذا الدستور بعض الالتباسات العميقة، إذ إنه أقر نظامًا ملكيًا يتمتع فيه الملك بصلاحيات واسعة، لكنه سمح في الوقت نفسه ببرلمان منتخب. ومع أن الوفد قد انتقد الدستور، لكنه خاض الانتخابات النيابية في العام 1924 واكتسحها. واستمر الصراع مستعرًا بين الوفد والعرش طيلة ثلاثة عقود، قبل أن يخفت تدريجيًا بمرور الوقت، ودون أن يمنع خفوته التدريجي هذا الملك في أوقات مختلفة من تزوير الانتخابات ضد الوفد أو تعليق الدستور.

وبمرور الوقت، وجد الوفد أنه لا يحتكر تنظيم المجتمع المصري، إذ تأسست أحزاب سياسية أخرى، بعضها كان انشقاقًا عن الوفد، مما أدى إلى تآكل قوة الوفد تدريجيًا. ولكن الأهم من ذلك، ربما، هو ظهور حركات اجتماعية جديدة، لم تركز كثيرًا على الانتخابات البرلمانية، ولكنها وجهت نظرها صوب تنظيم أجيال جديدة من المصريين، لا سيما في المناطق الحضرية. وربما كانت جماعة الإخوان المسلمين هي الأكثر نجاحًا من بين هذه الحركات. تأسست الجماعة في أواخر عشرينيات القرن

الماضي وأصبح لها حضور بارز في الحياة الاجتماعية المصرية خلال العقدين التاليين. ظهرت حركات أخرى من مختلف الأطياف الإيديولوجية دينية وقومية ويسارية، وتبنى بعضها مواقف بشأن قضايا سياسية ومارسوا ضغوطًا على الزعماء السياسيين في السياسة العامة.

أتاح الاستقلال المالي للبلاد إمكانية تبني سياسات اقتصادية جديدة انحازت للتنمية المصرية، وحاول الزعماء المصريون ضخ الاستثمارات في مشاريع بنية تحتية جديدة، مثل مشاريع توصيل الكهرباء، بعد أن تحرروا من قبضة الساسة الأجانب الذين لم يروا في البلاد سوى منتج للقطن وبعض الحاصلات الزراعية الأخرى. وقدم قادة الفكر الإصلاحي أفكارًا ناجحة لاستخدام عائدات الدولة لتأسيس الجامعات وإقرار مجانية التعليم.

كانت التدابير التي أُعلنت زمن الحرب قد أدت إلى تحديد أسعار بعض السلع الأساسية، ذلك لأن السلطات وقتها تحسبت من اندلاع أعمال شغب بسبب نقص الغذاء أو حدوث اضطرابات في النظام العام. وقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تضخم محلي واضطرابات ساعدت في تأجيج انتفاضة عام 1919. لاحقًا، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، ظلت تلك الآليات مُفعلّة من أجل تنظيم أسواق الدولة وضبط الأسعار بصورة أكثر إحكامًا.

تغيير النظام وبناء الدولة

أدى تغيير النظام في عام 1952 إلى تكثيف عملية بناء الدولة، ولهذا السبب، يصف مصريون ما حدث في يوليو عام 1952 على أنه «ثورة». لقد كان التغيرُ الذي جرى آنذاك، والذي أعقب استيلاء مجموعة من ضباط الجيش على السلطة، تغيرًا سلميًا في ذاته، تبعته عملية إعادة هيكلة سياسية تدريجية بدءًا من قمة الهيكل السياسي.

تعهد نظام حكم الضباط الأحرار بإصلاح النظام، لكن الحكام الجدد قرروا بشكل متصاعد إعادة هيكلة النظام السياسي هيكلة طالت بعض ركائزه، لا سيما بعد أن أقصى فريق الضباط بقيادة جمال عبد الناصر أولئك الذين كانوا يرغبون في عودة مبكرة للحياة المدنية. حل النظام الجديد جميع الأحزاب السياسية، وأسس سلسلة

تنظيمات خاصة به، كان أكثرها طموحًا «الاتحاد الاشتراكي العربي» الذي استوعب في هياكله العديد من المنظمات القائمة في البلاد مثل النقابات العمالية والجمعيات المهنية وحتى المؤسسات الصحفية. ومُنح الضباط الأحرار وحلفاؤهم وأتباعهم المناصب الرئيسة في جميع أجهزة الدولة وليس فقط المؤسسة العسكرية والأمنية، بينما جرى تحجيم العمل السياسي تحجيمًا حادًا في الأجهزة التي يسيطر عليها النظام، وقُمعت المعارضة بقسوة. وعندما سمح النظام بإعادة الحياة البرلمانية في العام 1956، فقد فحص جميع المرشحين ولم يُمنح المجلس المنتخب سوى القليل من السلطة.

استخدم النظام في السنوات العشر الأولى من حكمه التدابير الاقتصادية كأداة سياسية. قوض الإصلاح الزراعي كثير من عناصر النخبة السياسية القديمة بما في ذلك العائلة المالكة والشخصيات القيادية في حزب الوفد، الذين تركزت ثروتهم ونفوذهم في الملكيات الزراعية الكبيرة. وبالمثل، كانت عملية تأميم المنشآت الاقتصادية أداة سياسية هي الأخرى.

صادر النظام ممتلكات العناصر التي اتهمها بالفساد في ظل نظام ما قبل عام 1952، كما أمم شركة قناة السويس والملكيات الخاصة للبريطانيين والفرنسيين [المقيمين في البلاد] خلال الصراع مع تلك الدول على قناة السويس في العام 1956. وعندما انضمت إسرائيل إلى الهجوم على مصر في خريف ذلك العام، ردت مصر بتأميم ممتلكات كانت ليهود (مصريين وغير مصريين) وبعض الأجانب الآخرين الذين احتفظ الكثير منهم بجنسيتهم الأجنبية لسنوات عديدة من أجل الاستفادة من الامتيازات الأجنبية. كانت نتيجة هذه السياسات هي انتقال ملكية بعض المشاريع الاقتصادية المهمة للغاية للدولة المصرية. وبعد أن كان يؤدي هذا الدور أحيانًا لأسباب سياسية تكتيكية، أصبح النظام، بحلول الستينيات، اشتراكيًا متحمسًا للأيديولوجيا، وحول الدور الاقتصادي الرائد للدولة إلى جزء من توجهه الاستراتيجي. اقترن برنامج النظام الاقتصادي بسياسة خارجية طموحة، تسعى لقيادة العالم العربي، وعليه طور مصطلح «الاشتراكية العربية» للإشارة إلى ذلك البرنامج الاقتصادي.

أممت جميع المؤسسات الاقتصادية الكبرى في البلاد تقريبًا، بما في ذلك البنوك وشركات السياحة وقطاع الصناعة ووسائل النقل. وأدت سلسلة من عمليات إعادة توزيع ملكية الأراضي، بدءًا من إقرار الإصلاح الزراعي بمجرد سيطرة النظام الجديد على السلطة في عام 1952 وحتى الستينيات، إلى تفكيك الملكيات الكبيرة في مصر، ونزع ملكية كبار ملاك الأراضي. وصار على أولئك الذين استفادوا من الإصلاح الزراعي الانضمام إلى التعاونيات التي ترعاها الدولة، وهو ما أدى في النهاية إلى دخول قطاع كبير من النشاط الزراعي في حيز الدولة.

لم تقتصر السياسة الرسمية على ملكية المؤسسات الاقتصادية القائمة فحسب، وإنما امتد إنفاذ تلك السياسة إلى شركات أُسست حديثًا وامتلكتها الدولة. وكان الأساس للعديد من هذه الجهود هو تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، أي الانخراط في أنشطة التصنيع من خلال تشجيع المصنّعين المحليين على إنتاج سلع كانت تُستورد من الخارج.

فضلت أنظمة ما قبل 1952 سياسة إحلال الواردات كذلك، لكنها شجعت هذه السياسة من خلال القطاع الخاص. لم يكتف النظام الجديد بزيادة الالتزام الرسمي بالسياسة فحسب، بل وضع الصناعات الجديدة أيضًا تحت ملكية الدولة. تميل سياسات إحلال الواردات إلى التركيز مبدئيًا على الصناعات التي تتطلب استثمارات أقل أو تكنولوجيا أقل تقدمًا مثل تصنيع الأغذية أو المنسوجات، ولكن ما حاول نظام ما بعد عام 1952 فعله كان تشجيع الشركات المصرية على الاستثمار في الصناعات التي تتطلب رأس مال كثيف كصناعة الأجهزة وصناعة الصلب.

لم تعن الاشتراكية العربية مجرد ملكية الدولة، وإنما رتّبت كذلك التزامات رفاهة قوية. فقد دعمت الدولة السلع الأساسية والوقود ووفرت السكن والتعليم المجاني حتى المرحلة الجامعية، وكذلك أتاحت الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد. بعض هذه الالتزامات مثل التعليم أو التسعيرة الجبرية تعود في الواقع إلى أنظمة ما قبل عام 1952 إذ جرى سن بعضها في إطار تدابير زمن الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، والبعض الآخر كان سياسات اعتمدتها حكومات النظام القديم. لكن

نطاقها وطموحها اتسع إلى حد كبير تحت مظلة نظام ما بعد 1952.

غالبًا ما تحدثت الأجيال اللاحقة من المثقفين المصريين عن «عقد اجتماعي» ضمني في مصر يقدم بموجبه النظام الحاكم مزايا الرعاية الاجتماعية لكنه يطلب من الناس في المقابل التنازل عن الحريات الديمقراطية. ربما كان الدافع الأقوى وراء ترديد هذه الأجيال تلك المقولة، هو إخبار القادة السلطويين الذين كانوا يتراجعون عن الاشتراكية أنه إذا لم يتمكنوا من توفير مزايا الرعاية الاجتماعية، فيجب عليهم توفير الديمقراطية بدلًا من ذلك. لكن فكرة «الصفقة» ولدت في فترة أعقبت الفترة التي يُفترض أنها أبرمت إبانها. صحيح أن النظام كان في ذروته اشتراكيًا وسلطويًا معًا، لكن صورة «الصفقة» المناوئة للديمقراطية تتجاهل الخطاب الذي تبناه النظام آنذاك. فلم يزعم ناصر والقادة المصريون الآخرون أنهم يتخلون عن الديمقراطية، بل قالوا إنهم يحققونها، وزعموا أن الأنظمة القديمة التي ركزت على البرلمانات والتعددية الحزبية والانتخابات أنتجت قيادات فاسدة وغير فعالة. كذلك أكد القادة الجدد أن النظام الناشئ في مصر هو من وضع السلطة في أيدي الشعب، ليس من خلال انتخابات تعددية حزبية، ولكن من خلال توحيد الشعب ووضع الملكية في يده وتمكينه من الإشراف على الدولة.

تجاوز وتراجع

بحلول الستينيات، بدأت سلسلة النجاحات السياسية المرتبطة ببرنامج الدولة الطموح تفقد بريقها. زاد الإنتاج الصناعي في مصر، ولكن ذهبت الزيادة لتلبية احتياجات سوق محلية محدودة ولم تستطع معظم الشركات أن تنافس على المستوى الدولي. وبمرور الوقت، أصبحت التزامات الرعاية الاجتماعية للدولة، في الإسكان والتوظيف وتوفير السلع الأساسية، أكثر إرهاقًا ولم يعد من الممكن الوفاء بها ببساطة من خلال إعادة التوزيع. واجهت السياسة الخارجية المصرية مشاكل أيضًا، فقد أدت المواجهة العسكرية الكارثية مع إسرائيل في يونيو 1967 إلى احتلال إسرائيل شبهَ جزيرة سيناء ومعها خسرت مصر حقول النفط فيها، كما أُغلقت قناة السويس، مصدر رئيسي للنقد الأجنبي للدولة. دفعت الهزيمة أيضًا

مصر إلى الاعتماد بكثافة على الاتحاد السوفيتي لتوفير احتياجاتها الدفاعية. في أواخر الستينيات، ظهرت علامات الاستياء الشعبي، مع مظاهرات الطلاب وإضرابات العمال الداعمة لمطالب مساءلة قيادات النظام عن الهزيمة العسكرية وكذلك للوعود بالرخاء والقوة.

في أواخر الستينيات، ومع سجل اقتصادي متداع، وهزيمة عسكرية موجعة من قبل إسرائيل، وتزايد الاحتجاج في أوساط الطلاب والعمال، ظهرت ملامح الإجهاد على النظام، وأطلت انقسامات داخلية عميقة بوجهها، واشتد التنافس بين الشخصيات القيادية والمؤسسات. في العقد التالي، وكردّ على تلك التداعيات، اتخذ النظام الحاكم عددًا من الخطوات التي أعادت تشكيل الدولة بشكل فعال من دون إخضاعها لعملية تحوّل. في هذا السياق جاءت قرارات التحرير الاقتصادي والانفتاح السياسي الجزئي)، وهي خطوات مثلت تحركات قصيرة المدى تقود النظام بشكل غير متكافئ وغير متساو في الاتجاه الجديد، أكثر من كونه تحوّلًا شاملًا ناتجًا عن تخطيط بعيد النظر.

ظهرت بعض جوانب هذا الاتجاه الجديد في أواخر الستينيات عندما حددت الرئاسة في عهد عبد الناصر في عام 1968 بعض الموضوعات التي تضمنت وعودًا بمزيد من الديمقراطية والمساءلة بصورة مبدئية. قلل النظام من أهمية الاقتراحات التي اتسمت بالراديكالية حول التحول الاشتراكي.

في سبتمبر 1970، وفي خضم مناورات النظام، جاءت وفاة جمال عبد الناصر التي كانت خارج التوقعات ليخلفه نائب الرئيس آنذاك، أنور السادات. كعضو مخلص في النظام الحاكم، وأحد الأعضاء المتبقين من الضباط الأحرار الذين لا يزالون نشطين في السياسة، بدت رئاسة السادات عرضة للمخاطر في بادئ الأمر. لكنه استخدم بعض تكتيكات السنوات الأخيرة لعبد الناصر للقضاء على المنافسين، فحجم من نفوذ الاتحاد الاشتراكي العربي وأدان «مراكز القوة»، ثم في مايو 1971، أعلن «ثورة تصحيحية» للدفاع عن النظام بينما كان يشرع في إجراء إصلاح محدود. ودون أن يتنصل من عبد الناصر والناصرية، اتخذ السادات خطوات ضد بعض

نطاقها وطموحها اتسع إلى حد كبير تحت مظلة نظام ما بعد 1952.

غالبًا ما تحدثت الأجيال اللاحقة من المثقفين المصريين عن «عقد اجتماعي» ضمني في مصر يقدم بموجبه النظام الحاكم مزايا الرعاية الاجتماعية لكنه يطلب من الناس في المقابل التنازل عن الحريات الديمقراطية. ربما كان الدافع الأقوى وراء ترديد هذه الأجيال تلك المقولة، هو إخبار القادة السلطويين الذين كانوا يتراجعون عن الاشتراكية أنه إذا لم يتمكنوا من توفير مزايا الرعاية الاجتماعية، فيجب عليهم توفير الديمقراطية بدلًا من ذلك. لكن فكرة «الصفقة» ولدت في فترة أعقبت الفترة التي يُفترض أنها أبرمت إبانها. صحيح أن النظام كان في ذروته اشتراكيًا وسلطويًا معًا، لكن صورة «الصفقة» المناوئة للديمقراطية تتجاهل الخطاب الذي تبناه النظام آنذاك. فلم يزعم ناصر والقادة المصريون الآخرون أنهم يتخلون عن الديمقراطية، بل قالوا إنهم يحققونها، وزعموا أن الأنظمة القديمة التي ركزت على البرلمانات والتعددية الحزبية والانتخابات أنتجت قيادات فاسدة وغير فعالة. كذلك أكد القادة الجدد أن النظام الناشئ في مصر هو من وضع السلطة في أيدي الشعب، ليس من خلال انتخابات تعددية حزبية، ولكن من خلال توحيد الشعب ووضع الملكية في يده وتمكينه من الإشراف على الدولة.

تجاوز وتراجع

بحلول الستينيات، بدأت سلسلة النجاحات السياسية المرتبطة ببرنامج الدولة الطموح تفقد بريقها. زاد الإنتاج الصناعي في مصر، ولكن ذهبت الزيادة لتلبية احتياجات سوق محلية محدودة ولم تستطع معظم الشركات أن تنافس على المستوى الدولي. وبمرور الوقت، أصبحت التزامات الرعاية الاجتماعية للدولة، في الإسكان والتوظيف وتوفير السلع الأساسية، أكثر إرهاقًا ولم يعد من الممكن الوفاء بها ببساطة من خلال إعادة التوزيع. واجهت السياسة الخارجية المصرية مشاكل أيضًا، فقد أدت المواجهة العسكرية الكارثية مع إسرائيل في يونيو 1967 إلى احتلال إسرائيل شبهَ جزيرة سيناء ومعها خسرت مصر حقول النفط فيها، كما أغلقت قناة السويس، مصدر رئيسي للنقد الأجنبي للدولة. دفعت الهزيمة أيضًا

مصر إلى الاعتماد بكثافة على الاتحاد السوفيتي لتوفير احتياجاتها الدفاعية. في أواخر الستينيات، ظهرت علامات الاستياء الشعبي، مع مظاهرات الطلاب وإضرابات العمال الداعمة لمطالب مساءلة قيادات النظام عن الهزيمة العسكرية وكذلك للوعود بالرخاء والقوة.

في أواخر الستينيات، ومع سجل اقتصادي متداع، وهزيمة عسكرية موجعة من قبل إسرائيل، وتزايد الاحتجاج في أوساط الطلاب والعمال، ظهرت ملامح الإجهاد على النظام، وأطلت انقسامات داخلية عميقة بوجهها، واشتد التنافس بين الشخصيات القيادية والمؤسسات. في العقد التالي، وكردّ على تلك التداعيات، اتخذ النظام الحاكم عددًا من الخطوات التي أعادت تشكيل الدولة بشكل فعال من دون إخضاعها لعملية تحوّل. في هذا السياق جاءت قرارات التحرير الاقتصادي والانفتاح السياسي الجزئي)، وهي خطوات مثلت تحركات قصيرة المدى تقود النظام بشكل غير متكافئ وغير متساو في الاتجاه الجديد، أكثر من كونه تحوّلًا شاملًا ناتجًا عن تخطيط بعيد النظر.

ظهرت بعض جوانب هذا الاتجاه الجديد في أواخر الستينيات عندما حددت الرئاسة في عهد عبد الناصر في عام 1968 بعض الموضوعات التي تضمنت وعودًا بمزيد من الديمقراطية والمساءلة بصورة مبدئية. قلل النظام من أهمية الاقتراحات التي اتسمت بالراديكالية حول التحول الاشتراكي.

في سبتمبر 1970، وفي خضم مناورات النظام، جاءت وفاة جمال عبد الناصر التي كانت خارج التوقعات ليخلفه نائب الرئيس آنذاك، أنور السادات. كعضو مخلص في النظام الحاكم، وأحد الأعضاء المتبقين من الضباط الأحرار الذين لا يزالون نشطين في السياسة، بدت رئاسة السادات عرضة للمخاطر في بادئ الأمر. لكنه استخدم بعض تكتيكات السنوات الأخيرة لعبد الناصر للقضاء على المنافسين، فحجم من نفوذ الاتحاد الاشتراكي العربي وأدان «مراكز القوة»، ثم في مايو 1971، أعلن «ثورة تصحيحية» للدفاع عن النظام بينما كان يشرع في إجراء إصلاح محدود. ودون أن يتنصل من عبد الناصر والناصرية، اتخذ السادات خطوات ضد بعض

إجراءات ناصر، مثل كبح جماح الأجهزة الأمنية، وإعادة بعض القضاة المفصولين على خلفية «مذبحة القضاء» في أواخر عهد عبد الناصر، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، في محاولة واضحة لتوسيع قاعدته السياسية.

إن ما بدأ كسلسلة من الخطوات التكتيكية من قبل قادة البلاد كان له تأثير تراكمي في هيكل الدولة المصرية بتوجيه دفتها في اتجاه ليبرالي في بعض النواحي. خلال السبعينيات والثمانينيات، سعى النظام إلى التخلي عن بعض التزامات الرعاية الاجتماعية وتقليل التزامات أخرى. اقتصاديًا، سمح بمزيد من الاستثمار الخاص والأجنبي. لم تكن المحصلة الإجمالية لهذه الإجراءات هي تفكيك الدور الاقتصادي للدولة المصرية، بقدر ما كانت السماح بدور أكبر للقطاع الخاص.

كما كان هناك قدر من الانفتاح السياسي. جرى حل الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب السياسي الوحيد آنذاك، وسُمح بتشكيل نظام متعدد الأحزاب اسميًا، إذ سيطر ما أصبح لاحقًا «الحزب الوطني الديمقراطي» على النظام السياسي وانتقلت ملكية الصحافة إلى مجلس الشورى الذي أُنشئ في 1980. كذلك، سُمح لأحزاب معارضة صغيرة بممارسة العمل السياسي، وحتى حزب الوفد سُمح له بالظهور من جديد، كما سُمح بظهور وسائل الإعلام المعارضة كالصحف.

في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، سمح النظام للإخوان المسلمين بالعودة للظهور مرة أخرى، منعهم النظام من ممارسة النشاط السياسي الرسمي، لكنهم وفروا ثقلًا موازنًا للجماعات اليسارية، خاصة في الجامعات. كما سُمح للجماعات الدينية الأخرى بمباشرة نشاطها، لا سيما تلك التي ابتعدت عن السياسة. في الواقع، فإن الصعوبات المتزايدة التي واجهتها الدولة في الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية فتحت مجالًا لتكوين الجمعيات الخيرية لمساعدة الطلاب أو المرضى أو الفقراء، وكان كثير من هذه الجمعيات ذا صبغة دينية.

كان مسار هذا التحرير المحدود متفاوتًا. كشف النظام المصري بقيادة السادات (من عام 1970 حتى عام 1981) أو أثناء رئاسة مبارك (1981-2011) بشكل دوري عن أنيابه السلطوية الكاملة عندما جرى تحدي سيطرته على الدولة أو لتهديد

سيطرة الدولة على المجتمع، لا سيما في عام 1981، عندما قمع النظام كل أطياف المعارضة، أو في التسعينيات عندما استخدم النظام أقسى أدواته ضد الإسلاميين.

على مدى هذه العقود الأربعة من التعددية المتزايدة والتحرير المحدود والانتكاسات المتفرقة والقمع الدوري في الحياة السياسية، بدأ جهاز الدولة المصري في تطبيق اللامركزية في عملياته. أُقصي الجيش تدريجيًا عن بعض مساحات النفوذ السياسي، فيما واصلت الأجهزة الأمنية لعب دور في ضبط الحياة السياسية، لكن بدا أن النظام وجد طرقًا لتقييد كل منها بل وحتى التلاعب بهم وضرّب بعضهم ببعض. استعيد قدر محدود من استقلال القضاء، مع اضطلاع المحاكم الإدارية (المنوط بها النظر في القضايا التي تكون فيها الدولة طرفًا) أحيانًا بدور قوي في حماية حقوق المواطنين، كما تم إضعاف الهياكل التي استندت إليها مؤسسة الرئاسة لضمان السيطرة، في حين تمكنت محكمة دستورية قوية من الظهور.

كان التأثير الإجمالي لإعادة هيكلة الدولة هو ظهور جهاز دولة ضخم ومترامي الأطراف ولكنه أقل مركزية بكثير. في فترة الستينيات، حافظت مؤسسة الرئاسة ومجموعة صغيرة من ضباط عسكريين سابقين وحاليين على سيطرة مُحكمة على معظم الهياكل. وقد أفسحت هذه الفترة الطريق أمام نظام تمتعت فيه البيروقراطيات والمؤسسات المختلفة (كالمؤسسة الدينية والقضاء والأجهزة الأمنية، والجيش، ووسائل الإعلام المملوكة للدولة) باستقلالية كبيرة داخل مجالها الخاص، لا سيما مع امتلاك هذه الأجهزة بعض الأصول أو المؤسسات التجارية، لدرجة أن بعضها تمتع باستقلالية مالية. ومع ذلك، كان على المؤسسات التي تمتعت ببعض الاستقلالية الداخلية، أن تلزم الخط العام المؤيد للنظام في سياساتها ومواقفها. كان الرئيس هو صاحب التعيينات في المناصب الرئيسية، وإذا حدث وحاولت مؤسسة ما أن تنزع للاستقلالية بشكل مفرط، فقد كان من الممكن تغيير كبار مسؤوليها وتعيين شخصيات أكثر ولاءً كما حدث في تغيير قيادة الجيش في الثمانينيات، أو مع المحكمة الدستورية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

دروس مستخلصة من عملية بناء الدولة

نعود الآن إلى السؤال الذي طرحناه سابقًا: من أين تنشأ الدول القوية؟ في الحالة المصرية، كان حضور الدولة القوي في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أمرًا لا تخطئه العين. وكان واضحًا كذلك أن الدولة لم تُفرض على مصر بالإكراه من قبل قوى خارجية، وإن شاركت تلك القوى مشاركة مؤثرة في تحديد السياق الذي نشأت من خلاله الدولة المصرية، سواء بإتاحة الفرص أو وضع القيود التي حكمت مسار عملية البناء. جرى الجزء الأكبر من عملية بناء الدولة بطريقة مقصودة، إلا أن النظام الحاكم لم ينظر دائمًا إلى هذه العملية على هذا النحو. فباستثناء فترات محددة كما حدث في أوائل القرن التاسع عشر أو في حقبة ما بعد الاستقلال مباشرة أو خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، لم يكن لدى القيادة المصرية رؤية شاملة لبناء الدولة. وحتى في تلك الفترات، فقد أفرزت قرارات النظام نتائج غير مقصودة. بينما غلب على تفكير النظام في فترات أخرى الطابع المرحلي أو قصير المدى. وإن كان هذا لا يعني أن الخيارات التي تبناها القادة [في تلك الفترات] لم تتمخض عن عواقب.

باختصار، تنشأ الدول عبر عمليات تاريخية طويلة المدى، فهي نتاج عمل بشري متضافر. ولا تقف حكرًا على الإرادات الفردية، فحتى وإن وجه دفتها الحكام والأنظمة، فإن ذلك لا يحدث دائمًا بسهولة أو بشكل فعال.

التاريخ الحديث لعلاقات الدولة بالنظام

قبل عام 1952، تمتعت مصر بنظام سياسي تمحور حول مؤسسة ملكية قوية، ولكنه حظي أيضًا ببرلمان منتخب، حدد بشكل عام طريقة تشكيل الحكومة. يعني هذا أن السياسة كانت تمارس على حبل مشدود بين الملك وحزب الوفد، أكبر الأحزاب شعبية. في أكثر من مناسبة، عطل الملك العمل بالدستور وحاول التأثير في نتائج الانتخابات لاستبعاد أو إضعاف الوفد. في هذا النظام، تمتعت مؤسسات الدولة الأخرى، كالأزهر أو القضاء، ببعض الاستقلالية، ولكنها كانت غالبًا ما كانت تنجر إلى دائرة الصراع على السلطة. على سبيل المثال، نظر حزب الوفد بريبة إلى نظام جديد للمحاكم الإدارية ترأسه عبد الرزاق السنهوري (أحد أكثر الشخصيات

القانونية نفوذًا واحترامًا في مصر، الذي امتد تأثيره القانوني إلى أنحاء العالم العربي) وذلك لصلات السنهوري الوثيقة بأحد الأحزاب الصغيرة المناوئة للوفد. وبالمثل، كان يُنظر أحيانًا إلى الأزهر على أنه وثيق الصلة بالقصر الملكي.

جرت إزاحة النظام الملكي وحُل حزب الوفد وأُلغيت الانتخابات البرلمانية التنافسية بعد عام 1952. وسواء أكان ما حدث في عام 1952 ثورة أم انقلابًا (وهو أمر يظل محل جدل بين المصريين) فقد أحدثت هذه الحركة بالتأكيد تغييرًا في النظام، إذ تولت مجموعة من ضباط الجيش (الضباط الأحرار) السيطرة على النظام السياسي بأكمله قبل أن يؤسسوا نظامًا رئاسيًا أحلوه محل نظام ما قبل عام 1952.

جلبت السنوات التي أعقبت عام 1952 المزيد من التغييرات التدريجية في هيكل الدولة، وقد رأينا في مصر الخمسينيات والستينيات، كيف توسع نطاق الدولة بشكل كبير، وكيف أحكمت السيطرة المباشرة على جزء كبير من الاقتصاد، وألغت الأحزاب السياسية (باستثناء منظمة حاكمة واحدة)، ووسعت مزايا الرعاية الاجتماعية بشكل كبير. باختصار، أصبح للدولة حضور بارز في الاقتصاد والمجتمع المصري. خلال تلك الفترة أيضًا، أعيد تشكيل الدولة المصرية بطريقة أخضعتها لسيطرة النظام الحاكم. في الواقع، نمت سيطرة النظام نموًا ملحوظًا ومباشرًا، حتى أصبح من الصعب الحديث عن جهاز دولة منفصل عن النظام.

لم يكن عاملا الصداقة والقوة فقط هما ما مكّنا النظام من إحكام القبضة على جهاز الدولة، فقد أسس النظام هياكل جديدة مختلفة ساعدته على ممارسة السلطة بفاعلية. على سبيل المثال، ترأس علي صبري، أحد الضباط الأحرار، الحزب السياسي الوحيد [الاتحاد الاشتراكي العربي]. وتمددت السيطرة الكاملة على البرلمان، فشملت التحكم في التشريعات الصادرة وعلى كل أشكال الرقابة [البرلمانية] على أداء الحكومة. كانت عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي ضرورية لممارسة بعض الوظائف. وهيمن التنظيم كذلك على الصحافة اليومية. صحيحٌ أن الاتحاد لم يتحكم في جميع الهياكل، لكن حتى المؤسسات التي أفلتت من سيطرته (مثل المؤسسة الدينية) رأت أن النظام يعيّن على رأسها مسؤولين يثق بهم.

بهذه الطريقة، حافظ النظام على آليات ديمقراطية شكلية، فهناك برلمان منتخب، واستفتاءات دورية طُلب فيها من المواطنين الموافقة على السياسات الرسمية، وهو ما كان يستجيب له المواطنون عادة بالموافقة، باستثناء قلة من الأصوات المعارضة.

بدأت سيطرة النظام تتلاشى في السبعينيات، مع تقادم الضباط الأحرار أنفسهم في العمر، وتناحر العناصر النشطة منهم على السلطة. عندما توفي ناصر في عام 1970، ساور الشك خليفته أنور السادات في بعض الأجهزة كالاتحاد الاشتراكي العربي إذ تمتع منافسوه المحتملون بالنفوذ. تمكن السادات من تقليص حجم الاتحاد، وأحل مكانه حزبًا آخر مهيمنًا هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي تأسس بالتزامن مع أحزاب معارضة تشكلت حديثًا. بدأ السادات يبشر بـ «دولة المؤسسات» وسمح لبعض هياكل الدولة المهمة بالحصول على قدر أكبر من الاستقلالية.

كان النظام لا يزال يقود الدولة، إلا أنه لم يعد قادرًا على إدارة كل كبيرة وصغيرة فيها. لم تمر على النظام لحظة أعاد فيها بناء الدولة المصرية بشكل منهجي. لكن ما حدث هو أن الحكام اكتشفوا تدريجيًا أدوات، أحيانًا عن طريق التجربة والخطأ أو لأسباب قصيرة المدى (مثل تهميش منافس محتمل)، ما سمح لهم بالحفاظ على سيطرتهم بشكل عام. أما مؤسسات الدولة فقد تلمست طريقها بصعوبة نحو اكتساب الاستقلالية أو الضغط من أجل توسيع مساحات الاستقلال المكتسب بالفعل.

أصبحت الأدوات المتاحة أمام النظام لتوجيه الدولة أكثر دقة منذ سبعينيات القرن الماضي، واستمر في توظيفها خلال العقود التالية:

أولًا، تحكم الرئيس، وأحيانًا كبار الفاعلين في السلطة التنفيذية مثل رئيس الوزراء، في التعيينات في المناصب العليا الرئيسية. وخضع الجميع للتعيين على هذه الصورة ومنهم كبار المسؤولين الدينيين في البلاد مثل شيخ الأزهر، الذي يشرف على مجموعة كبيرة من المؤسسات الدينية التابعة للدولة، ووزير الأوقاف، المسؤول عن الإشراف على المساجد والأوقاف، والمفتي، المسؤول عن إبداء الرأي الديني.

ثانيًا، يمكن استمالة هذه القطاعات أو الشخصيات المؤثرة داخلها عن طريق تقديم عطايا لهم. فمثلًا، قد يمنح النظام مزايا للصحفيين عندما يرغب في فوز المرشحين

الموالين له في انتخابات نقابة الصحفيين.

ثالثًا، كانت هناك سلطات متداخلة داخل كل قطاع: أنظمة محاكم مختلفة، غالبًا على خلاف مع بعضها البعض، أو أجهزة أمنية مختلفة تتنافس فيما بينها على الهيمنة في مجال بعينه. وفي أحيان أخرى، اندلعت صراعات بين المحاكم والأجهزة الأمنية على قضايا ما. وقد أتاح هذا للنظام أن يتلاعب بأجهزة الدولة بعضها ضد بعض، أو أن يقدّم أحدها على نظرائه إذا أثبت أنه أكثر فائدة في وقت معين.

رابعًا، تعمل البيئة التشريعية بفاعلية فقط تحت إشراف النظام وذلك من خلال القوانين التي تصاغ ويوافق عليها برلمان يهيمن عليه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وأخيرًا، وفي حالات الضرورة، كان لدى الدولة أجهزة أمنية قمعية يمكن للنظام أن يستدعيها للاضطلاع بمهام محددة.

في العقد الأخير من حكم مبارك، أي خلال السنوات التي تلت العام 2000، استمرت طبيعة النظام وعلاقته بالدولة في التطور. وتفاعلت عدة تطورات لإعادة تشكيل النظام السياسي بدقة أكبر.

فمن ناحية أولى، أدت سنوات التحرير الاقتصادي إلى ظهور فئة رجال الأعمال، الذين مارس بعضهم نفوذًا سياسيًا أو سعوا إليه. وظهرت بعض شبكات المحسوبية التي ربطت قادة الأعمال الأثرياء بهياكل الدولة المهمة مثل تلك التي تشارك في الأنشطة العقارية أو في تقديم التمويل.

من ناحية ثانية، وجدت بعض شبكات المحسوبية مكانًا للعمل تحت مظلة الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب المهيمن والحاكم الذي خرج من رحم الاتحاد الاشتراكي العربي القديم. في الحقيقة، كانت أيديولوجية الاتحاد الاشتراكي مرنة مع تعبئة فاترة في أحسن الأحوال. لكن الحزب الوطني لم يتظاهر حتى بأن لديه نسقًا أيديولوجيًا واضحًا يتجاوز تقديم فروض الولاء للنظام وسياساته. بدا أن الحزب الوطني قد صُمم في حقيقة الأمر ليشغل حيزًا سياسيًا ويضمن أغلبية برلمانية أكثر من كونه تنظيمًا يحكم أو يحشد، وذلك من خلال شبكات المحسوبية المبنية على العلاقات الشخصية أكثر مما هي على الأفكار أو المواقف السياسية. بمرور الوقت،

قاد جمال مبارك، نجل الرئيس مبارك، مجموعة من كبار رجال الأعمال والمثقفين إلى بعض المناصب القيادية داخل الحزب، وسعى بعض رجال الأعمال الكبار الطامحين إلى عقد صلات رسمية [مع النظام] بتولي مناصب في الحزب الوطني أو بشغل مقاعد برلمانية تحت راية الحزب. بموجب هذه التطورات، صار الحزب الوطني منبرًا يجمع مصريين مؤثرين ممن سعوا بالفعل للتأثير في السياسة الاقتصادية على وجه الخصوص. كان التأثير في الانتخابات غريبًا، فقد أُنتخب العديد من السياسيين ورجال الأعمال المؤثرين حديثًا كمستقلين ثم انضموا إلى الحزب الوطني في البرلمان بعد انتخابهم وليس قبله. بعبارة أخرى، يُظهر القادة المؤثرون، الذين غالبًا ما ينشطون في مجال الأعمال، نفوذهم الشخصي أولًا من خلال الانتخابات قبل أن يدعموا النظام، متوقعين أن تمنحهم مكانتهم وزنًا سياسيًا أكبر.

من ناحية ثالثة، أدى نمو مجتمع الأعمال وصعود عناصر موالية للنظام (وإن كانت تتمتع باستقلالية ما) علاوة على الأهمية المتزايدة لبعض المؤسسات المدنية كالبرلمان والحزب الوطني، إلى تكوين المزيد من مراكز القوة داخل نظام بدا أقل تماسكًا.

رافقت التحولات التي طرأت على النظام حالة من الترهل في قدرته على السيطرة على الدولة بإحكام، فكانت النتيجة أن امتدت بعض ملامح التفكك للدولة: دولة تتشكل من بيروقراطيات وهيئات وأجهزة يهيمن عليها نظام حاكم، ولكن يُسمح لها ببعض الاستقلالية. وداخل كل مجال، امتلكت بعض الهيئات الحكومية أحيانًا أصولًا ثمينة، وبسطت سيطرتها على عملية توظيف العناصر الجديدة داخلها (كما هو الحال في مجتمعات يمتهن الأبناء فيها نفس مهن والديهم). كما تمكنت من تقديم مزايا للموظفين مثل مشاريع الإسكان وتوفير خدمات الرعاية الصحية أو إنشاء النوادي الخاصة.

شكل مجلس الوزراء أرضية لتلاقي عناصر هذه الدولة المجزأة، إذ يرأس كل وزارة وزير يُعين بالتأكيد بموافقة رسمية من البرلمان، ولكنه يعمل فعليًا كي يرضي الرئيس. كان وزير العدل يُختار من كبار القضاة، ووزير الثقافة فنان بارز، أما وزير الدفاع فهو ضابط كبير، ووزير الخارجية دبلوماسي محترف رفيع المستوى.

سمح هذا النمط من العلاقات بين النظام والدولة للنظام بتوجيه دفة الدولة ككل، لكنه أدى أيضًا إلى نتيجة غير متوقعة: في عام 2011، عندما تعرض النظام لضغوط شعبية قوية، اكتشفت الهياكل القيادية في الدولة أن لديها إرادة مستقلة، وأحجمت (في تلك اللحظة) عن حماية الرئاسة. في يناير وفبراير من ذلك العام، عندما احتشد المتظاهرون في ميدان التحرير وسط القاهرة وفي مواقع أخرى في جميع أنحاء البلاد، هتفوا بشعارات من بينها «الشعب يريد إسقاط النظام»، وكانت أقوى أمارات ذلك السقوط هي رحيل الرئيس حسني مبارك، الذي تحقق أخيرًا في 11 فبراير.

وبهذه الطريقة، شكلت أحداث 2011 المذهلة انتفاضة شعبية. لكن مؤسسات الدولة التي أظهرت بعض الاستقلالية عن النظام الحاكم لم يصبها ضرر يذكر. وفي الفترة ما بين 2011 حتى 2013، نشب صراع حاد بين الجماعات السياسية حول إعادة تشكيل النظام السياسي، وعبر هذا الصراع عن نفسه في مظاهرات متنافسة وانتخابات ومناقشات عامة نشطة تخللتها أعمال عنف.

القضاء

مر تأسيس النظام القضائي المصري بعدة مراحل تاريخية. في أواخر القرن التاسع عشر، تشكلت مجموعة من المحاكم مستلهمة النموذج الفرنسي، وفيها صدرت الأحكام وفق نسخة معدلة من القانون الفرنسي. عالجت هذه المحاكم معظم القضايا إلا استثناءين كبيرين، أولهما قضايا "الأحوال الشخصية"، التي تشمل غالبًا قضايا الأسرة مثل الزواج والطلاق والميراث، وهي قضايا نظرتها «المحاكم الشرعية» التي تستند في أحكامها إلى الشريعة بالنسبة للمسلمين، أو تستند إلى المؤسسات الدينية للمسيحيين واليهود. أما الاستثناء الثاني فكان القضايا التي يكون الأجانب أحد أطرافها، إذ نظرتها «محاكم مختلطة» تتألف بشكل كبير من قضاة أوربيين مع قلة من القضاة المصريين. انتقصت هذه المحاكم من السيادة المصرية.

عندما احتلت بريطانيا مصر في عام 1882، وجدت طرقًا لتجنب المحاكم المصرية في القضايا الت0ي اعتبرتها شديدة الحساسية. فأنشأت محاكم خاصة للنظر، على سبيل المثال، في الجرائم التي قد تقع ضد القوات البريطانية. وعندما اندلعت الحرب

العالمية الأولى في عام 1914، أعلنت بريطانيا الأحكام العرفية وذلك لتحصين أعمالها من أي نوع من الرقابة القضائية.

سعت مصر جاهدة، بعد أن نالت استقلالها في عام 1922، للتفاوض من أجل إنهاء المحاكم المختلطة واستطاعت أخيرًا في عام 1949 إلغاء هذه المحاكم. وخلال العقد التالي، ألغت كذلك المحاكم الشرعية [عام 1955]، وأصبحت قضايا الأحوال الشخصية ضمن نظام المحاكم العادي (ولكن لا تزال الشريعة الإسلامية هي مرجعيتها القانونية). بشكل عام، لم تتعرض المحاكم المصرية للتدخل السياسي. واكتسبت الهيئات القضائية استقلالية متزايدة في إدارة شؤونها. وفي عام 1946، نجح القانونيون في مصر في تأسيس «مجلس الدولة» وهي محاكم إدارية توفر ضمانات محاكمات عادلة للمواطنين الذين يتنازعون مع مسؤولين في الدولة أو هيئات حكومية. وتولى مجلس قضائي، يتألف من كبار القضاة، الإشراف على معظم الشؤون الإدارية وشؤون الموظفين في السلطة القضائية.

وحتى مع احتفاظ المؤسسة القضائية ببعض الاستقلالية، فقد كان لدى الزعماء السياسيين طرقٌ يتجنبون بها المحاكم في حال ما إذا احتاجوا إلى ذلك. في عام 1939، فرض النظام الأحكام العرفية، وهي أداة جلبها البريطانيون للبلاد مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. وسّعت الحكومات اللاحقة من سلطات الطوارئ هذه. فعلى مدار العقود السبعة الماضية، عاشت مصر فترة وجيزة جدًا خارج «حالة الطوارئ» (التي أُستبدلت بالأحكام العرفية). لذلك عندما أراد النظام اتخاذ تدابير خارج نطاق القانون العادي، مثل احتجاز الأشخاص دون محاكمة أو حظر الجماعات التي لا يثق بها، فقد كانت لديه القدرة على القيام بذلك عن طريق تجاوز الجهاز القضائي بدلًا من الضغط عليه، وهي أساليب لم تكن مستخدمة بكثافة في البداية.

عندما سيطر النظام الجديد على الحكم في23 يوليو 1952، ابتكر بعض الأدوات وشرع في توظيفها بحرية أكبر. فأنشأ سلسلة من المحاكم الخاصة لمحاكمة سياسيي النظام القديم وبعض الحركات السياسية التي عارضته مثل جماعة الإخوان المسلمين. علق نظام يوليو العمل بالدستور وأقنع مجلس الدولة بالموافقة على

إجراءاته القانونية بزعم أن هناك وضعًا ثوريًا. استغل النظام سلطته غير الخاضعة للرقابة وحظر الأحزاب السياسية واتخذ إجراءات سياسية قمعية أخرى. في عام 1954، وخوفًا من أن تبدأ المحاكم الإدارية في إصدار أحكام ضد إجراءات الحكام الجدد، اقتحمت عناصر موالية لنظام الحكم الجديد مبنى المحكمة ومكتب رئيسها وأجبروه على الاستقالة، وعُزل معه عدد آخر من القضاة.

لكن هذا الهجوم المباشر من قبل النظام على المحاكم الإدارية شكل استثناءً في علاقته بالمنظومة، إذ سمح النظام الجديد في غالب الأحيان باستقلالية القضاء في القضايا العادية. وقد استطاع النظام أن يجد طرقًا لصياغة قوانين تخدم أهدافه السلطوية، فكتبت شخصيات قانونية مقربة من النظام الدساتير، وصاغت القوانين التي أممت جزءًا معتبرًا من الاقتصاد ومكنت من ظهور دولة الحزب الواحد. وفي حال تطلب الأمر شن إجراءات قمعية، فقد كان من الممكن للنظام إحالة القضايا إلى المحاكم العسكرية أو إنشاء محاكم استثنائية أو التصرف أحيانًا خارج نطاق القانون كلية تمامًا دون أن يثير ذلك أي تداعيات.

وبكل هذه الأساليب، ظل القضاء جزءًا من الدولة ولكنه خارج النظام الحاكم. وفي حين أن المؤسسة القضائية لم تكن تحت السيطرة المباشرة للنظام فإنها لم تشكل أي تحد في معظم الأوقات.

لكن في أواخر الستينيات، واجه النظام ضغوطًا شعبية متزايدة، إذ نظم بعض الطلاب والعمال احتجاجات ضد سياساته. خشي الحكام آنذاك من أنهم قد يفقدون السيطرة. فتحركوا لكبح جماح أي منافس محتمل. وبالنسبة للقضاة، وعلى الرغم من كونهم موظفين في الدولة، فإنهم لم ينتظموا قط في الاتحاد الاشتراكي. ضغط بعض رموز النظام، الذين سعوا للهيمنة الشاملة على المؤسسة القضائية، في ضم القضاة إلى الاتحاد. وفي أعقاب هزيمة العام 1967، عندما بدا أن الدعم الشعبي للنظام يتضاءل، استغل بعض القضاة «نادي القضاة» وهو ما كان بمثابة منظمة اجتماعية للقضاة، ودعوا للإصلاح السياسي وقاوموا الاندماج في الحزب السياسي الوحيد. رد النظام بقسوة على تحركات القضاة، وشن في العام 1969، ثلاثة

إجراءات اتخذت جميعها بموجب مرسوم رئاسي فيما وُصف بـ «مذبحة القضاء». شملت هذه الإجراءات فصل أكثر من مائة قاضٍ، وهو الإجراء الذي استهدف قضاة نشطين في «نادي القضاة». ثانيًا، أنشئت «محكمة عليا» جديدة تكون على رأس السلطة القضائية وتتألف فقط من قضاة يعينهم الرئيس. ثالثًا، أنشئ "المجلس الأعلى للهيئات القضائية" الجديد برئاسة رئيس الجمهورية. كان التأثير الإجمالي هو وضع القضاء مباشرة تحت سيطرة النظام.

تراخت هذه السيطرة تدريجيًا على مدار السنوات الخمسة عشرة التالية. وفي السبعينيات، أعيد معظم القضاة الذي فُصلوا في "مذبحة القضاء" إلى مناصبهم. وانهمك الخبراء القانونيون في مهمة صياغة تشريع يحل محل المراسيم الرئاسية، فحولوا المحكمة العليا إلى «المحكمة الدستورية العليا»، ما منحها صلاحية إبداء الرأي في عملية تشكيلها. ظل تعيين رئيس المحكمة من سلطات رئيس الجمهورية، ومع ذلك، تمكنت المحكمة من إقناع رئيس الجمهورية بأن يحترم مبدأ الأقدمية ويعين أقدم قضاة المحكمة رئيسًا لها. أما صلاحيات المجلس الأعلى للهيئات القضائية، فقد استعادتها المؤسسات القضائية المختلفة، التي ترأستها شخصيات قضائية بدلًا من مسؤولين محسوبين على النظام. كما اتبعت هذه الهيئات بشكل عام مبدأ الأقدمية بدلًا من التعيين حسب مدى ولاء الشخص للنظام.

بهذا المعنى، عاد النظام إلى أسلوبه السابق: سمح باستقلال القضاء لكنه أصدر تشريعات سلطوية. وفي حال ما لم تكن هذه التشريعات كافية، فقد صمم مخرجًا قانونيًا يلجأ إليه عند الحاجة من خلال محاكم استثنائية أو فرض حالة الطوارئ، مثلما حدث مع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين التي سعى النظام لقمعها بنقل قضايا متهم فيها أعضاؤها إلى محاكم عسكرية. فعندما تبرّئ المحاكم العادية أولئك المتهمين الذين قدموا أدلة لتعرضهم للتعذيب، كان النظام يلجأ لتحويل قضاياهم إلى محاكم استثنائية.

مارس النظام التلاعب بالقضاء، ولكن لجأ إلى حيل أقل فجاجة من تلك التي استخدمها في عام 1969. كان يمكن لوزارة العدل أن تعين الأشخاص الموالين

للنظام في مناصب تدر عائدًا أكبر، كشغل مناصب استشارية لدى شركات القطاع العام أو إعارة القضاة للعمل في بلدان عربية أخرى حيث المزايا المالية الكبيرة، وهي ممارسات انتقدها بعض القضاة وحاولوا إحياء «نادي القضاة» كمؤسسة يمكن من خلالها الدعوة إلى الإصلاح وإنهاء حكم الطوارئ.

قدم النظام أحيانًا مجموعة حوافز: كمنح رواتب أعلى أو تقديم مزايا أكثر لاستقطاب القضاة. وكان مفاد رسالته (الضمنية) أنه كلما بَعُد القاضي عن إثارة المتاعب، فإنه سيحصل على المزيد من المزايا. وهي ممارسة تمخضت عن توترات في أوساط القضاة الذين انقسموا على أنفسهم فريقين: فريق الراغبين في الضغط علنًا من أجل الإصلاح، وفريق مقابل يرى خطورة مثل هذه التحركات التي اعتبرها ذات دوافع سياسية وتفتقر للسند القانوني.

في أثناء الانتفاضة الجماهيرية ضد النظام في عام 2011، ورغم تعبير بعض القضاء علنًا عن توجهاتهم ومشاركة العديد منهم في النقاشات العامة، فإن المؤسسة القضائية إجمالًا تنحت جانبًا إلى حد كبير. والأهم من ذلك، فمعظم الحراك السياسي الذي شهدته مصر خلال السنوات التالية نُفِّذ جزئيًا بلغة قانونية ودستورية سمحت للمحاكم بلعب دور سياسي مؤثر، فحل القضاء البرلمان وحُلت الجمعية التأسيسية للدستور، وقضت المحاكم بأحكام قاسية على معارضي نظام ما بعد 2013، ليتحول القضاء بذلك إلى حلبة صراع بين فرقاء سياسيين متناحرين.

الإعلام

تطور الإعلام المصري تطورًا مماثلًا: تراخت قبضة النظام المحكمة على الإعلام وتحولت إلى قبضة أقل إحكامًا، لكن من دون منح الحرية الكاملة. قبل عام 1952، امتلك القطاع الخاص وسائل الإعلام المطبوعة من صحف ومجلات كان لدى الكثير منها ميول سياسية وانحيازات تجاه أحزاب مختلفة (بعض الإصدارات الصحفية تحصلت على دعم مالي من قبل قوى سياسية). لكن تنظيم الصحافة عمومًا كان أخف وطأة مقارنة بوضع ما بعد 1952 عندما تعرضت وسائل الإعلام المطبوعة للتأميم، وأصدر النظام صحفًا جديدة، وألزم الصحفيين بالانضمام إلى

الاتحاد الاشتراكي. احتكرت الدولة وسائل الإعلام المسموعة ثم المرئية، وعليه صارت جميع وسائل الإعلام ملكًا للدولة. وأصبح للنظام وسائل مختلفة (ملكية المؤسسات، الرقابة على الصحف، الانضباط الحزبي) مكنته من السيطرة شبه المطلقة على كل ما ينشر أو يبث.

بحلول السبعينيات، خفت القيود المفروضة على وسائل الإعلام بشكل طفيف. نُقل الإشراف على وسائل الإعلام التي تديرها الدولة من الاتحاد الاشتراكي إلى مجلس الشورى الذي أنشئ بموجب تعديلات جرت على دستور 1971. صارت الرقابة الرسمية أقل حدة، وأصبحت وسائل الإعلام المملوكة للدولة أقل عرضة للتدخلات. مُنح شاغلو المناصب التحريرية الرئيسية الموالون لرأس النظام (والذين كانوا من اختياره في بعض الأحيان) حرية أكبر للحركة داخل مساحات محددة سلفًا. سمح النظام لأحزاب المعارضة في البداية بإصدار صحف أسبوعية. وظلت هناك آليات للرقابة احتفظ بها النظام كالتحكم في تمويل الصحف عبر سيطرة الشركات المملوكة للدولة على الإعلانات، وطباعة الصحف في المطابع التي تديرها الدولة. وإذا ما صدر عن أي من تلك الصحف نقد ذو نبرة حادة، فإنها تعرض نفسها للتضييق بطرق مختلفة قد تصل لإيقاف الصدور. غير أن فترة الثمانينات، وما تلاها، شهدت سلسلة من الأحكام القضائية التي مكّنت صحف المعارضة من توسيع مجال المناورة أمام النظام.

أما التطور الأكثر دلالة فهو دخول وسائل الإعلام الجديدة. في عقد التسعينيات، سمح النظام بتوزيع الصحف العربية التي تصدر في لندن أو في أي مكان آخر في السوق المصرية، وتزامن ذلك مع انجذاب الجمهور المصري للقنوات الفضائية غير المصرية. كما ظهرت بعض الصحف المصرية المستقلة التي تضاعف عددها في سني الألفية وأحرز بعضها نجاحًا تجاريًا جراء ارتفاع معدلات توزيعها، في وقت التف فيه المصريون حول الصحف والمذيعين المستقلين. كانت لدى النظام أدوات قوية تمكنه من مضايقة الصحفيين الأفراد، (وهي الأدوات التي لجأ إليها بالفعل) مثل رفع شكاوى ضد قنوات أمام الدول التي تستضيف بثها الفضائي (وهي القنوات التي كانت تديرها بشكل عام دول أجنبية أو أفراد من عائلات حاكمة في المنطقة)،

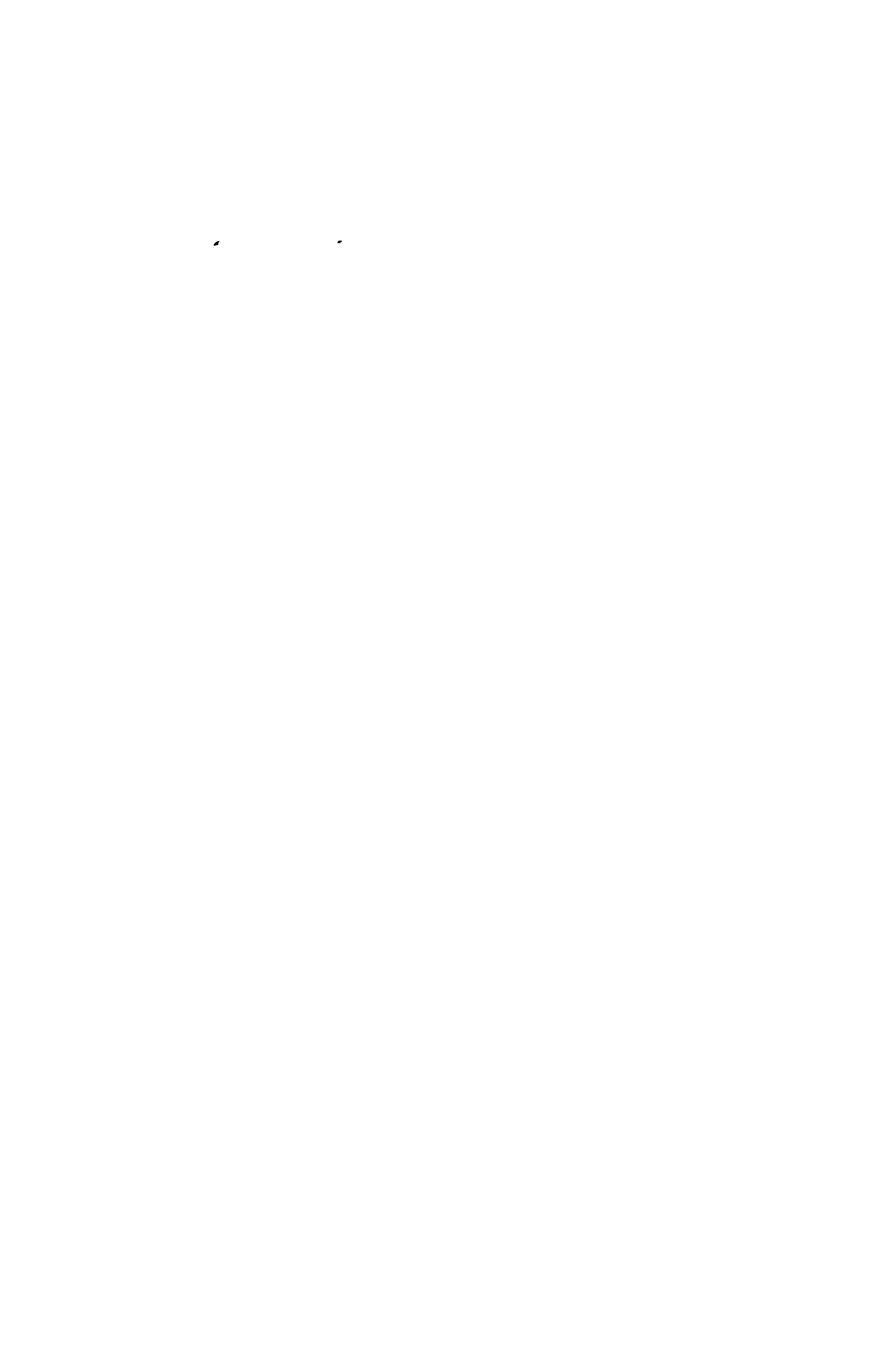
أو التهديد بمنع التوزيع أو إزالة الإعلانات الحكومية في حالة الصحف المطبوعة. ومع هذا، كانت البيئة الإعلامية في مصر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أكثر صخبًا بكثير مما كانت عليه خلال الستينيات.

ثم جاءت وسائل التواصل الاجتماعي لتضيف مستوًى جديدًا من الصخب، إذ لجأ المصريون بحماسة إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ومنصات الرسائل النصية، ما بذلت معه الأجهزة الأمنية المحاولات لمراقبة المحتوى المتداول، حتى وجدت في نهاية المطاف أدوات تساعدها على المراقبة والتلاعب بالنقاشات على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن مهمة السيطرة كانت أكثر تعقيدًا وصعوبة مما كانت عليه في ذروة العصر الناصري.



القسم الثاني

المجتمع



الفصل الثالث
الحداثة في المجتمع المصري

نمضي الآن لنسرد قصة تطور المجتمع المصري في العصر الحديث، وهي ليست مختلفة عن قصة تطور الدولة المصرية التي رويناها للتو. إنها قصة مماثلة، لكنها تُروى من منظور مختلف: منظور مَعنيّ بعملية مستمرة لإضفاء الطابع المؤسسي والرسمي على دولة، شهدت لحظات اتساع ثم تقهقر. كل هذا في ظل نظام حكم يحاول جاهدًا، ولكن بنجاح، الحفاظ على سيطرته. سنشير هنا إلى الطرق غير الرسمية التي يجتمع من خلالها المصريون مع بعضهم البعض: عبر العائلات والقرى والأحياء والأماكن العامة والفضاءات الدينية. إلا أن تركيزنا سينصب على المؤسسات والهياكل الاجتماعية الرسمية: النقابات والمؤسسات غير الحكومية سواء في إطار المجتمع المدني المسجل والمنظم قانونيًا أو العاكسة لمصالح فئات بعينها كالعمال والنقابات المهنية واتحادات غرف التجارة والصناعة وجمعيات رجال الأعمل بتنويعاتها الجغرافية والقطاعية، كما سيتناول دور الفاعلين غير الرسنميين مثل الحركات الاجتماعية والسياسية وأهم الفاعلين بالفضاء الديني، والذين أصبح بعضهم شديد التأثير رغم أنهم لم يحظوا قط بالصفة الرسمية على هيئة التسجيل كأحزاب سياسية أو كتنظيمات نقابية أو حتى كجمعيات أهلية، ورغم ذلك لعبوا دورًا سياسيًا هامًا بل وخاض بعضهم – مثل جماعة الإخوان المسلمين «المحظورة» – في عهد مبارك انتخابات عدة في النقابات المهنية والنوادي الاجتماعية والبرلمان حتى أصبح بالإمكان اعتبارهم بمثابة معارضة غير رسمية. ومبرر هذا التركيز على

هذه [المؤسسات والهياكل السياسية] لا يكمن في أننا نهتم بالسياسة فحسب، وأن السياسة تتجلى بوضوح في هذه المؤسسات والهياكل ذات الصفة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، ولكن لأن هذه المؤسسات تشكل ساحة تلتقي فيه الدولة والمجتمع، وفيها يتفاعلان بوضوح.

المجتمع والدولة: إطار نظري

كثير من التفسيرات لطريقة تنظيم المجتمع على أرض الواقع تصطبغ بعمق بتصورات حول الطريقة المثلى لتنظيم المجتمع، لا سيما في علاقته بالدولة. وتختلف الآراء في هذا السياق وفقًا لطبيعة العصر، ونمط الأيديولوجيا السائدة. تميل وجهة النظر الليبرالية إلى اعتبار التنظيم الاجتماعي عملية لا ينبغي للدولة أن تهيمن عليها، بل ربما حتى تكون وسيلة لوضع قيود على حركة الدولة، ووضع أجهزتها المختلفة محل مساءلة من قبل الفاعلين الاجتماعيين المؤثرين. أما وجهة النظر غير الليبرالية، مثل الرؤى اليسارية، فتنتقد عملية التوزيع السائدة للثروة والسلطة السياسية، وتعتبر المجتمع ساحة لتنظيم الحركات المختلفة التي تتحدى العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع. يمكن أن يكون مصطلح «المجتمع المدني» وصفًا للمنظمات الاجتماعية خارج الدولة، ولكن كما سنرى في السطور التالية، يمكن أن يكون أيضًا «لافتة» للنشطاء الليبراليين أو اليساريين لتجاوز مجرد وصف المنظمات الاجتماعية، إلى إضفاء الشرعية عليهم وتكليفهم بمهام محددة. اكتسبت مثل هذه الآراء زخمًا في العقود الأخيرة، مدفوعة بموجات الحراك الاجتماعي المطالبة بإحداث تغيير سياسي في كثير من المجتمعات. فيما تُظهر بعض التوجهات الأيديولوجية الأخرى موقفًا مختلفًا اختلافًا ملحوظًا تجاه المجتمع، خاصة بشأن العلاقات بين الدولة والمجتمع، إذ تنظر إلى الدولة على أنها منظمة بإحكام وقادرة على قيادة وتوجيه المجتمع بشكل صحيح. وبالنسبة للبعض، فإن هدف الدولة هو متابعة التنمية الاقتصادية، ويرى آخرون أن هدفها هو إحداث تحول اجتماعي أو بناء مجتمع أكثر مساواة، بينما يعتبر آخرون أن وظيفتها في المقام الأول هي إرساء قيم ذات طبيعة دينية.

راجت كل هذه الآراء ووجدت أنصارًا في مصر. وفي هذا الجزء من الدراسة، لن نتبنى أيًا من هذه الآراء، إذ إن لدينا هدفين آخرين، أولهما: وصف الطريقة التي جرى بها عمليًا تنظيم المجتمع المصري، وكيف تطورت عملية التنظيم هذه، وهل طبقت هذه العملية بنجاح وجهات نظر إيدلوجية مختلفة، أم أخفقت في تطبيقها؟ ثاني هذين الهدفين، هو أن ندرس، مع التركيز على النصف الثاني من القرن العشرين، كيف أنتجت المشاريع الأيديولوجية فاعلين اجتماعيين تمتعوا بدرجة استقلالية أكبر ومع ذلك فإنهم لم ينجوا من مراقبة الدولة ونفوذها، كما حدث مثلًا في مشروع الدولة الناصرية لتنظيم المجتمع، وكذلك مع ناشطي المجتمع المدني في فترة ما بعد عبد الناصر.

بأخذ الهدفين في الاعتبار، سيظهر التتبع التاريخي حالة التطور البطيء للتنظيمات الاجتماعية الرسمية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي تنظيمات شكلتها دولة أكثر بساطة في علاقاتها السياسية وهياكلها التنظيمية وحضورها المباشر في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ووفقًا لمشروع لم يكن دائمًا واضحًا أو ذا رؤية متماسكة. أعقب ذلك، صعود مشروع «كوربوراتية الدولة» في منتصف القرن العشرين (وهو مصطلح سنشرحه لاحقًا)، ثم تدهور هذا المشروع في أواخر القرن العشرين، بالتزامن مع تطور مجتمع ازدحم بالتنظيمات السياسية التي سمحت بظهورها الدولة ذاتها، في هجين غير متجانس من وجهة النظر الليبرالية لمجتمع مدني منظم بحرية، ينشط في ظل نظام تهيمن عليه الدولة بصرامة.

المجتمع قبل الدولة البيروقراطية

قبل تأسيس الدولة البيروقراطية الحديثة، التأم شمل الناس في مصر وتصرفوا جماعيًا في أطر غير رسمية. بالنسبة للعديد من المحللين، كدارسي ما يسمونه «الاقتصاد غير الرسمي»، فإن تعريف «غير الرسمي» هنا هو عبارة عن الأنشطة التي لا تنظمها أو تشرف عليها الدولة. في بعض المناطق بالدولة بالمصرية، كانت هناك صلات غير رسمية بين قبائل يعمل قادتها كوسطاء بين الحكام وأفراد القبيلة. وقد مارس العمد والمشايخ وظيفة مماثلة في القرى، فكانوا قادة محليين، ومسؤولين عن فرض

النظام داخل قراهم، فضلًا عن تمتعهم بصفة الوظيفة الرسمية، ومن ثم اضطلاعهم بالوساطة بين القاعدة العريضة من المجتمع والسلطة السياسية، والتي كانت قبل تشكل الدولة البيروقراطية الحديثة بداية من القرن التاسع عشر تفتقر للقدرة على التغلغل في تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية للمجتمعات المحلية خاصة في الريف وغيره من المناطق النائية. لذلك، فعندما كان الفلاحون يتعاملون مع الحاكم أو مسؤول محلي في مسائل كالضرائب أو التجنيد الإجباري، وحتى للانتقال من القرية، كان ذلك في العموم يتم من خلال العمد أو مسؤولين على نفس المستوى. فعلى سبيل المثال فكثيرًا ما شغلت هذه الفئات الوسيطة مواقع محورية في نظام «الالتزام» في العصر العثماني، والذي بموجبه كان هؤلاء القادة المحليون سواء من أمراء المماليك أو من مشائخ القبائل العربية أو من رجال الدين يدفعون مبالغ مقدرة للخزانة مقدمًا في مقابل تحصيلهم الضرائب من الفلاحين في وقت لاحق، والاحتفاظ بأي فوائض يحققونها.

الطرق الصوفية بدورها تقدم شكلًا آخر للتنظيم [غير الرسمي] المتسم بدرجة عالية من الهيكلية، بتنظيمه الذي يتحلق فيه المريدون حول شيخ طريقتهم للتعلم وممارسة طقوس بعينها. وتفيد كتابات المؤرخين عن مصر في العصر العثماني أن الطرق الصوفية كثيرًا ما تقاطعت مع تعبيرات وتنظيمات اجتماعية محلية مثل طوائف الحرف أو أحياء في المدن أو بقرى بعينها، وهو ما كان يدل على قدر التداخل بين ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي، كما يؤكد على الاستقلالية النسبية للفعاليات المحلية عن السلطة القابعة في المركز.

لكن كانت هناك أيضًا بعض التنظيمات الرسمية الواضحة والمعترف بها قانونيًا من قبل الدولة العثمانية أو الحكام المحليين. فقد كان هناك أولًا: نظام الطوائف الحرفية المعمول به في المدن والبلدات. كما منح المنتسبون لنسل النبي رسميًا الحق باختيار قائد: نقيب الأشراف. ثانيًا: كان الجامع الأزهر بمثابة ساحة للدراسة والبحث في الدين الإسلامي، يتخرج فيه مجموعة من المعلمين والعلماء المبجلين بينهم إحساسٌ مشتركٌ بالزمالة [والانتماء للمؤسسة]، يعبر عنه مثلًا الزي المميز الذي يرتديه منتسبو الأزهر. ثالثًا: كان للأوقاف حضورٌ كبيرٌ في دعم الأعمال الخيرية، ورعاية الأسر،

والإنفاق على دور العبادة والمؤسسات الدينية. وقد خضع نشاط الأوقاف لرقابة قضاة يعينهم الحاكم. وأخيرًا، كان للجماعات الدينية هياكلها الخاصة التي لا تقتصر على الكنيسة القبطية المصرية، ولكن أيضًا الطوائف المسيحية واليهودية الأخرى بما في ذلك مجموعات من الشوام من الروم الأرثوذوكس والروم الكاثوليك، والذين كانوا من رعايا السلطان العثماني وتمكنوا من مد أنشطتهم التجارية وغيرها إلى مصر. في القرن التاسع عشر، عندما وفد مواطنو الدول الأوروبية للاستقرار في مصر بأعداد كبيرة، لم يتمتعوا فقط بتشكيل تنظيماتهم الخاصة، بل إنهم فعلوا ذلك تحت حماية بلدانهم بموجب الامتيازات الأجنبية التي منحتهم وضعًا متميزًا خارج الحدود الإقليمية لبلادهم.

غالبًا ما كانت الفروق بين الدولة والمجتمع، وبين الرسمي وغير الرسمي، غير واضحة من الناحية العملية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن مصطلح «الدولة»، كما يستخدم اليوم، يشمل مجموعة كبيرة من المؤسسات والبيروقراطيات الرسمية التي شرحنا ظهورها وتطورها في أقسام الدراسة السابقة. ولكن في القرون السابقة، كانت «الدولة» أقل تطورًا إلى حد كبير: طائفة من الحكام والبيروقراطيين المقيمين بعيدًا في إسطنبول، علاوة على حاكم محلي وبعض المسؤولين من حوله، ولهذا السبب، فقد مارس «مجلس التجّار» خلال فترات من القرن التاسع عشر دورًا كوسيط لتسوية الخلافات التجارية، إذ كان هيئة مُشكَّلة رسميًا لإصدار الأحكام القانونية في نزاعات التجار. ثم تطور الأمر مع نشأة الدولة الخديوية في نهاية القرن التاسع عشر، والتي نقصد بها هيكل السلطة السياسية وجهازها البيروقراطي في ظل حكم حكام من أسرة محمد علي يحملون لقب «الخديو»، وهو لقب عثماني يحمل دلالة الملكية، وبالتالي يسبغ الصفة الرسمية على الاستقلالية الفعلية الواسعة التي تمتع بها حكام مصر من نسل أسرة محمد علي الكبير (1805-1848). ويمكن تأريخ بداية الدولة الخديوية بعصر الخديو إسماعيل، والذي تولى الحكم في 1863، ثم استصدر فرمانًا من السلطان العثماني بمنحه لقب «خديو» في 1867. وفي خلال حكم إسماعيل (1863-1879) شهدت بيروقراطية محمد علي إصلاحات وتعديلات على المستويات الإدارية والتجارية والتكنولوجية في محاولته الدءوبة تبني ممارسات وأشكال الحداثة الأوروبية، ومن هذا

إنشاء المحاكم المختلطة وتأسيس أول برلمان يحمل بعض الصفات التمثيلية: مجلس شورى النواب كما هو وارد في القسم الأول من الكتاب عن تطور الدولة الحديثة في مصر. وقد ابتعدت هذه الجهود التحديثية شيئًا فشيئًا عن السمات العثمانية القوية التي ميزت دولة محمد علي وخلفائه المباشرين من بعده.

مجتمع ودولة يتطوران معًا

مع نمو الدولة في حجمها ودرجة تعقدها ومعها المجتمع، خضعت العلاقة بينهما لشكل من الرعاية من قبل الدولة من خلال سن القوانين وإصدار اللوائح وممارسة المراقبة. ظهرت النقابات العمالية، على سبيل المثال، منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعدًا، وتزامن هذا مع تراجع دور طوائف الحرف وتفككها النهائي بعدما كانت أحد أهم أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في مصر طيلة قرون طويلة، وقد ارتبط تحلل طوائف الحرف بممارسات محمد علي الاحتكارية ثم مع تحرير التجارة وهجرة الأوروبيين الواسعة إلى مصر في عصري سعيد باشا والخديو إسماعيل، ما قوض من المساحات المتاحة للسلع المنتجة تقليديًا لصالح إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي في صور أكثر رأسمالية. وتماشى هذا كذلك مع تراجع دور الطرق الصوفية سواء في الفضاء الديني أو من حيث وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية التي كانت تؤديها لأعضائها ومريديها، كما تزايدت سيطرة الدولة عليها، ومن ثم تقلصت الاستقلالية النسبية التي تمتعت بها طيلة قرون سابقة. وعلى نفس الشاكلة تراجع دور القبائل والمشائخ، والذين دخل أغلبهم في خدمة الحكومة المركزية كما نجحت جهود الدولة في تشجيع استقرارهم وعملهم بالزراعة أو بأنشطة مرتبطة بها.

وفي المقابل تشكلت الروابط المهنية والنوادي الخاصة والجمعيات الخيرية من خلال عمليات رسمية وأصبح لها هياكل واضحة وقيادات ولوائح داخلية ومقرات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياق الحداثي هذا قد تزامن مع تغلغل الأوروبيين المتزايد للحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدن المصرية منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، وهو ما سمح بحضور كبير نسبيًا لهؤلاء في الكثير من التنظيمات والروابط

الطوعية، فنجد أن أولى التنظيمات النقابية العمالية شهدت حضورًا مكثفًا للعمال الأجانب من اليونانيين والإيطاليين والنمساويين، ولم يقتصر الأمر على الطبقة العمالية بل امتد إلى تنظيمات الطبقة الوسطى كالنقابات المهنية، والتي هيمن عليها في بداية القرن العشرين مهنيون من الأطباء والمحامين والصيادلة من الأجانب المقيمين في مصر، بل وواجه المصريون صعوبة في الالتحاق بها ما أدى إلى ظهور نقابات مهنية للمصريين فحسب في بعض الحالات كحال المحامين بجانب نقابات الأجانب، فيما تحول غيرها إلى ساحة للصراع بين جيل جديد من المهنيين المصريين وجيل أقدم من الأجانب خاصة الأوروبيين كحال نقابة الأطباء.[1]

أما فيما يتعلق بالطبقة الرأسمالية، فقد كانت رابطة الصناعات في مصر في 1922 أولى هذه التعبيرات المبكرة عن تداخل دوائر وشبكات رجال الأعمال ومديري الشركات من المصريين وغير المصريين حتى في خضم اللحظة الوطنية التي نشأ فيها الاتحاد برعاية إسماعيل صدقي باشا. وقد تحولت الرابطة إلى اتحاد الصناعات المصرية في 1947، وهو الاسم الذي لا يزال يحمله. وبجانب الجمعيات والنقابات ذات الطابع أو التمثيل الطبقي، فقد بدأت الجماعات الدينية المنظمة حول القيم الدينية كالوعظ أو الأعمال الخيرية وإقامة الشعائر في الظهور وجذب الأتباع. ففي 1912 نشأت الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة، وهي جمعية هدفت إلى مكافحة البدع التي دخلت على ممارسة الإسلام، وسرعان ما امتد دورها إلى تقديم خدمات اجتماعية متنوعة كالعلاج والتعليم ورعاية الأيتام وغيرها تمامًا كما كان الحال مع الجمعية الخيرية الإسلامية، والتي تأسست في نهاية القرن التاسع عشر. وكان هذا هو نفسه سياق ظهور جمعيات قبطية اضطلعت بتقديم خدمات اجتماعية وعلاجية كالمستشفى القبطي الذي ظهر لحيز الوجود في 1920.

---

1 - تجدر الإشارة إلى أن استخدام «أجانب» أو غير مصريين في تلك السياقات عادة ما ينطوي على درجة من التعميم -وأحيانًا عدم الدقة- وذلك لأن أول قوانين الجنسية المصرية لم يصدر إلا في 1924، وذلك بعدما تم حسم وضع مصر كدولة مستقلة -ولو اسميًا- فلا هي ولاية عثمانية ولا هي تحت الحماية البريطانية. ورغم هذا فإن الكثيرين من المقيمين في مصر لم يحصلوا على جنسية مصرية حتى توقيع معاهدة 1936 وما تلاها من محاولات حكومية دءوبة لـ«تمصير» الشركات والهيئات، وما تزامن معها من منح الجنسية أو عدم منحها للكثيرين من «الأجانب» في الأربعينيات على نحو شكل تعريف من هو مصري ومن هو غير مصري في مراحل لاحقة.

استأثرت القاهرة والإسكندرية بالنصيب الأكبر من هذا النشاط. وهيمنت النخبة الاقتصادية والاجتماعية أو الطبقة الوسطى على عضوية معظم هذه المنظمات ذات الطابع الرسمي باستثناء النقابات العمالية.

بعضُ الأندية الاجتماعية وجهت جُل اهتمامها للنخبة (بما في ذلك الأندية الرياضية المبكرة التي تطورت فيما بعد إلى أندية الأهلي والزمالك وكذا هليوبوليس والجزيرة والمعادي، والتي بدأ الكثير منها كأندية إما مقتصرة على عضوية المقيمين الأجانب كالجزيرة أو لإتاحة مساحة للنشاط الاجتماعي والرياضي لأحياء مختلطة بين الأوروبيين والطبقات المصرية الميسورة كحال المعادي ومصر الجديدة، ويُفهم هنا اسم نادي الزمالك القديم وهو المختلط فيما كان بالطبع النادي الأهلي المصري تعبيرًا عن الحركة الوطنية في خضم الكفاح ضد الاستعمار بدءًا من 1907، وعلى شاكلته النادي المصري البورسعيدي الناشئ في 1920 في مدينة منقسمة بين غالبية من المصريين وأقلية من الأجانب المرتبطين بشركة قناة السويس العالمية) حتى برغم أن بعض تلك النخبة كانت تتبنى خطابًا وطنيًا أعلى نبرةً من خطاب المصريين العاديين أو الأجانب المقيمين في البلاد. وبمرور سني القرن العشرين، تمدد هذا النشاط في جميع أنحاء البلاد، وانتشر وسط قطاعات مختلفة من السكان مثل المنظمات الخيرية، لا سيما الدينية منها، التي نشطت داخل شرائح مختلفة من المصريين.

ظهرت الأحزاب السياسية في مستهل القرن العشرين، ومالت في البداية إلى أن تكون أشبه بتجمعات حول رؤية عامة أو فكرة أو برنامج تجاه القضايا السياسية الوطنية كاستقلال مصر وطبيعة العلاقة مع الإمبراطوريتين البريطانية والعثمانية، أخذًا في الاعتبار القيود على طبيعة المشاركة السياسية في البلاد ما يمنح القليل من الزخم لتشكيل أحزاب تنافس في عملية انتخابية. غير أن ظهور حزب الوفد ودستور العام 1923 غيّرا الأمور تغييرًا ملموسًا، مرة بسبب قدرة الحزب على حشد قواعد انتخابية، ومرة بسبب خوض الانتخابات البرلمانية. تحت مظلة دستور 1923، ظل الوفد هو الفاعل الانتخابي الأبرز، لكن ومع مرور الوقت ازداد عدد منافسيه. وقد استند الوفد بعد قرار المنافسة في الانتخابات بدءًا من 1924 على تنظيم سياسي وإداري ممتد في طول البلاد وعرضها، كانت جذوره ترجع إلى الهياكل التنظيمية

والشبكات غير الرسمية التي نشأت إبان ثورة 1919 وبدأت بحركة التوكيلات المطالبة بتمكين سعد زغلول وصحبه من حضور مؤتمر الصلح في فرساي بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكان جوهر هذه الشبكات ملاك أراض وأعيانًا وعمدًا في ريف مصر ينتمون لعائلات قوية ذات نفوذ وشعبية، وفي المدن عضد الوفد حضوره في الأوساط العمالية من خلال إيجاد نقابات عمالية على أسس جغرافية وقطاعية، كان ولاؤها الأساسي للنضال الوطني من أجل الاستقلال وليس للصراع الطبقي ضد رأس المال.

ولم يقتصر الحراك المجتمعي على شبكات الوفد وهياكله التنظيمية بين العمال والملاك والطلاب بل شهدت مصر في ذات الفترة -عقدي العشرينيات والثلاثينيات- ظهور أولى موجات الحركة النسوية ذات المطالب القانونية والاجتماعية، والتي قادتها بالأساس نساء منتميات للنخبة المصرية البرجوازية، واللائي شاركن في النضال الوطني ضد الاحتلال البريطاني، وبنين تصوراتهن للأمة المصرية الناشئة في أعقاب ثورة 1919 على تحرير النساء وتمكينهن من النفاذ إلى التعليم واحتلال مواضع لهن في المجال العام بدلًا من قصرهن على الحياة العائلية كأمهات وزوجات.

بحلول عقد الثلاثينيات، شهد المجتمع المصري ظهور نوع جديد من التنظيم: الحركة الاجتماعية. وهذا مصطلح فضفاض يستخدمه الباحثون للإشارة إلى تنظيم يسعى إلى تعبئة أفراد المجتمع لغرض ما، قد يكون هدفًا أو أيديولوجية أو مجموعة أنشطة. وهو يختلف عمومًا عن الحزب السياسي الذي يركز على السياسة وغالبًا ما يتعلق بالانتخابات على الرغم من أن بعض الأحزاب تنتمي إلى حركات اجتماعية أوسع. تتمتع الحركة الاجتماعية الرسمية بشكل عام بهيكل تنظيمي واضح، وإجراءات حوكمة داخلية راسخة وعضوية صريحة.

شكلت جماعة الإخوان المسلمين إحدى الحركات الاجتماعية البازغة وأكثرها نجاحًا واستمرارية. في نشأتها الأولى، كانت الحركة أحد المحاولات الحثيثة لتأسيس مجموعات تدعو للتقوى والإصلاح والعمل الصالح، خاصة بين شباب المدن. وقد نمت نموًا ملحوظًا أكثر من غيرها وانتشرت في طول البلاد وعرضها.

ومع ذلك، لم يكن الدين هو القوة المحركة الوحيدة للحركات الاجتماعية. وكان ظهور جماعة الإخوان جزءًا من صحوة دينية مبكرة أعقبت إلغاء الخلافة العثمانية في 1924 بالأساس، وما رآه الكثيرون من المحافظين دينيًا خطر التبشير المسيحي الغربي والتحلل الأخلاقي في المدن الكبيرة، لا سيما المختلطة بالأجانب مثل مدينة الإسماعيلية التي ظهرت فيها الجماعة. ففي ذلك السياق تمامًا تشكلت كذلك جمعيات كالشبان المسلمين المنشأة في 1928، وأنصار السنة المحمدية ذات الصلات الوثيقة بالحركة الوهابية في الجزيرة العربية، والتي ظهرت في 1922.

وفي عقد الثلاثينيات، بزغت جماعة أصغر بكثير من جماعة الإخوان هي «مصر الفتاة» ذات التوجه القومي القوي. وكان تمدد نشاط هذه المجموعات إلى الساحة السياسية متزامنًا مع عدم قدرة الوفد المتزايدة –الممثل التقليدي للحركة الوطنية – على استيعاب الكثير من التحولات الاجتماعية والاقتصادية في مصر كالهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة أو التعثر في مسار انتزاع استقلال البلاد نهائيا من بريطانيا. وكجزء من تراجع هيمنة الوفد السياسية ازداد التوتر الطائفي نسبيًا في مصر خلال عقد الأربعينيات ما سمح بظهور حركة الأمة القبطية على سبيل المثال في 1952، والتي يمكن اعتبارها ردًا أصوليًا على الإخوان المسلمين من جانب بعض أفراد الأقلية الدينية. اتسع طموح حركات مثل الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وزاد حجم أنشطتهما. وعلى الرغم من أنهما لم يتأسسا كحزبين سياسيين في البداية، فإن بعض أنشطتهما اتخذ طابعًا سياسيًا صريحًا، كما أنهما اشتبكا مع الشباب الوفدي في الثلاثينيات. ثم انخرطا في بعض المحاولات الانتخابية، فخاض مؤسس جماعة الإخوان، الشيخ حسن البنا، حملتين برلمانيتين فاشلتين، فيما تحولت «مصر الفتاة» إلى حزب سياسي في الأربعينيات. وامتد التنافس مع الوفد إلى ميدان الحركة الطلابية سواء في المدارس العليا في الثلاثينيات أو في الجامعة مع توسع عدد طلابها وخريجيها في الأربعينيات، فشهدت الجامعات المصرية مصادمات على خطوط سياسية بين شباب الوفد (القمصان الزرق) وشباب مصر الفتاة (القمصان السود) وأولئك المنتمين للإخوان علاوة على ظهور حراك طلابي مائل لليسار داخل القاعدة الطلابية الوفدية ذاتها ممثلًا في الطليعة الوفدية، والتي سعت إلى تقديم

أسئلة اشتراكية الطابع فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي أو حقوق العمال إلى النضال التقليدي ضد الاستعمار البريطاني بغية الاستقلال.

وفي حين اتسع النشاط العلني لهذه التنظيمات: الاتحادات والنقابات ونوادي الشباب والجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، إلا أن عملية وضع الإطار القانوني لها من قبل الدولة قد شابها البطء. يعود السبب جزئيًا إلى المحاكم المختلطة. فتغيير القانون يتطلب عملية دبلوماسية مرهقة، إذ إنه ليس موضوعًا مصريًا خالصًا، وإنما معركة دبلوماسية دولية يتطلب إتمامها موافقة جميع الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية. كما أن هناك سببًا آخر يتمثل في أن نشاط هذه التنظيمات كان لا يزال محدودًا في الحجم، كما أن الدولة لم يكن لديها اهتمام كبير بالعديد من مجالات الحياة الاجتماعية. غالبًا ما امتلك المسؤولون ذوو العقلية الأمنية الأدوات التي يحتاجون إليها للتعامل مع هذه التنظيمات، مثل الأحكام العرفية التي فُرضت أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد العام 1948 أو من خلال التشريعات التي تنظم التجمعات العامة.

وبالتدريج، ظهر إطار قانوني جديد. كانت القوانين المنظمة لعمل الجمعيات والاتحادات جزءًا من البنية التشريعية الجديدة خرجت للعلن في أواخر القرن التاسع عشر، وإن كانت نصوص الأحكام اتسمت بالعمومية الشديدة، واقتصرت مراقبة الدولة على الأنشطة التي كانت تمس المالية العامة أو تهدد النظام العام للدولة مع الوقت ظهرت أطر تنظيمية أكثر شمولًا. كانت نقابة المحامين في صلب عملية تشريعية في الثلاثينيات، وصدر قانون شامل ينظم عمل النقابات العمالية بحلول الأربعينيات. أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 1939 والتي تطورت اليوم لتصبح وزارة التضامن الاجتماعي. أدت هذه الخطوة إلى إنشاء هيئة تابعة للدولة تعتبر الإشراف على النشاط الاجتماعي جزءًا من مهمتها، وكانت بصفة عامة إحدى جهود الدولة لتحسين الخدمات الاجتماعية التي تقدمها، والتي كانت تنجز أحيانًا من خلال تعاون الدولة مع منظمات اجتماعية. نشأت امتدادات [بيروقراطية] جديدة لجهاز الدولة، فظهرت مؤسسات توسعت في عملية إشرافها على النشاط الاجتماعي، لعل أبرزها وزارة الأوقاف. وعلى حين، كان للقضاة المعينين من قبل الحاكم دور طويل في الإشراف على الوقف، لكن الإشراف لم يكن مدعومًا بجهاز

بيروقراطي كامل ينتقل بالإشراف إلى طور السيطرة. أدى ذلك أيضًا إلى امتداد دور الدولة إلى مساحة الأنشطة الخيرية الأهلية (مثلما الحال مع أموال الزكاة التي كانت تجمع أحيانًا وتوزع من خلال المساجد) كما امتد دورها إلى الإشراف الرسمي على دور العبادة (والأوقاف التي تنفق عليها) لتكون المحصلة نظامًا مختلطًا تتشارك فيه الدولة والقطاع الخاص في إدارة أنشطة عادية مثل صلاة الجمعة وتوزيع الصدقات.

لم تكن كل المساحات مادية، فقد ظهرت الصحف في القرن التاسع عشر، وتطورت وصارت حركة كاملة مزدهرة من المطبوعات: الدوريات والكتب، ما تمخّض عن حياة فكرية حيوية للغاية. كانت النشرات المطبوعة المبكرة تتعلق بنشر الأمور الخاصة بالدولة، ولكن بحلول أواخر القرن التاسع عشر، خلقت المطبوعات الخاصة مجالًا عامًا حيويًا، تُقرأ فيه الصحف بصوت عالٍ في الأماكن العامة كالمقاهي، ما مكن كثيرون منهم أميون، من المشاركة في حوارات الشأن العام الناشئة حديثًا. وفي القرن العشرين، انضمت وسائل إعلام جديدة إلى الصحافة كوسائل الإعلام المسموعة والأفلام. وخلال تلك الفترة، وجدت التنظيمات الحزبية (الأحزاب السياسية والحركات الأيديولوجية) في المطبوعات وسيلة مفيدة للوصول إلى أنصارها والعمل على استقطاب المزيد.

بحلول منتصف القرن، انخرط مصريون كُثر في شكل من أشكال التنظيم: حزب سياسي أو اتحاد أو نقابة مهنية أو حركة ما، أو جمعية خيرية. وقد جلبت أشكال التنظيم هذه معها مجموعة من هياكل الدولة وأطر تنظيمية ومن خلالها تلاقت الدولة مع المجتمع. لم تكن قبضة الدولة شديدة في علاقتها بالتنظيمات الاجتماعية الرسمية في غالب الأحيان. حتى عندما كانت تستشعر القيادة السياسية قلقًا إزاء جمعية ما أو منظمة من منظور أمني، مثلما هو الحال مع مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين، كان بإمكانها توظيف أدوات للتلاعب بهذه التنظيمات أو استخدام أداة القمع لا سيما في أوقات سريان الأحكام العرفية، التي تطورت إلى «حالة الطوارئ »، واستقرت كأسلوب مستمر للحكم. حُظرت جماعة الإخوان المسلمين في العام 1948، بعد أن نفذ «الجهاز الخاص» سلسلة من أعمال العنف التي استهدفت الأقلية اليهودية علاوة على عدد من الاغتيالات السياسية شملت رئيس وزراء وقاضيًا. في

بعض الأحيان، قد تدفع الصراعات الحزبية (خاصة بين الوفد وخصومه) القادة السياسيين إلى التدخل في شؤون منظمة بعينها، ولكن لا يزال هناك نوع من الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع.

صعود الدولة الكوربوراتية

جرى محو الحدود [الفاصلة بين الدولة والمجتمع] في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، على الأقل على المستوى الرسمي، وحل محلها نظام يطلق عليه علماء السياسية «الدولة الكوربوراتية.» يشير هذا المصطلح إلى مجموعة من الترتيبات التي تنشئ فيها الدولة أو ترخص لهيئات محددة كي تنظم وتضبط قطاعات مختلفة من المجتمع وفقًا للوظيفة التي تؤديها. ويعود اللفظ المُعرَب إلى الأصل اللاتيني Corpus بمعنى جسد كناية عن تماسك المجتمع كالجسد الواحد ذي الأعضاء المنسجمة مع بعضها البعض والمتلاحمة معًا من خلال تنظيمات رسمية تعكس مصالح كل الطبقات خاصة العمال وأرباب العمل. فالنقابات العمالية المعترف بها من قبل الدولة تمثل العمال، فيما يُنظم الفلاحون إما في اتحاد أو في شبكة تعاونيات، ولدى أرباب الأعمال (أي أصحاب رأس المال) تنظيمات نقابية شبيهة كاتحادات الموظفين أو اتحادات الصناعات وغرف التجارة كي تمثل همزة وصل بينهم وبين مسؤولي الدولة، وتمكنهم من التنسيق مع القطاعات الأخرى.

طبقا لأدبيات العلوم السياسية فإن الكوربوراتية كتنظيم هرمي يمثل المصالح الطبقية المختلفة في المجتمع قد توجد في نظم سياسية ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، ففي الأولى يجري الحديث عن «الكوربوراتية المجتمعية»، كما هو الحال في بلدان مثل السويد والدانمرك وفنلندا وكذلك ألمانيا والنمسا بعد الحرب العالمية الثانية، وغيرها في شمال ووسط أوروبا، وبعضها مهد الديمقراطية الاجتماعية حيث تنشأ مثل هذه الهيئات من المجتمع، متمتعة بقدر كبير من الاستقلالية في الإدارة والتمويل والتنظيم ما يجعلها أشكالًا صادقة من التعبير عن شرائح المجتمع المراد تمثيل مصالحها سواء العمال أو أرباب الأعمال فيما تكتفي الدولة بدور تنسيقي. وفي المقابل فإن هناك «الدولة الكوربوراتية»، وهو نموذج سلطوي تؤدي الدولة

دورًا أقوى بكثير في تنظيم الهيئات، ودورًا أكثر مباشرة في إدارتها وتوجيهها. وقيادة التنظيمات المختلفة مسؤولة عن تنفيذ سياسة الدولة على قدر المساواة، إن لم يكن أكثر، تعبيرًا عن التنظيم الذي يمثلونه أمام الدولة. في ظل الدولة الكوربوراتية لا تتمتع التنظيمات النقابية للعمال أو الفلاحين أو أرباب الأعمال بأي استقلالية حقيقية عن أجهزة الدولة البيروقراطية أو حزبها الحاكم بل تكون امتدادات لها، معتمدة عليها ماليًا وتنظيميًا وإداريًا، ومن هنا فإن الدولة الكوربوراتية قد تعكس سيطرة للدولة على تمثيل المصالح الطبقية المختلفة، وهو ما انعكس تاريخيًا على التجارب الكوربوراتية في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ظل ملكيات محافظة كحال الإمبراطورية الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى أو إيطاليا الفاشية (1922–1945) أو الحكم الفاشي في إسبانيا والبرتغال بين ثلاثينيات القرن العشرين ومنتصف السبعينيات. ويمكن وضع مصر في ظل حكم جمال عبد الناصر كحالة من الدولة الكوربوراتية التي امتازت بالسيطرة البيروقراطية والسياسية على الهيئات الممثلة لمصالح العمال والفلاحين وأصحاب الأعمال على حد سواء.

لم تنشأ الدولة الكوربوراتية في مصر في لحظة محددة. عندما سيطر الضباط الأحرار على السلطة في عام 1952، اشتبكوا مع بعض المنظمات: النقابات العمالية في عامي 1952 و1954، وجماعة الإخوان المسلمين في 1954. وبعد فترة تردد، حسموا الأمر وحظروا جميع الأحزاب السياسية القائمة. وخلال العقد الأول لهم في الحكم، أمم الضباط الأحرار العديد من المؤسسات الاقتصادية. في البداية، تحركوا ضد الخصوم السياسيين، أي قادة الأحزاب السياسية، وكبار ملاك الأراضي ذوي النفوذ السياسي، كوسيلة لتحييد أي معارضة محتملة. وسرعان ما انتقلوا إلى الشركات المملوكة لأجانب. وبحلول الستينيات، استهدفوا على نطاق أوسع قطاعات كاملة من القطاع الخاص.

وكانت النتيجة ظهور نظام الدولة الكوربوراتية الذي ازدهر في فترة أطلق عليها بأثر رجعي «الناصرية». فمن ناحية نجحت الدولة في إخضاع التنظيمات النقابية المستقلة، ودمجت نقابات العمال في اتحاد من صنع الدولة في 1957 ما يزال قائمًا ممثلًا في اتحاد نقابات عمال مصر، ونجم عن هذا إحكام سيطرة الدولة على تمثيل المصالح الطبقية للعمال خاصة مع توسع حركة التأميمات في مطلع الستينيات، وما

رافقها من نمو في حجم الطبقة العاملة في شركات القطاع العام. وغني عن البيان أن الاتحاد يمثل شكلًا هرميًا صارمًا يحتكر التمثيل النقابي الرسمي لدى الدولة، كما أنه مدمج بدرجة كبيرة في بيروقراطية الدولة ممثلة في وزارة القوى العاملة، والتي شغل وزيرها منصب رئيس الاتحاد لفترات طويلة بين الستينيات والثمانينيات علاوة على عضوية رؤساء الاتحاد والنقابات العامة داخله لحزب الدولة في عهدي السادات ومبارك أي الحزب الوطني الديمقراطي.

وفي الوقت ذاته نجح النظام الناصري في تأميم اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات المصرية، وهما تنظيمان معبران عن أصحاب رؤوس الأموال من فترة ما قبل 1952. فبعد حركة التأميمات الموسعة وما سبقها من مصادرة الشركات ورؤوس الأموال المملوكة للأجانب في 1956 و1957، دخلت شركات القطاع العام إلى عضوية الاتحادين، وهيمن مديروها على عمل الهيئتين، وسرعان ما استكملت عملية دمج الاتحادين في بيروقراطية الدولة ممثلة في وزارتي الصناعة والتجارة الداخلية بمنح الوزراء المختصين سلطة تعيين رئيس الاتحاد العام للصناعات وكذا اتحاد الغرف التجارية بالإضافة لسلطة تعيين ثلثي أعضاء مجلس إدارة كل من الاتحادين. وهو الأمر الذي لا يزال قائمًا حتى يومنا هذا. وتجدر الإشارة إلى أن عضوية اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية إجبارية على جميع المنشآت الرسمية في مصر، وهو ما يمنحها احتكار التمثيل لدى الدولة لمصالح أصحاب الأعمال الكبيرة والصغيرة على حد سواء، الأمر الذي يعكس بجلاء ملامح الدولة الكوربوراتية.

غالبًا ما يشير الناس داخل مصر وخارجها إلى الناصرية من منظور محلي على أنها حقبة «عقد اجتماعي» توفر فيه الدولة الخدمات الاجتماعية للمواطنين في مقابل قبولهم بالحكم السلطوي. ويبدو أن الفكرة ظهرت في العقد اللاحق بين المثقفين الإصلاحيين الذين ضغطوا على حكام مصر للسماح بقدر من الانفتاح السياسي في ظل تضاؤل قدرة النظام الحاكم على توفير الخدمات الاجتماعية.

لكن رؤية الدولة لسياساتها لم تكن تُقدّم بهذه الطريقة. فعلى العكس، زعمت القيادة السياسية أنها تمثل الشعب بأكمله، بمن فيهم العمال والفلاحون، وأنها تضطلع بهذه

المهمة من خلال سلسلة من الإجراءات التي كانت أقوى في استجابتها [لمطالب الشعب] من أحزاب وسياسة العهد الملكي، التي اعتبرتها سياسة فاسدة سمحت «للإقطاعيين» فاحشي الثراء والمتحالفين مع «الإمبرياليين» من السيطرة على البلاد. أما من تصدى لهذه القوى المعادية فقد كان «قوى الشعب العاملة»، التي مثلت الغالبية العظمى من المصريين ذوي المصلحة الواحدة والذين احتاجوا فقط إلى عاملي القيادة والتنسيق الذين أمدتهم الدولة بهما.

ستعمل الدولة المصرية، بقيادة وطنيين ومصريين خلصاء يزعمون أنهم يمثلون الشعب، على تعبئة السكان وموارد البلاد من أجل مستقبل أكثر ازدهارًا. ستوفر الدولة القوية السكن والوظائف والتعليم والرعاية الصحية. كما ستجرد النخبة الفاسدة من السلطة، لتمارسها القوى الشعبية المنظمة في النقابات والجمعيات المهنية وما إلى ذلك. لم يعد للأحزاب السياسية ومصالحها مكان. وبدلًا من ذلك، ستقود الجهد الشعبي منظمة أسستها الدولة هي الاتحاد الاشتراكي العربي. سيجذب الاتحاد الاشتراكي إلى صفوفه النقابات العمالية والجمعيات المهنية وغيرهم من الفاعلين الاجتماعيين، كما سيضمن التمثيل الإلزامي للعمال والفلاحين لقطع الطريق أمام سيطرة النخبة مرة أخرى. كما آلت إليه ملكية الصحافة والإشراف على اتحاد الكتاب حتى يضمن أن الأمة المصرية تعمل على قلب رجل واحد. أما بالنسبة لأولئك الذين اتخذوا موقفًا خارج المشروع، كالماركسيين وأنصار جماعة الإخوان المسلمين، والذين قوضوا الوحدة الوطنية، فقد خضعوا للمراقبة اللصيقة فيما دخل الكثير منهم إلى السجون والمعتقلات حيث مات بعضهم أو أعدموا، وأرغم غيرهم على الذهاب إلى المنافي في دول الخليج وأوروبا. وقد كانت المحصلة النهائية لسياسات النظام القمعية إضعاف القواعد التنظيمية لخصومه ومعارضيه.

لكن الاتحاد الاشتراكي لم يكن مجرد عملية دمج لكل مكوّنات المجال السياسي. فقد وضعت مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية تحت إشراف الاتحاد الاشتراكي أو الدولة عمومًا، فجرى إخضاع مؤسسات مثل الأزهر أو الأوقاف تحت سيطرة الدولة المباشرة، وهي مؤسسات، مع أنها كانت تؤدي وظيفتها بإشراف من الدولة، لكنها تمتعت باستقلالية كبيرة نسبيًا من قبل على الرغم من محاولات النظام الملكي

لاستمالة شيوخ الأزهر الكبار، وإدماجه الجزئي في بيروقراطية الدولة تحت مسمى التحديث من خلال إصدار عدد من قوانين تنظيم الأزهر بدءًا من 1911 ومرورًا بـ1927، أممت الصحافة بالتزامن مع احتكار الدولة للعديد من أشكال الإنتاج الثقافي سواء كانت وسائل الإعلام المسموعة أو الإعلام الترفيهي، ووضعت تحت السيطرة الرسمية بحيث إذا كان معظم الناس في مصر يشاهدون مسلسلًا تلفزيونيًا، أو يستمعون إلى أغنية في الراديو، أو يذهبون إلى السينما، فقد كانت هيئات الدولة هي التي تضع الصور أمامهم وتشغل الصوت لهم. وعلى المنوال نفسه، جرى التعامل مع الاتحادات الطلابية وأشكال التنظيمات الرسمية الأخرى. في الواقع، خضعت جميع جوانب الحياة الاجتماعية الرسمية تقريبًا لسيطرة مباشرة من الدولة (أو الاتحاد الاشتراكي)، أو اشترط ترخيصها من قبل وزارة ذات صلة، ومراقبتها من قبل الأجهزة الأمنية.

نتيجة لهذا التمدد، كانت طريقة تنظيم الناس رسميًا في مصر إما جزءًا مباشرًا من الدولة نفسها أو مرتبطًا بها من خلال الاتحاد الاشتراكي، وهو حزب سياسي تكرس وضعه دستوريًا باعتباره التنظيم الحزبي الوحيد، ولكن بمعنى آخر هو لم يكن «حزبًا» لأنه ادعى أنه يمثل الأمة بأكملها. كانت الدولة والاتحاد الاشتراكي منتشرين في كل مكان على ما يبدو، فحتى أولئك الذين استفادوا من برنامج الإصلاح الزراعي الطموح انضموا إلى الاتحاد الاشتراكي وانتظموا في تعاونيات تديرها الدولة (للحصول على التمويل والتقاوي والتسويق).

انهيار جزئي

كان هذا هو الجانب الاجتماعي لتوسع الدولة الذي حللناه أعلاه. في أوائل السبعينيات، أظهر هذا الجانب بعض علامات الإجهاد. ضعفت قدرة الدولة على توفير الخدمات الاجتماعية، كما أقنعت التحركات ضد الأجانب والتأميم بعض القادة بالحاجة إلى أن يكونوا أكثر ودًا مع الاستثمار الأجنبي والنشاط الاقتصادي الخاص. كما أن تململ بعض المجموعات، كالطلاب والعمال الذين نظموا احتجاجات في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات تطلب استراتيجية أكثر حصافة

تتجاوز القمع الصريح، لا سيما أن أولئك الذين سيطروا على الأدوات القمعية، نُظر إليهم أحيانًا على أنهم ضمن «مراكز القوة» الذين شكلوا تهديدًا لسلطة الرئيس السادات من داخل النظام نفسه، وتم تصفية نفوذهم في أحداث مايو 1971، والتي اعتبرها السادات «ثورة» وحاول تخليدها في دستور 1971 «الدائم» االذي صدر في السنة نفسها إيذانًا ببدء مرحلة «حكم القانون»، وانتهاء الحكم بالدساتير المؤقتة والشرعية الثورية كما كان الوضع في عهد جمال عبد الناصر. لقد كانت أحداث مايو والتي نجم عنها تصفية مراكز القوة لصالح تدعيم سلطة الرئيس بداية في إضعاف دور الاتحاد الاشتراكي، وتفكيك دوره المركزي في علاقته بالعديد من التنظيمات والهيئات الكوربوراتية.

تلاشت الدولة الكوربوراتية تدريجيًا. لم تفكك هذه الدولة مرة واحدة، ولم تستبدلها رؤية بديلة واضحة، وإنما بدلًا من ذلك اتخذ قادة مصر سلسلة من الخطوات التكتيكية التي حررت النشاط الاجتماعي بعض الشيء من دون أن يتخلوا عن جميع أدوات السيطرة. في سبعينيات القرن الماضي، تخلص النظام من الاتحاد الاشتراكي تدريجيًا، بالتزامن مع السماح لأحزاب مستقلة صغيرة بالتشكل جنبًا إلى جنب مع «الحزب الوطني الديمقراطي» الذي لم يتمتع بالاحتكار القانوني لكن ورث الكثير من هياكل الاتحاد الاشتراكي. شهدت الاتحادات الطلابية انتخابات أكثر تنافسية بين جماعات أيديولوجية متنافسة، وسط حالة من الإحياء الديني، التي عبر عنها تأليب التنافس بين الإسلاميين والقيادات الطلابية اليسارية بالتزامن مع ارتفاع وتيرة التوتر الطائفي والعنف ضد الأقلية المسيحية، والتي بلغت ذروتها في أحداث الزاوية الحمراء في 1981.

شرعت النقابات المهنية، التي تحررت من نير سيطرة الاتحاد الاشتراكي، في الدفاع عن مصالح أعضائها بطريقة كانت لتوصف بأنها «فئوية» أو حتى نخبوية أيام الاتحاد الاشتراكي. وشهدت هذه المنظمات أيضًا انتخابات داخلية تنافسية. هيمن موظفو الدولة بالطبع على العديد منها، وقد حاول النظام التلاعب بالإطار القانوني في المنافسة الجارية، لا سيما مع الإسلاميين الذين كانوا قيادات طلابية وتخرجوا وبدأوا حياتهم العملية، ونقلوا خبرتهم التنظيمية معهم إلى النقابات المهنية. وفي عقد

الثمانينيات تمكن الإخوان في جيلهم الجديد الذي خرج من الجامعات المصرية من إيجاد موطئ قدم في عدد من النقابات المهنية وخاصة الأطباء والمهندسين والصيادلة، وعُد هذا من قبل محللين ومتابعين علامة على تراخي قبضة النظام وتراجع قدرته على توظيف الهيئات الكوربوراتية للسيطرة على الطبقات المتوسطة، والتي يشكل أبناؤها العمد الأساسي للمهنيين من ذوي المهارات المرتفعة، كما اعتبروا صعود مرشحي الإخوان المسلمين دلالة على معارضة أبناء هذه الطبقات للنظام الحاكم. وبعد فترة من سماح النظام بمساحات من الحرية الانتخابية بما حمل زيادة تمثيل الإسلاميين وخاصة الإخوان في مجالس إدارات النقابات المهنية لجأ إلى أدوات سلطوية إدارية وقضائية كتجميد مجالس الإدارات لإقصائهم.

لم يعد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، التنظيم العمالي الرسمي الوحيد في البلاد، جزءًا من الاتحاد الاشتراكي، لكن احتكاره القانوني لتنظيم العمال كان من إرث الدولة الكوربوراتية. سار قادة الاتحاد على حبل مشدود ما بين نظام يخشى أي اضطرابات ويجبر قادة الاتحاد على احتواء العمال، وبين مخاوف بعض أعضاء الاتحاد من تآكل المكاسب التي حققها العمال خلال أيام الاشتراكية. لم يُكتب لإدارة الاتحاد النجاح دائمًا في هذه المحاولات في إدارة هذا الأمر، إذ شهدت بعض مصانع القطاع العام إضرابات مفاجئة، كما سعت مجموعات أخرى إلى تشكيل نقابات بديلة لكن لم تحظ بالاعتراف القانوني إلا أنها عبرت عن مصالح أعضائها أكثر من النظام.

وتجدر الإشارة إلى أن خصخصة الشركات المملوكة للدولة بدءًا من عقد التسعينيات وتراجع التوظيف الحكومي في الجهاز الإداري تحت وقع أزمات الدولة المالية ومشروطية المؤسسات المالية الدولية في نفس الفترة قد أسهمت بشكل حاسم في زيادة نصيب العمالة غير الرسمية لإجمالي القوة العاملة في مصر. ويقصد بالعمالة غير الرسمية أولئك الذين يعملون بغير عقود عمل أو بعقود مؤقتة وبدون أمان وظيفي أو تأمينات اجتماعية. وتفيد الإحصاءات أن القسم الأكبر من العمالة لدى القطاع الخاص ظلت غير رسمية، إما هؤلاء الذين عملوا لدى منشآت أغلبها صغير ومتناهي الصغر أو أولئك الذين عملوا «خارج المنشآت» في إدارة لأشكال مختلفة من التشغيل الذاتي عادة من خلال أعمال هامشية ضعيفة الإنتاجية. وكانت

المحصلة أن العمل لدى الدولة أصبح صنوًا للعمالة الرسمية بينما أمسى العمل في القطاع الخاص عنوانًا لغياب الصفة الرسمية باستثناء نسبة صغيرة من العاملين الرسميين لدى القطاع الخاص من المهنيين وذوي الكفاءات المرتفعة في الشركات الكبرى والبنوك وغيرها. وغني عن البيان أن العمل غير الرسمي داخل المنشآت وبالطبع خارجها يقلل كثيرًا من فرص التنظيم النقابي. ومن هنا ظل العمال لدى القطاع الخاص مفتقدين للتنظيم النقابي، والذي تحول بالأحرى إلى مزية لعمال القطاعات المملوكة للدولة.

وفي حين أبقت الدولة على العمال تحت سيطرة محكمة، فإن الوضع كان على النقيض مع رجال الأعمال، الذين صار الكثير منهم ناشطين سياسيًا كأفراد، كما كانت هناك هياكل جماعية تمثلهم وتدافع عن إجراءات اقتصادية بعينها. فعلى الرغم من إبقاء الدولة السيطرة على الهيئات الكوربوراتية الموروثة من عصر التأميم الناصري كاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية، فقد تمكنت مجموعات من كبار رجال الأعمال من إنشاء «جمعيات» مثل جمعية رجال الأعمال المصريين وجمعية شباب رجال الأعمال وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية وغرفة التجارة الأمريكية المصرية وغيرها، مما عكس أشكالًا طوعية من رجال أعمال إما على أسس قطاعية أو جغرافية ممن أتاح لهم النظام فرصًا للتعبير عن مصالحهم بشكل جماعي منظم -وإن كان تعدديًا- علاوة على تمتع الكثير من رجال الأعمال عينهم بصلات غير رسمية كثيفة مع رجال الدولة والحزب الحاكم. وهي مساحة لم تُتَح قطعًا للعمال. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انجذب بعض رجال الأعمال للهياكل داخل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم. وكان هذا في إطار تصاعد دور أصحاب رؤوس الأموال في البرلمان وفي السلطة التنفيذية في ظل حكومة «رجال الأعمال» بقيادة أحمد نظيف (2004-2011)، وهو ما لم يكن منفصلًا عن مساعي بعض الدوائر في نظام مبارك لتمرير الحكم لنجله الأصغر جمال طبقًا لبعض التحليلات.

ولكن إلى جانب الهياكل المختلفة التي انبثقت، جزئيًا وليس كليًا، من الدولة الكوربوراتية، شهدت مساحة أخرى ازدهارًا، وهي التي يمكن أن يُطلق عليها «المجتمع المدني» -وفي صيغ أخرى المجتمع الأهلي، وسنتطرق في الفقرة التالية

للاستخدام الجدلي لكل من المصطلحين ومدى انطباق كل منهما على الحالة المصرية. ظهر هذا المصطلح للإشارة إلى التنظيمات التي تُشكل كي تُمكن المواطنين من العمل بشكل جماعي بعيدًا عن الدولة، ومن ثم فهو مصطلح يغطي نطاقًا هائلًا من الأنشطة. مع تداعي كوربوراتية الدولة، لم يكن من المستغرب أن تظهر هذه التنظيمات وتزدهر، ولكن بوسائل مختلفة. فمن ناحية أولى، ظهرت بعض المنظمات التطوعية الخاصة، خاصة مع تراجع الدولة عن بعض التزامات الرعاية الاجتماعية. وشجع مصريون متدينون بميول دينية مختلفة تأسيس منظمات بإيعاز ديني، وكانت جزءًا من طفرة المظاهر العامة للدين في البلاد. كانت هناك أيضًا مجموعات محلية، في الحضر والقرى، نظمت نفسها كجمعيات خيرية، والتي نشأت أيضًا لتلبية الاحتياجات التي لم تعد الدولة قادرة على توفيرها.

كثيرًا ما تقاطعت فعاليات ما يمكن تسميته بالمجتمع الأهلي -نسبة إلى الفاعلين المجتمعيين الكثيرين الذين امتلكوا المبادرة في تعبئة الموارد وتقديم الخدمات لا سيما العلاجية والتعليمية ورعاية الأطفال وتوزيع السلع الغذائية مع تراجع الدولة المستمر تحت وقع الأزمات المالية ومشروطية صندوق النقد والقناعات النيوليبرالية التي سيطرت على صانعي السياسات. تفيد مسوح المجتمع الأهلي المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين أن الفاعلين ذوي الخلفيات الدينية -مسلمة بتنويعات أيديولوجية عقائدية ولكن أيضًا مسيحية أرثوذكسية وكاثوليكية وإنجيلية، وإن كان على نطاق أضيق- قد احتلوا المواقع الأكثر مركزية، وشكلوا أكثر من ثلثي عدد الجمعيات المسجلة لدى الدولة. ولم يكن المجتمع الأهلي المتنامي هذا منبت الصلة عن عالم السياسة على الصعيدين المحلي والوطني، إذ إن كثيرًا من هذه الجمعيات والأنشطة الخيرية عبر المساجد خاصة لدى الغالبية المسلمة، قد تقاطعت مع شبكات الزبونية للقوى السياسية المتنافسة في عصر مبارك كالحزب الوطني الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين، وامتدت إلى فاعلين دينيين في المقام الأول، ولكن بتأثيرات سياسية كالكنيسة القبطية والجماعات السلفية على تنوعها.

من ناحية ثانية، ظهرت المنظمات غير الحكومية. بمعنى من المعاني، جميع منظمات المجتمع المدني هي بالأساس غير حكومية، ولكن المصطلح غالبًا ما يطلق على

أولئك الذين يظهرون مستوى معينًا من العمل الاحترافي، في ظل وجود موظفين بأجر، ودرجة أكبر في كثير من الأحيان، من الرسمية. في بيئة منفتحة سياسية، والتي يُنظر فيها غالبًا إلى قوة المجتمع المدني على أنها مؤشر للعب دور في إسقاط الأنظمة الاستبدادية كما حدث في الكتلة السوفيتية [في شرق أوربا خلال العام 1989]، انجذب بعض المثقفين والنشطاء نحو «المجتمع المدني»[2] كمصطلح وكمشروع للدفع بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة بغض النظر عن موقف/ رغبة النظام. لم تجهر معظم المنظمات غير الحكومية [المصرية] بمثل هذه الأجندة العريضة، لكن بعض المنظمات كان لديها [هذا الطموح] خاصة تلك التي تركز على حقوق الإنسان والحريات بما في ذلك حقوق النساء والأقليات وغيرها من القضايا السياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال والفلاحين والمجتمعات المحلية، ما ساعد في خلق مساحة للنقاش السياسي بعيدًا عن مواسم الانتخابات وغيرها من أشكال السياسة الرسمية.

لم تقتصر فعاليات وأنشطة المجتمع المصري على أشكال السياسة الرسمية أو حتى غير المنظمة كحال المجموعات السياسية غير المسجلة قانونًا بل شهدت العقود الخمسة الماضية حلقات مفصلية لتفجر الاحتجاجات في صورة تظاهرات وإضرابات وتجمهرات وأعمال شغب. ولعل من أهم وأول هذه الأحداث التي واجهت نظام يوليو 1952 ما عرف بانتفاضة يناير 1977، والتي شهدت أعمال تظاهر وسلب ونهب على خلفية قرار الرئيس السادات برفع الدعم جزئيًا عن بعض السلع كجزء من اتفاق تقشفي مع صندوق النقد الدولي، وإن كان من الصعب اختزال الأسباب في تخفيض الدعم فحسب لوجود أسباب سياسية أخرى. وعلى الرغم من انتفاضة

2- لقد اخترنا التمييز بين مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي استنادًا إلى المحتوى الأيديولوجي الليبرالي للأول، والذي يؤكد على المجتمع المدني كمساحة لممارسة حريات التعبير والتنظيم الطوعي على خطوط المساواة القانونية والالتزام بالحقوق والحريات للمواطنين كافة بينما يشير مفهوم المجتمع الأهلي ببساطة إلى كافة أشكال الفعاليات والتنظيمات والأنشطة التي يضطلع بها فاعلون من غير الدولة بغض النظر عن قناعاتهم والتزاماتهم فقد يحوي المجتمع الأهلي تنظيمات مؤسسة على أسس إقصائية على خطوط الدين أو العرقية أو القبلية والجهوية بل وقد تحمل قيمًا مناهضة لليبرالية والحداثة كالمساواة بين المواطنين أو الإيمان بالحريات والحقوق الأساسية. إذن، على الرغم من أن ما يجمع المجتمع المدني والأهلي تنظيميًا هو الصفة غير الحكومية إلا أن المفهوم الثاني أكثر تجريدًا واتساعًا، وملاءمة لسياق مثل مصر في تلك الفترة.

يناير لم تؤد لتغيير في بنية أو شخوص النظام السياسي بقدر ما أرغمت الرئيس على الرجوع في سياسات التسعير لتهدئة الجماهير إلا أنها تركت أثرًا عميقًا على النظام السياسي لعقود طويلة بعدها.

وخلال حكم مبارك الطويل عرفت مصر إضرابات عمالية شابتها أعمال عنف اضطلعت بها مجموعات من عمال القطاع العام متحررين من سيطرة التنظيم النقابي الرسمي الخاضع للدولة مثل إضراب عمال مصنع حديد حلوان في 1989 وإضراب كفر الدوار في 1994 وصولًا إلى إضراب 6 إبريل في 2008، والذي تطور من إضراب عمالي بمدينة المحلة الكبرى إلى تظاهرات شعبية ضد نظام مبارك وسط دعوات لإضراب وطني. وبالطبع يمكن فهم في هذا السياق الممتد ما عرف بثورة 25 يناير في 2011، والتي مثلت أكبر هبة شعبية في تاريخ مصر المعاصر اجتمعت فيه المطالبات الاقتصادية بمكافحة الفساد والعدالة الاجتماعية بالمطالب السياسية بتنحي مبارك والحيلولة دون تمديد حكمه أو توريثه لابنه جمال.

شهدت سنوات أواخر القرن العشرين وما تلاها عودة الحركات الاجتماعية المستقلة في مصر. كان بعضها منظمًا بطبيعته (أبرزها جماعة الإخوان المسلمين)، فيما التأم آخرون بشكل غير رسمي حول أسماء وقيادات أو شبكات من الجمعيات أو التنظيمات الجماهيرية (الحركة السلفية بفاعليها المتعددين كالدعوة السلفية والسلفية المدخلية وأنصار السنة المحمدية أمثلة بارزة في هذا الصدد). لم تتوافق هذه التنظيمات بالضرورة مع الإطار القانوني المنظم. قد يكون بعض الأعضاء أسماء بارزة في جمعيات غير حكومية بعينها، أو قيادات في تنظيمات مهنية، ما يؤدي أحيانًا إلى حدود غائمة، وغالبًا ما يؤدي إلى تنافس أيديولوجي حاد داخل مؤسسات معترف بها رسميًا (كمنافسة الإسلاميين وغيرهم وتقسيم نقابات كالمحامين أو الأطباء).

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ نوع جديد من الشبكات يعتمد على أحدث تقنيات الاتصال (الرسائل النصية والمدونات والمواقع الإلكترونية) ووسائل التواصل الاجتماعي. كان هذا الفضاء غير منظم عند ظهوره في بادئ

الأمر، وكانت أي محاولات من قبل النظام أو الأجهزة الأمنية لضبطه بمثابة رد فعل عرضي في البداية. رأى بعض المتحمسين الأوائل «الشبكات» الجديدة غير الرسمية كبديل لأنماط التنظيم القديمة الهرمية والرسمية، ولكن سرعان ما أصبح واضحًا أن النشاط الأكثر فاعلية يجمع بين الجديد والقديم: قد تربط الشبكات الشخصية أعضاء من نفس الحركة، قد يوزع النشطاء عريضة رسمية أو مقالًا إخباريًا كأسلوب للتعبئة، ويمكن للحركات الرسمية أن تتجنب الرقابة على الصحافة عن طريق النشر على الإنترنت.

وكان هذا هو السياق الذي ظهرت فيه أشكال غير رسمية ولكن منظمة من المعارضة السياسية ضد نظام مبارك خاصة في عقده الأخير من الحكم، والتي اعتمدت على شبكات متعدية للانتماءات الحزبية وحتى الأيديولوجية على غرار حركة كفاية التي ضمت في صفوفها مثقفين وناشطين سياسيين من تيارات ناصرية وقومية وليبرالية وإسلامية يدعون لعدم التمديد لحكم مبارك والوقوف ضد مشروع توريث الحكم لابنه، وحركة 9 مارس التي استندت بالأساس في عضويتها على أساتذة جامعيين معارضين للنظام وسياساته، وسرعان ما انضم لهؤلاء جيل جديد من الحركات السياسية الاحتجاجية لعل أبرزها كان حركة 6 إبريل، والتي خرجت للوجود على خلفية دعوتها لإضراب عام وطني تزامنًا مع إضراب عمال غزل المحلة في اليوم نفسه في 2008 والمذكور سابقًا. وكذلك حملة دعم البرادعي، والتي ضمت شبابًا حرصوا على تدعيم فرص محمد البراعي الفائز بجائزة نوبل للسلام في تولي الرئاسة في مصر تحديًا لاستمرار مبارك في الحكم. ومما لا شك فيه أن هذه الحركات قد عبدت الطريق أمام فتح الحيز العام للاحتجاج لأول مرة في مصر من عقود طويلة، كما تقاطعت مع دعاوى الاحتجاج والتظاهر التي امتدت في طول البلاد وعرضها، وإن بشكل تدريجي بدءًا من الاحتجاجات المناهضة للغزو الأمريكي للعراق في 2003 ثم التململ من تدهور مستويات المعيشة وارتفاع الأسعار وانطلاق قطار خصخصة الشركات المملوكة للدولة في ظل حكومة أحمد نظيف وفريقه الاقتصادي ذي الميول النيوليبرالية. وإذا مد هذا التطور على استقامته يمكن فهم من أين أتى حراك احتجاجي جماهيري جارف مثل الذي شهدته مصر في يناير 2011.

مجتمع صاخب، لكن تحت السيطرة

لذا لا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهدت زيادة في أشكال الحراك السياسي التي غابت إلى حد كبير عن الحياة المصرية، اتخذت هيئة احتجاجات منظمة في الشوارع. فقد صارت المسيرات والمظاهرات ومعسكرات الاحتجاج أكثر شيوعًا، وفيما كان هتاف مجموعة ما بشعار في مكان عام يبدو أمرًا غريبًا في العام 2000، بات شائعًا في عام 2005. وبحلول بداية العقد التالي، بدأ الحراك في جذب أعداد ضخمة.

تبنى النظام رد فعل تكتيكيًا على هذا النشاط المزدهر المتمثل في ظهور المجتمع المدني بشكل عام وسياسة الاحتجاج على وجه التحديد. جرت مواجهة مكتسبات المعارضة داخل النقابات المهنية بتشريع يسهل وضع هذه الهيئات تحت الإشراف الرسمي. كانت الأحزاب السياسية بشكل عام مرخصة بعناية، وكان على المنظمات غير الحكومية الحصول على تراخيص في ظل قيود مفروضة بشكل خاص على تلقي التمويل من خارج البلاد، مع إذكاء التنافس بين التنظيمات السياسية، وتشجيع المنظمات الجماهيرية على التركيز على المساعدة الذاتية أو الأعمال الخيرية والابتعاد عن القضايا الاجتماعية أو السياسية الأوسع، فضلًا عن إمكانية احتجاز النشطاء أو القبض عليهم واتهامهم بجرائم فضفاضة التعريف. لم تكن النتيجة ازدهارًا تدريجيًا للمجتمع المدني بقدر ما كانت زيادة تدريجية وغير متجانسة في النشاط والتنظيم.

شارك كثير من المصريين في تأسيس منظمات ومارسوا أنشطة كانت شبه مستحيلة قبل جيل مضى. بالنسبة لأولئك الذين فعلوا ذلك بطريقة معارضة، وجدوا أنفسهم بشكل عام في سلسلة من المناوشات التكتيكية مع النظام بدلًا من أي معركة حاسمة.

ومع ذلك، كانت هناك بعض الأنماط الأساسية للاستجابة. النمط الأول: احتفظ النظام القانوني وإرث الدولة الكوربوراتية بما يمكن توقعه في نظام ليبرالي يُسمح فيه بمعظم الأشياء ما لم ينص على حظره على وجه التحديد. في المجتمع المصري، كانت معظم الأنشطة محل شك أو ممنوعة ما لم ينص على غير ذلك. لقد مست الليبرالية مصر في بعض النواحي لكنها لم تتحول إلى ليبرالية كاملة.

النمط الثاني: كان الانفتاح أكثر تقدمًا في مجال التعبير مقارنة بما كان عليه الحال في مجال التنظيم والممارسة. أصبحت الحياة الفكرية أكثر تنوعًا وحيوية وكذلك النقاشات العامة. لكن ظلت القيود التي تحكم المنظمات الرسمية والتجمعات العامة والسياسات الرسمية كما هي.

وأخيرًا، أدى نمط الانفتاح والقمع ذهابًا وإيابًا، إلى جانب انتشاره غير المتكافئ، إلى تغيير تركيز العديد من قوى المعارضة إلى استجابة النظام. أثمرت أنشطة المعارضة بعض الشيء في بناء التحالفات، والتوافق رغم الانقسامات الأيديولوجية، وإحراز انتصارات، أو التهدئة أو التسوية مع الآخرين، لكنها لم تؤد إلى التفاوض مع النظام أو الضغط من أجل استجابة رسمية أكثر مرونة. كان نظام الحكم في مصر لا يزال موجهًا إلى حد كبير نحو الرد على النظام السياسي بدلًا من بناء بديل توافقي.

إذا شئنا أن نكون صورة كبيرة عن تطور المجتمع المصري في القرنين الماضيين بالإمكان الحديث عن ثلاث ملاحظات رئيسية:

أولًا: خاض المجتمع المصري تحولات جمة وعميقة منذ بدء جهود التحديث في مطلع القرن التاسع عشر، سواء بفعل سياسات النخب الحاكمة، أو على وقع الدمج المتزايد لمصر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. لقد كانت المحصلة هي تفكك الهياكل التنظيمية الموروثة من العصور الوسطى والهويات التي ارتبطت بها. وانطلق هذا على طوائف الحرف والقبائل والعشائر والطرق الصوفية، وفي المقابل ظهرت أبنية وعلاقات أكثر حداثة – أو أنها نشأت كجزء من سياق التحديث – حتى ولو لم نعتبرها حديثة – متخذين في ذلك التجربة الغربية كنموذج لمجتمع يقوم على الفردية وتحكمه قواعد وقيم علمانية مجردة – وتماشى هذا مع تغلغل دور الدولة المتزايد في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد والمجموعات من خلال ترسانة قوانين وجهاز بيروقراطي شاسع حل فعليًا محل الكثير من الأطر المجتمعية الحاكمة التي سادت قبل القرن التاسع عشر. ويمكن القول إن تأثير المحاولات التحديثية قد طال تمثيل القيم والتنظيمات التقليدية نفسها كما بدا في موجات الإحياء الديني الإسلامي ذات المنزع السلفي، والتي نشأت كردة فعل على انهيار الخلافة العثمانية

ومواجهة مخاطر التبشير وانتشار العلمانية والانفلات الأخلاقي، وكذا الحال مع الهويات الطائفية والجهوية، والتي رغم أنها ادعت أنها امتدادات لعلاقات وهويات ما قبل حداثية فإنها كانت نتاجًا واضحًا لقوى التحديث وتحدياتها والفرص التي أتاحتها في الوقت نفسه. ثانيًا: لم تكن قصة مصر الحديثة هي فحسب قصة الدولة سواء كانت دولة محمد علي أو الدولة الكولونيالية أو دولة ما بعد الاستقلال في صيغها الناصرية وما تلاها، بل إن جزءًا أساسيًا منها هو المجتمع بفاعليه وفاعلياته التي احتفظت بشكل متواصل ومتصل بدرجة من الاستقلالية وبمساحة من الحركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية. كان هذا مجتمعًا أهليًا ناشئًا في صور مختلفة من المؤسسات ذات الطابع الحديث أو أخرى تدعي التواصل مع تقاليد سابقة على الحداثة، وإن كانت هي نفسها حداثية كما سبقت الإشارة. وقد عبر المجتمع هذا عن نفسه بطرق رسمية وغير رسمية في الفضاء العام، وفي علاقته بالدولة التي سعت لتنظيمه مرارًا ولإخضاعه ودمجه في مؤسسات تابعة لها كما شهدنا بدءًا من نظام يوليو 1952، والذي كان تنويعة على الدولة الكوربوراتية في العالم الثالث. بيد أن الدولة لم ينعقد لها سيطرة كاملة قط، إذ إن تلك الهياكل والأطر ما لبثت أن تآكلت وضعفت قدرتها على أداء وظائفها في احتواء الفئات المجتمعية المختلفة، وإبقائها في صف الموالاة أو على الأقل بعيدًا عن المعارضة للحكام. وهو ما تجلى في أشكال عدة من المعارضة والتعددية في ظل دولة سلطوية.

ثالثًا: لم يكن المجتمع المصري الذي تطور عبر القرنين التاسع عشر والعشرين تعدديًا فحسب بل كان منقسمًا كذلك. كما يظهر النقاش السابق حول مفهومي المجتمع الأهلي والمدني فإن العديد من القيم الأساسية المنظمة للعلاقات الاجتماعية وللمجال العام لم تكن قط محل إجماع، بما في ذلك حول قضايا سياسية محورية كالمواطنة بالنسبة للنساء والأقليات الدينية والعرقية والجهوية، أو علاقة الدين الإسلامي بالدولة كمثالين بارزين خاصة بعد نجاح حراك جماهيري غير مسبوق في 2011 في تحدي سلطة الدولة وإسقاط نظام مبارك الحاكم ثم إطلاق عملية معقدة وممتدة لإعادة تعريف علاقة الدولة بالمجتمع، وإعادة تنظيم جهاز الدولة نفسه. تجلت حينها مظاهر غياب التوافق حول بعض المبادئ والقيم الأساسية ما أسهم بشكل أساسي

في وضع حد للتجربة ككل، وتدعيم مسار الدولة السلطوية المضطلعة بالتحديث، والتي طالما سعت لتغيير المجتمع المصري دون مشاركة كبيرة منه.

القسم الثالث

الاقتصاد السياسي

الفصل الرابع
الاقتصاد السياسي للتنمية في مصر

مصر في العالم والعالم في مصر

قد تكون مصر أم الدنيا بمعنى أنها كحضارة منظمة ومعقدة قد ظهرت للوجود قبل غيرها، ولكنها لم تكن أبدًا خارج الدنيا أو بمعزل عنها. يقول المؤرخون إنه ما بين 1900 و1700 قبل الميلاد غزا الهكسوس مصر القديمة. وقد أتى هؤلاء الرعاة بالخيول والعجلات التي لم يعرفها المصريون من قبل. كانت هذه لحظة فارقة في ربط مصر بما يجري خارجها رغم أنها في الأغلب لم تكن الأولى وقطعًا ليست الأخيرة. وإذا صدقت هذه الملاحظة على عصور سحيقة لم تكن فيها وسائل الاتصال والمواصلات على أي قدر من التطور في ربط الأماكن البعيدة واختصار الزمن فيما بينها، فالأجدر أن تنطبق على تاريخ مصر الحديث منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا. فلا يمكن فهم واقع مصر الاقتصادي – أو السياسي والاجتماعي والثقافي – إلا بالنظر لطبيعة وكثافة العلاقات بين مصر بإقليمها ومواردها وسكانها، والعالم المحيط بها قريبًا كان في حوض البحر المتوسط أو إفريقيا أو العالم العربي، أو بعيدًا في شرق آسيا وغرب أوروبا والأمريكتين.

لا يعني ما سبق أن مصر مجرد ترس في ماكينة عالمية تحركها المصالح الاقتصادية سواء للدول الكبرى أو للشركات متعددة الجنسية أو لبنوك وصناديق الاستثمار، أو أن مصر لا تختلف في شيء عن غيرها من البلاد أو الأقاليم التي تحتل مواضع

متشابهة أو تواجه تحديات وقيود شبيهة في علاقتها بالاقتصاد السياسي العالمي لأن لمصر كما لغيرها مسارات تاريخية خاصة خاصتها أثرت على شكل ومحتوى التفاعل مع العالم، وأسهمت في تحديد موضعها فيه. ولكن هل هذا يعني تفرد مصر عن غيرها من بلاد العالم؟ نعم، إن مصر متفردة، وكذلك كل بلد في العالم تقريبًا، بل وكل شخص في العالم، فليس هناك شخصان وسط المليارات السبعة من البشر يحملان نفس البصمة على أصابع الأيدي والأقدام أو العين أو في الجينات. على الرغم من تفرد كل بلد وكل شخص في العالم بحيث لا يتطابقون بشكل مطلق، فإننا نخطئ إن قلنا بأنه لا تشابه بينهم، لأنه لا التطابق مطلق ولا الاختلاف مطلق. فكلنا بشر في نهاية المطاف، وكلها بلاد وحكومات ومجتمعات تحمل أوجه تشابه وتنافر تكثر وتقل بصورة نسبية. ومن هنا يحاول هذا الجزء من الكتاب فهم مصر في مسارها ونظامها الاقتصادي كجزء من عالم كبير وممتد ومعقد بدون أن نهدر ما يميز مصر عن غيرها. إن لمصر تاريخها الذي يمتد لقرون طويلة بها شكل تطور المجتمع والاقتصاد والسلطة السياسية. ولكن هذه التطورات لم تحدث أبدًا بمعزل عما كان يحدث خارجها. ولهذا كان عنوان هذه االقسم: مصر في العالم والعالم في مصر.

يهدف هذا الفصل والفصل الذي يليه إلى رسم صورة تحليلية كبيرة تعرض أداء مصر على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخمسين سنة الماضية. بينما تفيد البيانات والمؤشرات أن منجزات كبرى قد تحققت في الخمسين سنة الماضية في مصر على صعيد متوسطات الأعمار ووفيات الأطفال ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، فإن مقارنة بدول أخرى بدأت من نقاط شبيهة تظهر الأداء التنموي المصري متواضعًا وربما مخيبًا للآمال.

لنبدأ بأكثر المؤشرات وجودية وهو عدد السنوات التي بات يتوقع أن يعيشها الأفراد منذ ولادتهم، ولا يخفى أن عدد السنوات التي يعيشها الناس في المتوسط ترتبط بمستويات الصحة العامة والرعاية الصحية المتاحة والنفاذ للأدوية واللقاحات، وكلها تقريبًا يرتبط بدور الدولة وبالسياسات العامة. إن المنجز في الحالة المصرية لا ينكره إلا جاحد، إذ ارتفع متوسط العمر في مصر من 52 سنة في 1972 إلى 72 سنة في 2020 أي بات الناس يعيشون في المتوسط عشرين سنة زيادة عما كان

الحال مع أجدادهم. ولا يقف الإنجاز هنا بل يمتد إذا ما قورن بالمتوسطات التي جمعها البنك الدولي للدول في مناطق العالم المختلفة. فقد اقترب المتوسط العمري في مصر من المتوسط في نادي الأغنياء من الدول المنضمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كدول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية واليابان (بمتوسط 79 سنة في 2020)، وتفوق بشكل ملحوظ عن إفريقيا جنوب الصحراء ويفارق أصغر قليلًا عن جنوب آسيا. يرجع ذلك التحسن الكبير في متوسطات الأعمار إلى نجاح آخر مبهر حققته تدخلات الدولة المتتالية في مصر في مجال تخفيض وفيات الأطفال. كان نحو 159 طفلًا يولدون من كل ألف يموتون في خلال السنة الأولى من حياتهم في 1972 في مصر، فإذا بالمعدل ينخفض في 2020 إلى 16.6 في كل ألف. ولكن يظهر الإنجاز بشكل أكبر إذا ما قورنت المعدلات في مصر بمتوسطات الدول في أقاليم العالم المختلفة، فوفيات الأطفال في مصر أقل اليوم من جنوب آسيا بنحو النصف، ومن إفريقيا بنحو الثلثين، وهي أدنى من المتوسط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستبعاد الدول النفطية مرتفعة الدخل)، وهي قريبة من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

يظهر المؤشران السابقان تحسنًا ملموسًا في حياة الغالبية العظمى من المصريين في السنوات الخمسين الماضية، ولكن هذه المؤشرات تظل كمية. ماذا عن جودة الحياة؟ هل يعيش المصريون أفضل وليس فحسب أطول من أسلافهم؟ ومن هنا يمكن لنا أن ننظر إلى تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عام جدا لمقدار الدخل الذي يتحصل عليه الناس.[3] ويقدم الرسم البياني التالي مقارنة بين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر منذ 1972 بمتوسطات لمناطق العالم الأخرى.

3- إن الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي تقليدي يقدم تقديرًا نقديًا لكل ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات في اقتصاد وطني ما خلال سنة، وهي السلع والخدمات التي تكون متاحة للاستهلاك. وبما إن هناك العديد من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محليًا مثلًا كالسكن وخدمات الحلاقة أو الخضروات فهناك طريقة لحساب نصيب الفرد تسمى بالقوة الشرائية المثيلة. لعل أبسط مثال هنا هو لزجاجة المشروبات الغازية. ففي مصر تشتريها بنحو عشرة جنيهات في 2022 أي نحو نصف دولار أمريكي طبقًا لأسعار الصرف القائمة بينما يبلغ سعرها في فرنسا يورو ونصفًا (أي نحو 28 جنيهًا مصريًا) أو في الولايات المتحدة نحو دولار (ما يزيد عن 18 جنيهًا). ومن هنا يعمد الاقتصاديون إلى مقارنة المتاح من السلع والخدمات في أنحاء العالم بتقدير القوة الشرائية المتفاوتة بين سياق محلي وآخر.

في 2020 كان نصيب الفرد في مصر نحو 12.6 ألف دولار سنويًا، وهو أقل من نظيره في شرق آسيا (18.5 ألف دولار) وأمريكا اللاتينية (15.64 ألف دولار) ولكنه أفضل من متوسط جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (6133 و3900 دولار على الترتيب)، لذا يمكن اعتبار أن مصر ومعها غالب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (عدا الدول مرتفعة الدخل في مجلس التعاون الخليجي) يحتلون موضعًا متوسطًا ضمن فقراء العالم.

هل كان بالإمكان أبدع مما كان؟ الإجابة ببساطة هي نعم. إن بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ لم تحسن وضعها فحسب نسبة لما كانت عليه في الماضي إنما مقارنة بالدول والمناطق الأخرى من العالم. وهو ما يبدو منطقيًا إذا فكرنا في مقارنة أداء مصر في الخمسين سنة الماضية ببلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وماليزيا والصين. والحق فإن مصر في عدم قدرتها على اللحاق بشرق آسيا تمثل القاعدة بين دول العالم لا الاستثناء، فأداء بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وإفريقيا كان مخيبًا للآمال مقارنة بشرق آسيا بنفس القدر وربما أكثر. فلم لم تشذ مصر عن القاعدة وتحقق قفزات تنموية تخرجها من مصاف الدول النامية إلى تلك المتقدمة؟

جدول (1): بيانات مقارنة حول رأس المال البشري ومعدل نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي (متوسطات للفترة 2007-2020)

الدولة / المؤشر	رأس المال البشري (تقدير ما بين 0 و1 لمساهمة التحسن في الرعاية الصحية والتعليم على إنتاجية العامل)	نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي
مصر	0.49	1.60
الصين	0.69	1.98
فيتنام	0.65	2.12
تركيا	0.65	0.70

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية

تثبت البيانات التي جمعها ونظمها البنك الدولي إمكانية مقارنة الأداء الاقتصادي والتنموي لدول العالم. ولكن هذا لا يعني أن دول العالم قد بدأت من نفس النقطة في الدخل أو مستويات المعيشة أو في علاقتها بالعالم، وليس صحيحًا أن كلها واجه

ذات التحديات أو الفرص. فهناك ظروف تاريخية ميزت نمو الدول والمجتمعات في القرن الماضي أسهمت في اختلاف الأداء التنموي بين الدول ومناطق من العالم بل وحتى داخل الدول نفسها بين أقاليمها الداخلية وبين شرائح اجتماعية مختلفة على أسس طبقية وعرقية وجندرية وهلم جرًا. فرجوعًا إلى مصر في العالم والعالم في مصر كمقولة ننطلق منها، كيف يمكن أن نفسر ما تم إنجازه وأوجه القصور الكثيرة التي شابت مسار التنمية في مصر، وشكلت السياسات العامة والمؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية التي أثرت بدورها على ما تم إنجازه وما لم يتم في العقود الماضية.

يمكن الحديث بصورة مختزلة عن أربعة تفسيرات أساسية لتواضع المسار التنموي المصري في الخمسين سنة الماضية تغلب على الأدبيات الأكاديمية وكذلك النقاش العام. الأول يركز على العوامل الخارجية خاصة الاستعمار والإمبريالية والاضطراب السياسي والعسكري المستمر في منطقة الشرق الأوسط، والتي أخضعت مصر لظروف قللت من فرص التنمية. أما التفسير الثاني فينظر إلى تأثير العوامل الاقتصادية والجيوسياسية الخارجية على إيجاد ترتيبات ومؤسسات في داخل مصر كانت مسئولة عن ضعف الأداء التنموي، ويقع التركيز هنا على مقولة الاقتصاد الريعي التي ارتبطت بدور مصر ووضعها في المنطقة العربية الغنية بالنفط والغاز وحالت دون تطوير قدرات إنتاجية تنافسية بقدر ما وجهت الاقتصاد إلى إعادة تدوير العوائد الريعية في أنشطة ضعيفة الإنتاجية تغلب عليها المضاربة. أما التفسير الثالث فيركز على الديموغرافيا أي المشكلة السكانية، وكيف أن اطراد النمو السكاني في مصر في العقود الماضية كان سببًا أساسيًا في تآكل عائد التنمية. أما رابع التفسيرات فهو سياسي بحت ينظر إلى النظام الحاكم، ويلوم بالأساس السلطوية والاستبداد معتبرًا إياها السبب الأساسي وراء التخلف الاقتصادي والاجتماعي. سنقوم باستعراض كل واحد من هذه التفسيرات ببعض التفصيل وبالاعتماد على بيانات ووقائع للوقوف على مدى دقتها في تفسير نتائج مسار مصر التنموي في نصف قرن. ونخلص إلى أن أيًا من هذه التفسيرات وحده يقف مقنعًا بما يكفي، وأن كلها يعاني من أوجه قصور نظرية أو عملية يحول دون اعتمادها بشكل غير نقدي.

نميل في المقابل إلى تبني تفسير سوسيولوجي يركز على علاقات السلطة السياسية بالمجتمع في مصر باعتبارها وحدة رئيسية في تحليل القدرة على التفاعل مع التحديات والفرص التي تتيحها الظروف الخارجية المختلفة عالمية كانت أو إقليمية. ونرى هنا أن الروابط المؤسسية بين الدولة والفاعلين المجتمعيين في مصر طيلة الخمسين سنة الماضية لم تتمخض عن بناء قدرات أو تبني سياسات عامة يمكن لها أن تحقق أفضل أداء مقارن على صعيد التنمية. لم يكن هذا نابعًا من عدم رغبة ممن هم في السلطة في فعل ما هو صحيح من الجهة التنموية بل أتى نتيجة عدم قدرتهم على فعل ذلك. لا يعني هذا انعدام مسئوليتهم عن النسق غير التنموي الذي شاب أداء مصر الاقتصادي طيلة عقود ماضية مقارنة بغيرها من الدول في الجنوب العالمي، إذ أن القدرات المؤسسية تبنى ويتم تطويرها ولا تنزل من السماء ولا تكتشف في باطن الأرض. لا يعني هذا أن بناء القدرات المؤسسية أمر سهل أو يسير لأنه عادة ما يرتبط بأكثر من مجرد بناء قدرات فنية لأجهزة الدولة والعاملين فيها كبرامج التدريب أو استخدام أجهزة الحاسب الآلي والذكاء الاصطناعي، فهذا جزء من كل. إن مؤسسات الدولة في آخر المطاف تعبر عن علاقة الدولة بالمجتمع، وبشرائح معينة منه على وجه التحديد. ويعطي هذا بعدًا سياسيًا لا سبيل لإنكاره في بناء وتطور مؤسسات الدولة وقدرتها على إتمام تدخلات تنموية ناجحة كتنسيق النمو أو نقل التكنولوجيا تبعًا لخطة ما أو إستراتيجية ما بالاشتراك بين الدولة والقطاع الخاص.

يمكن القول بصفة عامة إن الدولة في مصر طيلة تاريخها الحديث الممتد إلى عصر محمد علي الكبير (1805-1848) كانت سلطوية تتمتع بمساحة من الاستقلال عن أي فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، وكثيرًا ما استخدمت الدولة هذه المساحة من الاستقلال لفرض خيارات اقتصادية واجتماعية معينة على المجتمع بغرض التحديث دون تشاور أو تمثيل. وهو أمر قد يكون مستهجنًا من الزاوية الأخلاقية كونه يفتقد للديمقراطية ويهدر كرامة وحقوق الإنسان، ولكن السلطوية في حد ذاتها لم تكن هي سبب فشل مشروعات التحول الاقتصادي والاجتماعي المدارة من أعلى لأنها في واقع الحال قد نجحت في ألمانيا القيصرية واليابان قبل الحرب العالمية الثانية، ونجحت في نماذج شيوعية شديدة القمعية مثل الصين وفيتنام وفي ظل نظم

عسكرية موالية للغرب كتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا بعد الحرب العالمية الثانية. إذا لم تكن السلطوية بالضرورة سببًا لفشل جهود التحديث من أعلى فإنها ليست شرطًا للنجاح، كذلك فكم من نظم سلطوية وشمولية فشلت فشلًا ذريعًا في تحويل مجتمعاتها اقتصاديًا واجتماعيًا بدءًا من النظم العسكرية في أمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن العشرين ومرورًا بتنويعة النظم السلطوية في العالم العربي وإفريقيا.

إذن، فالمسألة تتجاوز النظام السياسي وما إذا كان ديمقراطيًا أو سلطويًا إلى طبيعة العلاقة بين الدولة كسلطة عامة وشرائح المجتمع المحورية في عمليات التحول. ففي بلد ككوريا الجنوبية في ظل الحكم العسكري (1965-1993)، كانت الشراكة بين النخبة الأمنية العسكرية والعائلات البرجوازية الكبيرة تحدث بنمط مؤسسي سمح بإطلاق برامج تصنيع موجه للتصدير. في تايوان على الناحية المقابلة من البحر، اعتمد النظام السلطوي الوطني في الخمسينيات والستينيات على إنشاء قطاع عام كبير يتشارك مع قطاع خاص صغير، ونجح النموذج. في الصين الشيوعية عندما بدأوا في التحول إلى نظام اقتصادي أكثر حرية في نهاية السبعينيات، كان دور الحكومات المحلية أساسيًا في تنسيق جهود التصنيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بالشراكة مع منشآت من القطاع العام والقطاع التعاوني وفيما بعد منشآت القطاع الخاص. حدثت عملية تنسيق التنمية كذلك في ظل نظم ديمقراطية مثل فنلندا في الستينيات، والتي تحولت من دولة منتجة للمواد الخام خاصة الأخشاب والأسماك إلى مُصنع كبير ومنتج للتكنولوجيا وما استوجبه هذا من استثمار كبير في مهارات قوة عاملة صغيرة العدد، بينما كان نظامًا تعدديًا في الهند بعد الاستقلال أقل قدرة على تحويل الاقتصاد والمجتمع في اتجاه حداثي بشكل حاسم، خاصة مقارنة بجيرانه في شرق آسيا. في جميع هذه الأحوال امتكلت الدول حلفاء مجتمعيين قادرين على استغلال القدر الأكبر من الموارد البشرية المتاحة في الاقتصاد.

يمكن القول باختصار أن المشكلة كانت ولا تزال تكمن في افتقاد الدولة لحلفاء مجتمعيين منظمين بالعدد الكافي يمكن من خلالهم التحرك عن طريق تصميم وتنفيذ السياسات العامة وآليات التنسيق الرسمية وغير الرسمية من أجل تطبيق

مخططات تنموية طويلة الأجل على غرار الاستثمار في قطاعات اقتصادية بعينها، أو التوجه لأنشطة طبقًا لاستراتيجيات تدعيم التنافسية أو تعميق الصناعة، أو غيرها من الأهداف التي كان يمكن لها أن تجعل من نسق السوق في مصر تنمويًا. ينطبق هذا بالأخص على القاعدة الأعرض من القطاع الخاص من المنشآت والوحدات والمبادرات التي تملك الحافز للتعامل مع الدولة لانعدام الثقة وضعف المؤسسات التي يمكن من خلالها البناء على الممارسات والقواعد غير الرسمية وإيجاد أشكال من التكامل مع مؤسسات الدولة الرسمية على غرار ما حدث في تجارب تنموية أكثر نجاحًا في شرق وجنوب شرق آسيا.

في الأقسام التالية سنقوم بتناول كل مجموعة من التفسيرات السابقة لمسار التنمية في مصر ببعض التفصيل وبشكل نقدي ثم سنتجه إلى تقديم سردية عامة للتاريخ الاقتصادي المصري الحديث منذ القرن التاسع عشر مع بداية دمج مصر - الإقليم والسكان - في الاقتصاد العالمي وتقاطع جهود التنمية الاقتصادية مع جهود الاستقلال الوطني وبناء الدولة والتي بلغت ذروتها في العهد الناصري قبل أن تفتح المجال أمام تبني سياسات أكثر ليبرالية مع إطلاق الانفتاح الاقتصادي في 1974.

نحو رسم صورة كبيرة لمسار التنمية في مصر

كحال أغلب مصطلحات الدراسات الاجتماعية، بما في ذلك الاقتصاد والاقتصاد السياسي، ليس هنك إجماع على تعريف واحد للتنمية بل هناك تعريفات ومفاهيم تختلف لدرجة التناقض، فعلى سبيل المثال تجد الاقتصاديين المحافظين - المنتمين للمدارس الليبرالية التي تعظم من قيمة السوق الحرة - يعرفون التنمية على أنها معدلات النمو والاستثمار، بينما يرد عليهم منتقدوهم على اليسار - وهم مختلفون فيما بينهم - بالحديث عن مسائل أخرى كالمساواة والعدالة في توزيع الدخل والثروة والفرص، وغير هذين الفريقين تجد من يتحدثون عن استقلال الاقتصادات الوطنية من باب الاكتفاء الذاتي وبناء قاعدة تكنولوجية وطنية، وغير هؤلاء وأولئك آخرون لهم تعريفاتهم للتنمية. هل يعني هذا أنه لا سبيل للحديث فيما بينهم؟ لا فالبشر يتحدثون طيلة الوقت حتى لو كانوا يستخدمون كلمات أو مصطلحات يعرفونها

بأشكال مختلفة. ربما ما يجمع كل هذه الاتجاهات أنها جميعًا تأتي من رحم الاقتصاد الحديث، والذي ظهر كمجال معرفي منظم منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر في بعض بلدان أوروبا الغربية وعلى رأسها إنجلترا وأسكتلندا وفرنسا وهولندا. وكان ظهور الاقتصاد كمحاولة للتفكير والتنظير وبالتالي إنتاج العلم أو المعرفة عن طريقة وتبعات استخدام أو استغلال الموارد الاقتصادية من المناسبات الأولى لظهور الأسئلة الخاصة بما نسميه اليوم بالتنمية – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عندما ظهر المصطلح.

كان محل الاتفاق المبدئي بين هؤلاء جميعا هو أن مهمة الاقتصاد كمجال للمعرفة المنظمة والعقلانية والمنهجية هو دراسة سبل تحقيق أكبر قدر من التحسن في المستويات المعيشة لأكبر عدد ممكن من الناس. بالطبع كان الاختلاف ولا يزال في كيفية تحقيق هذا، فذهب بعضهم إلى الإعلاء من قيمة التبادل الحر أو ما يعرف بالسوق وهؤلاء هم الليبراليون بأنواعهم. ويقابلهم من رأوا أن للسلطة السياسية – الدولة أو الحكومة – دورًا في ضبط السوق لتصحيح المآسي التي قد يسببها التنافس الحر، ولتحقيق أهداف اجتماعية كعدالة توزيع الفرص أو تمكين الناس من ممارسة حرياتهم عن طريق ضمان حقوق أساسية لهم في مجالات كالصحة العامة والرعاية الصحية والتعليم بجانب المساواة أمام القانون. ولم ينته هذا الجدل إلى يومنا هذا، ولن ينتهي في الأغلب لأن الاقتصاد ليس هو ذلك السوق الحرة الموجودة في خيال أو في آمال الاقتصاديين، بل هو قطاع من النشاط الإنساني ما يجعل حدوده وتنظيمه وحريته وإطاره مسألة سياسية في المقام الأول. إن أشد الأسواق حرية تتحدد درجة حريتها بتحديد مجالات تدخل الدولة فتقصر دورها على ما لا ينجح السوق في إنتاجه نظريًا كالأمن والدفاع والعدالة فيما تترك تخصيص الموارد لقوى العرض والطلب – نظريًا مرة أخرى – فالاقتصاد كمساحة للنشاط الإنساني هو اقتصاد سياسي بحكم التعريف. وهو المدخل الذي سنستخدمه لمحاولة فهم وتكوين هذه الصورة الكبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر في السبعين سنة الماضية.

هل حصول التنمية أمر سهل ويسير؟ إن الإجابة بالنفي فتحقيق التنمية أمر غاية في الصعوبة. لا تتحقق التنمية باتخاذ القرارات السليمة أو السياسات المناسبة، فكثير

من الأحوال تتبنى الدول نفس السياسات اليمينية أو اليسارية أو أيًا كان محتواها، فتنجح في إحداها ولا تنجح في الأخرى. يقول البعض إن القضية ليست في السياسات بل في المؤسسات التي تتبنى وتنفذ هذه السياسات، فقد تكون السياسات جيدة ولكن في غياب جهاز بيروقراطي كفء ومستقيم وغير فاسد لا يتم تنفيذها أو تنفذ خطأ على شاكلة «العملية نجحت ولكن المريض مات». ولكن من أين تأتي المؤسسات اللازمة لتحقيق مثل هذه النجاحات؟ هل هي مجرد بيروقراطية الدولة أم أنها تشمل كذلك التفاعلات والشبكات الاجتماعية والثقافة التي توجه التفاعل بين الدولة ومجتمعها، وتضبط العلاقات الاقتصادية في إطار اجتماعي أشمل؟ تطول قائمة الأسئلة، وتكثر محاولات الإجابة عليها. ولكن لا إجابة جامعة قاطعة مانعة. لذلك يستمر النقاش، وتظهر الأطروحات والأطروحات البديلة بين الأكاديميين والخبراء وصناع السياسة ورؤساء مجالس إدارات الشركات والبنوك، وتتبدل الآراء بين عامة الناس. إن التنمية مسألة صعبة. ومرتبطة بعدد هائل من العوامل والعناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجيوسياسية والجغرافية وغيرها. ولكن مع التسليم بالصعوبات والتحديات والقيود، فإن هذا لا يعني أن التنمية أمر مقطوع بحدوثه أو بعدمه نتيجة هذه الظروف الموضوعية فحسب بل هناك دائمًا مساحات للتحرك يكون بعضها أكثر اتساعًا لبعض الدول والفاعلين مقارنة بغيرهم، ولكن دائمًا ما نقف عن حالات تغرد خارج السرب، استثناءات يقال إنها تؤكد القاعدة – رغم عدم منطقية هذه المقولة. انطلاقًا من هذه المسلمات يمكن أن نقدر أن مسار مصر التنموي في الخمسين سنة الماضية لم يحقق ما كان يمكن أن يتحقق في ظل المساحات المتاحة للحركة، وأن هذا يعود بالأساس لعدم القدرة على الفعل أو على الأقل على الفعل المناسب في الوقت المناسب. في الفقرات التالية، نعالج مسار التنمية الاقتصادية في مصر في خمسين سنة في السياق الإقليمي والعالمي.

بالنظر إلى الشق الأكاديمي الذي قدم تفسيرات لمسار الأداء التنموي في مصر منذ استقلالها يمكن التمييز بين تيارين عامين: أرجع الأول النتيجة المتواضعة نسبيًا إلى عوامل خارجية عن مصر – أي مصر في العالم – تتعلق بكيفية دمجها في الاقتصاد العالمي منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن، بينما يرى الثاني أن التفسير الأدق يكمن

في عوامل داخلية مثل النظام السياسي وما ينطوي عليه من علاقة تربط الدولة بالمجتمع من خلال السياسات العامة والمؤسسات الحاكمة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أو الثقافة التي تميز شعبًا ما وتحدد ممارساته تجاه العمل أو الاستثمار. والحق فإن هذا التيار الثاني لا يختلف كليًا مع التيار الأول فإنه لا ينفي وجود قيود وضغوط – وكذلك فرص – من العالم الخارجي على دولة كمصر –وغيرها من الدول في الجنوب العالمي أو في الأطراف – ولكنه ينطلق في دراسته لمآل الأمور في حالة النظر إلى ما حدث في الحالات الأخرى التي كانت يومًا ما شبيهة. ويقودنا هذا إلى النهج المقارن الذي بدأ به الفصل في محاولة لتقييم تجربة مصر التنموية، والذي خلص إلى أن مصر حققت منجزات في أصعدة شتى مقارنة بالعديد من دول العالم، ولكنها قصرت في مجالات أخرى حاسمة للتنمية مقارنة بدول أخرى كانت يومًا ما تتشابه مع مصر في هيكل اقتصادها وظروفها الاجتماعية. ومن ثم يكون الجواب هو كيف أثرت الظروف الداخلية لكل دولة على قدرتها على التفاعل والتجاوب مع القيود والضغوط الخارجية. في الفقرات التالية سنناقش هذه التفسيرات بشكل نقدي ونحاول أن نجد لها مكانًا في الصورة الكبيرة.

العالم ضد مصر أم معها؟

من الزاوية التاريخية فقد جرى دمج مصر تمامًا كغيرها من دول الأطراف في الاقتصاد العالمي من خلال الاستعمار الأوروبي بما فرض على الاقتصاد المصري التخصص في إنتاج منتجات زراعية وحال دون القدرة على التصنيع بالتزامن مع الثورة الصناعية في أوروبا. ويذكر بالتأكيد أغلب القراء الدروس الخاصة بتجربة محمد علي في التنمية الصناعية في مصر في مناهج المراحل الإعدادية والثانوية ثم استعمار بريطانيا لمصر على خلفية أزمة الديون التي راكمها الخديو إسماعيل. كما يذكرون بالتأكيد الربط التحليلي التاريخي بين تجربة محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر وتجربة جمال عبد الناصر في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي واجهت الضغوط الإمبريالية الغربية مرة أخرى متمثلة في بقايا الاستعمار البريطاني والفرنسي في المنطقة العربية وإفريقيا ثم الصراع مع إسرائيل، ودور الولايات المتحدة فيه.

ويمكن باختصار أن نقول إن هذه المدرسة في التفكير ترى مصر كحالة ضمن حالات كثيرة في العالم الثالث أو في الجنوب العالمي أو في الأطراف باستخدم لغة نظريات التبعية الكثيرة. وإن هذه الدول والأقاليم قد فرضت عليها شروط تاريخية مجحفة عندما تم دمجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي المهيمن عليه من الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية ثم من الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ما أدى إلى تقويض فرص تنميتها اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال اعتمادها على استيراد التكنولوجيا من دول المركز الأكثر تقدمًا –وأغلبها مراكز تاريخية للاستعمار ومراكز حالية للهيمنة الإمبريالية- واعتمادها على رأس المال لتحقيق التنمية إما في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو من خلال الديون الخارجية وصولًا إلى استخدام أدوات غاشمة كشن الحروب (كحرب 1967 أو غزو العراق في 2003) أو فرض عقوبات اقتصادية (نماذج كإيران أو كوبا أو فنزويلا في ظل حكم تشافيز) أو تشجيع انقلابات داخلية (انقلاب بينوشيه في تشيلي على حكومة آيندي اليسارية في 1973 والذي كان مدعومًا من المخابرات المركزية الأمريكية أو قبله الانقلاب ضد محمد مصدق بطل تأميم النفط الإيراني في 1953 من قبل المخابرات الأمريكية كذلك) أو تأجيج صراعات أهلية مسلحة (الكونجو بعد الاستقلال في 1962 كمثال فج للاستعمار الجديد).

ليس سرًا أن مصر لا تقع في أكثر أقاليم العالم هدوءًا. أعتبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو الإقليم الأكثر اضطرابًا وتركزًا للصراعات العسكرية الدولية والداخلية في العقد الماضي مقارنة بأي إقليم آخر في العالم. وبحكم موقع الشرق الأوسط ووفرة النفط فيه وطول أمد الصراع العربي-الإسرائيلي، والحضور العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي، فإن هذه العوامل مجتمعة قد أضعفت من الاستقرار السياسي والأمني، وهو أمر عادة ما يرتبط بتردي الأداء التنموي على المدى البعيد.

هل يمكن اعتبار هذا السياق الإقليمي سببًا مقنعًا للتواضع النسبي للأداء التنموي المصري في الخمسين سنة الماضية؟ إن الإجابة المبدئية تميل إلى النفي لثلاثة أسباب تحوي بعض الوجاهة. أولًا فإن مصر لم تكن طرفًا مباشرًا في أي مواجهة عسكرية

في المنطقة منذ 1973 (باستثناء المشاركة في تحرير الكويت، وهي مواجهة محدودة وقعت على بعض آلاف الكيلومترات وأدت إلى استشهاد تسعة أفراد من القوات المسلحة). الثاني أن مصر قد عرفت قدرًا كبيرًا من الاستقرار -وصولًا إلى حد الجمود والركود- في أغلب عقود الخمسين سنة الماضية خاصة في ظل حكم حسني مبارك، وثالث العوامل أن السياقين الدولي والإقليمي لم يكونا معاديين لمصر منذ توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل في 1979، بل هناك حلقات من الدعم الاقتصادي والمالي المباشر وغير المباشر مما تلقته مصر منذ سبعينيات القرن الماضي سواء في صورة مساعدات نقدية وعينية أو الإعفاء من الديون أو التعاون مع منظمات التمويل الدولي أو النفاذ إلى أسواق عالمية وإقليمية للتجارة أو للعمل، بينما تعرضت بلدان أخرى لعقوبات ممتدة مثل العراق تحت حكم صدام أو إيران منذ الثورة الإسلامية أو ليبيا تحت حكم القذافي أو السودان أثناء حكم البشير والترابي.

أزعم أن قرارات الرئيس السادات بالانضمام للمحور الغربي بدءًا من قرار طرد الخبراء السوفييت في 1971 ثم بالمضي قدمًا في التفاوض مع إسرائيل حتى الوصول إلى اتفاق سلام في 1979 برعاية أمريكية كانت حاسمة في ضمان سياق دولي وإقليمي أكثر ودًا ودعمًا لمصر اقتصاديًا عما كانت عليه الأمور في ظل حكم جمال عبد الناصر. على الرغم من أن مصر قد استفادت كثيرًا في الخمسينيات والستينيات من سياق الحرب الباردة بالحصول على دعم سوفييتي بالغ الضخامة ممثلًا في إنشاء السد العالي بين 1959 و1969، والذي يعد إلى اليوم أكبر مشروع تنموي دعمه الاتحاد السوفيتي على الإطلاق، إلا أن النظام الناصري قد واجه تحديات عسكرية جمة بدءًا من حرب 1956 وحرب اليمن في 1962 وانتهاء بكارثة 1967 التي وضعت فعليًا نهاية لخطط التصنيع المستند إلى القطاع العام في مصر. وعودة إلى ما بعد حرب 1973 فقد تزامنت قرارات ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي في 1974 مع تدفقات نقدية هائلة من دول الخليج العربي على إثر أزمة النفط الأولى التي أدت إلى ارتفاع أسعار البترول العالمية ثلاثة أضعاف. واستهدف الرئيس السادات من خلال التغييرات الداخلية الاقتصادية والسياسية وعلى مستوى السياسة الخارجية جذب هذه الأموال لدعم عملية إعادة البناء بعد الحرب ولدفع تعافي الاقتصاد المصري. وقد نجحت

هذه الجهود إلى حد كبير فيظهر كتاب عادل حسين «مصر من الاستقلال إلى التبعية» الصادر في 1983، والذي يحوي جهدًا بحثيًا ممتازًا على مستوى جمع المعلومات والبيانات أن مصر تلقت مساعدات مالية ضخمة من دول الخليج العربي وكذا من الحكومات الغربية. توقف الدعم الرسمي العربي في 1979 مع توقيع مصر اتفاق السلام مع إسرائيل وقرار الدول العربية بتجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ولكن رغم هذا استمر نفاذ ملايين العاملين المصريين إلى أسواق العمل في دول الخليج، ومن ثم استمرت تحويلاتهم، والتي لعبت دورًا أساسيًا في خلق آلية لإعادة توزيع الريع النفطي من الدول الغنية بالنفط إلى الدول الغنية بالعمالة مثل مصر وغيرها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا.

يظهر الرسم البياني التالي تحويلات العاملين المصريين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويبدو بجلاء أنها لم تتأثر بالقطيعة الدبلوماسية بين مصر ودول الخليج بين 1979 و1989 بقدر ما تأثرت بأسعار البترول العالمية صعودًا وهبوطًا. وتجدر الإشارة هنا بالفعل إلى أن مصر طالما تمتعت بمزايا في الوصول إلى أسواق العمل في البلدان العربية الغنية بالنفط، ويرجع هذا قطعًا إلى أهمية مصر الجيوسياسية، وإلى المواقف المناسبة كذلك التي لم تعرض قط صداقة مصر مع دول الخليج إلى الخطر. ففي حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (1980-1988) لعبت مصر دورًا هامًا في التصدي لمخاطر «تصدير الثورة الإسلامية» رغم القطيعة الدبلوماسية الرسمية مع دول الخليج والعراق، وهو ما مهد لاستئناف مصر عضويتها في الجامعة العربية في 1989، وإعادة المقر إلى القاهرة.

المصدر: البنك الدولي (2018): https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=EG

لقد صدق حدس ملوك وأمراء الخليج بالغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، وانضمام مصر إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت. وكان من نتائج هذا حصول مصر على اتفاق مع الدائنين الغربيين بشطب نصف ديون البلاد الخارجية (ما عرف باتفاق نادي باريس) لينخفض الدين الخارجي من 45 إلى 28 مليار دولار، بالإضافة لإلغاء 7 مليارات دولار ديون عسكرية للولايات

المتحدة، والحصول على مساعدات من المملكة العربية السعودية أودعت في حساب خاص بالبنك المركزي تم اكتشافه بعد ثورة 2011 بمبلغ 9 مليارات دولار. وبينما عاقبت دول الخليج الحكومات العربية التي دعمت العراق في احتلاله للكويت مثل اليمن والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بطرد مئات الآلاف من العمال المنتمين لهذه الجنسيات، لم يتأثر الحضور المصري في أسواق العمل الخليجية.

كان حربا الخليج الأولى والثانية مناسبتين ظهر فيها أن مصر طالما لم تتورط بشكل مباشر وكثيف في المواجهات العسكرية تستفيد أكثر مما تتضرر من الاضطراب الإقليمي. ويخالف هذا تمامًا أطروحة أن ضعف الأداء التنموي على المدى البعيد في مصر له علاقة بالحروب التي خاضتها البلاد بين 1948 و1973. ولعله من السخيف حقًا الاستمرار في تضخيم وإدامة أثر هزيمة 1967 على مصر إلى اليوم –رغم آثارها الإقليمية الحاسمة لصالح وضع إسرائيل خاصة على حساب الفلسطينيين– وإلا فكيف نفسر نجاح الاتحاد السوفيتي في إعادة بناء اقتصاده رغم خسارة 20 مليون نسمة من سكانه الـ140 في الحرب العالمية الثانية، أو الصين بعد اضطرابات عصر ماو (1949–1976)، والتي شهدت وفاة عشرات الملايين من الصينيين في مواجهات خارجية واضطرابات داخلية أو كيف نفهم واقع بلدان مثل فيتنام اليوم بعد حروب طاحنة دامت بين 1954 و1979، وقتل فيها حوالي ثلاثة ملايين فيتنامي (من تعداد نحو 50 مليونًا) في مواجهات مع فرنسا والولايات المتحدة ثم الصين.

مصداقًا لما سبق، يقدر البنك الدولي إجمالي ما تلقته مصر في صورة مساعدات ودعم خارجي بين 1972 و2019 بنحو 93.1 مليار دولار مقارنة بنحو 40.9 و40.2 مليار دولار لكل من المغرب وتركيا على الترتيب خلال نفس الفترة. ويظهر مركز مصر المتميز مقارنة بغيرها من دول المنطقة في الوزن النسبي لهذه المساعدات للناتج المحلي إذ كان المتوسط مصر نحو 5.12٪ من الناتج القومي الإجمالي مقارنة بـ2.3٪ و0.34٪ لكل من المغرب وتركيا على الترتيب في الفترة بين 1972 و2019. وهما دولتان كبيرتا التعداد نسبيًا تتمتعان بأهمية إستراتيجية وعلاقات ودية تصل إلى حد التحالف مع المعسكر الغربي. ويضاف إلى هذا أن مصر كانت أكبر متلق للمساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية منذ 1979 بعد إسرائيل – بفارق

كبير بالطبع لصالح الأولى- كما تظل مصر أكبر متلق للمساعدات النقدية والفنية من الاتحاد الأوروبي بين دول جنوب المتوسط.

ولم ينحسر موقف مصر المتميز إقليميًا ودوليًا عند المساعدات والتدفقات النقدية بل امتد إلى العلاقات التجارية والاستثمارية التي تظهر درجة كبيرة من الاندماج من خلال ترتيبات تفضيلية بين مصر وشركاء تجاريين ضمن أكبر اقتصادات العالم. فقليلون يعرفون أن مصر تمتعت بنفاذ للأسواق الأوروبية منذ 1978 قبل أن تدخل في شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2004 تقوم على التحرير المتبادل -وإن كان غير متكافئ في القطاعات-. وعلى نفس الشاكلة استفادت مصر من وزنها الإقليمي بتوقيع اتفاق الكويز في 2005 مع الولايات المتحدة وإسرائيل ما ضمن الوضع التفضيلي لصادرات الملابس الجاهزة المصرية لسوق الولايات المتحدة في مواجهة الصادرات الآسيوية الأكثر قدرة على المنافسة. وعلى نفس النهج، ترتبط الحكومة المصرية بنحو 160 اتفاقًا لتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر. صحيح أن العديد من هذه الاتفاقات غير منصفة لأنها تحابي أصحاب رؤوس الأموال على حساب الدول التي تحتاج لجذب هذه الاستثمارات، ولكن هذا القيد ينطبق على دول الجنوب العالمي بلا استثناء. وهو تحد يختلف جملة وتفصيلًا عن بلاد مستبعدة أصلًا من النفاذ لرؤوس الأموال نتيجة عداء النظام الدولي لها كما هو الحال مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو السودان حتى وقت قريب.

إن الخلاصة هي أنه في الخمسين سنة الماضية لم يكن السياق الإقليمي أو العالمي مناهضًا لجهود الحكومات المتعاقبة في مصر لتحقيق التنمية، بل إن تواضع الأداء التنموي النسبي جاء رغمًا عن -وليس بسبب- أشكال الدعم والمساعدة والنفاذ لأسواق السلع والعمل واستقرار العلاقات الخارجية والنظام الداخلي في أغلبها. يرجعنا هذا إلى مرجوعنا الأول، وهو كيف أثرت السياسات والمؤسسات في مصر على القدرة على التفاعل مع تلك الفرص والقيود لتحقيق التنمية من عدمه. ولكن قبل هذا سنناقش المقولة التي ترى أن نفاذ مصر إلى كل هذه الموارد ذات الطابع الريعي هو ما يفسر غياب التنمية.

اقتصاد مصر ريعي لا يحقق التنمية

يكاد يجمع الأكاديميون أن أحد أهم عوائق تحقيق التنمية في مصر -إن لم يكن أهمها على الإطلاق- في الخمسين سنة الماضية هو اعتماد الاقتصاد على مصادر الريع ما يجعله طبقًا لوصف الخبراء في لغتهم الأنيقة «اقتصادًا ريعيًا». ولكن قبل أن نتابع الحديث علينا أن نشرح لغير الخبراء ما المقصود بالريع ولماذا يعد مشكلة تحول دون تحقيق التنمية. إن الريع ببساطة شديدة هو كل دخل يتحقق للفرد أو للمجموعة أو للدولة دون أن يقابله عمل، فإن الأفراد الذين يملكون ودائع أو شهادات استثمار في البنك تدر عليهم عائدًا وهم جالسون في منازلهم تعد ريعًا كذلك -فرغم أنهم قد تعبوا في تكوين الأصول ولكن الدخل المتحقق عن الودائع لا يستلزم أي عمل من جهة المودعين-.

أما على مستوى الدول والاقتصادات الوطنية، فإن تصدير المواد الخام بصفة عامة، خاصة البترول والغاز الطبيعي، ولكن كذلك النحاس والقصدير والبوكسايت والكوبالت وغيرها من الثروات الطبيعية في باطن الأرض، هي نماذج للريع لعدة أسباب: أولًا وجودها في حد ذاته هبة طبيعية، ثانيًا: إن استخراجها يتطلب استثمارات كبيرة في بداية الأمر لإنشاء البنية الأساسية والتكنولوجية للاستخراج والتصدير، ولكن ما يلي ذلك عادة لا يتطلب الكثير من العمل بل إن الأنشطة الاستخراجية معروف عنها أنها لا توظف الكثير من الناس لأنها كثيفة رأس المال، بمعنى أن العنصر البشري ليس هو أساس أنشطة الاستخراج بل يظهر في الإبداع والتطوير التكنولوجي، ولكن المحصلة النهائية هي أن الأنشطة الاستخراجية قلما توظف نسبة كبيرة من القوى العاملة في أي بلد غني في الموارد الطبيعية بينما تدر ريعًا ضخمًا يعاد توزيعه على السكان دون أن يشاركوا في إنتاج هذه القيمة. وأخيرًا، فإن الريع قد يأتي بالكامل من خارج اقتصاد الدولة في صورة مساعدات وهبات دولية أو تحويلات العاملين بالخارج. فعلى الرغم من أن تحويلات العاملين هي دخول ومدخرات لأناس يكدون ويجتهدون في بلاد الغربة حتى يرسلوا بهذه الأموال إلى أسرهم في أوطانهم إلا أن هذا العمل والكد والاجتهاد يجري في اقتصاد آخر، وينتج عنه دخل يتم تحويله لاقتصاد البلد الأم الذي لم يشهد النشاط نفسه، ولذلك يعد ريعًا.

لماذا يعد الريع أمرًا سيئًا؟ ما العيب تحديدًا في الاقتصادات الريعية؟ ألا يأمل الكثيرون أن تصير بلدانهم كالمملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية أو قطر؟ مبدئيًا، إن البلدان الريعية سواء في دول مجلس التعاون الخليجي أو غيرها التي نجحت في استخدام ثرواتها الطبيعية لتحقيق التنمية لقطاعات كبيرة من سكانها هي الاستثناء. إذا أردت أن تتحدث عن البلدان الريعية فعليك أن تضم إلى السعودية والإمارات وقطر دولًا مثل العراق وإيران وفنزويلا والجزائر وأنجولا والجابون والإكوادور ونيجيريا وليبيا وزامبيا والكونجو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون. وهي بلدان غنية جدًا في مواردها الطبيعية من بترول أو غاز طبيعي أو نحاس أو ذهب وألماس، لكنها على ثرائها المدهش قد سجلت معدلات نمو وتنمية شديد الانخفاض في الخمسين سنة الماضية، بل وهناك ارتباط ما بين الثراء في الموارد الطبيعية وحدة الصراعات العسكرية والسياسية سواء كانت داخلية أو إقليمية على نحو يؤثر سلبًا بطبيعة الحال على الأداء الاقتصادي. وفي المقابل تجد أن أهم حالات التنمية في العالم قد حدثت في شرق آسيا بين دول فقيرة بل ومعدومة الموارد الطبيعية مثل اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة -ناهيك عن القارة الأوروبية المهد التاريخي للرأسمالية والتصنيع وهي أفقر القارات في الموارد الطبيعية-. إذن، ما لم تكن الدولة الريعية صغيرة السكان مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي أو سلطنة بوروناي بجانب ماليزيا، فإن وفرة الموارد الطبيعية طالما ارتبطت بغياب التنمية لا بتحقيقها على نحو حدا ببعض الأكاديميين إلى الحديث عما أسموه «لعنة الموارد».

ولكن يضاف للنقطة السابقة أمر آخر وهو مصادر النمو وطبيعة التنمية المتحققة في هذه الاقتصادات الريعية. فمبدئيًا ينتج الاعتماد على الريع سواء من الخارج كالتحويلات أو المساعدات أو من الموارد الطبيعية ضعفًا في حوافز العمل والاستثمار، لأن قطاعات كبيرة من السكان تعتمد على تحصيل نصيبها من الريع بصورة أو بأخرى بدلًا من العمل. ويصدق هذا على الأفراد وعلى الاقتصادات ككل. ويؤدي هذا بدوره إلى اعتماد على مصادر ريعية عرضة للاضطراب والصعود والهبوط بما يضع اقتصادات برمتها تحت رحمة ظروف لا سيطرة لحكوماتها عليها. لعل أبرز مثال هو أسعار الوقود العالمية التي تصعد وتهبط بما يخالف أي توقع أو

تنجيم خالقة دورات من الوفرة تعقبها سنوات من الندرة في الدخل. ما بين 2008 و2014 على سبيل المثال، نجحت الجزائر في مراكمة احتياطي دولاري بالاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة العالمية قدر بنحو 230 مليار دولار -أي نحو خمسة أضعاف الاحتياطي الدولاري لبلد مثل مصر رغم أن سكان الجزائر أقل من ثلث سكان مصر-. في 2014، انهارت أسعار الطاقة العالمية، وأخذت حكومة الجزائر تستنزف الاحتياطي الذي راكمته في سنوات الوفرة حتى انخفض في 2020 إلى أقل من 20 مليار دولار. تمثل صادرات الطاقة نحو 95٪ من إجمالي صادرات الجزائر، واقتصادها ريعي بامتياز يعتمد على إعادة تدوير الأموال المتحققة من عوائد النفط والغاز بدلًا من إنتاج قيمة بشكل مستقل. ولكن حتى البلدان التي نجحت في تحسين مستويات معيشة سكانها، قد اعتمدت على التوسع الاستهلاكي لا الإنتاجي. وهناك صعوبة كبيرة في تنويع الاقتصاد والهروب من الاعتماد على الريع، ففي منتصف ثمانينيات القرن الماضي -أي منذ أربعين سنة تقريبًا- وضعت دول الخليج العربي خططًا لتنويع اقتصادها بعيدًا عن الريع النفطي مع أول انخفاض حاد يضرب أسعار الطاقة العالمية في 1986. كانت صادرات الموارد الطبيعية تمثل وقتها 95٪ من إجمالي صادرات هذه الدول، وفي 2014 -عندما انخفضت أسعار الطاقة مرة أخرى- كانت تمثل 90٪. إذن هناك نوع من الإدمان -إن جاز التعبير- يمسك برقبة هذه الدول وفيرة الموارد الطبيعية، ويؤثر سلبًا على قدرتها على تنويع اقتصادها أو الانعتاق من التبعية لأسواق المواد الخام التي لا تسيطر عليها.

يمكن أن نقول إذن أن الريع أمر عادة ما يكون سيئًا على المدى البعيد. ويمكن له أن يفسر تواضع الأداء التنموي في أغلب البلاد الريعية. ولكن السؤال الملح في الحالة المصرية هو ما إذا كان الاقتصاد المصري ريعيًا من الأصل بحيث نستند إلى الاعتماد على الريع منذ السبعينيات كتفسير مرض لتواضع الأداء التنموي النسبي؟ والإجابة المبدئية هي لا. لم يكن الاقتصاد المصري ريعيًا قط. كانت له ملامح ريعية خاصة في القطاعات التي تولد الموارد الدولارية الهامة -ولا يزال- في اعتماده الكاسح على تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الأجنبية وعائدات قناة السويس وصادرات النفط والغاز الطبيعي. ولكن هذه الموارد الريعية ككل على ضخامتها

النسبية لا تمثل جزءًا غالبًا من الاقتصاد ولا من إيرادات الدولة، ما حدا برواد نظرية الدولة الريعية إلى الحديث عن مصر كدولة شبه-ريعية. يظهر هذا بوضوح إذا نظرنا إلى الوزن النسبي لقطاع الصناعات الاستخراجية -البترول والغاز- في الناتج المحلي الإجمالي في مصر بين 1972 و2020 مقارنة بالمتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. طبقًا لبيانات البنك الدولي، نجد أن متوسط نسبة الريع من الموارد الطبيعية في مصر هي ٪11.72 من الناتج المحلي في مقابل ٪25 للمنطقة ككل في نفس الفترة. ويضاف إلى هذا أن نصيب هذا الريع في مصر قد انخفض من ٪33 في 1980 إلى أقل من ٪5 في 2019 لأن مصر لم تكن أبدًا غنية جدًا في النفط والغاز - في واقع الحال فقد تحولت مصر إلى مستورد صاف للبترول منذ 2006 لأن إنتاجها آخذ في الانخفاض-، وحتى مع اكتشافات الغاز الطبيعي في حوض المتوسط، فإن حجم الاقتصاد المصري، والحاجة إلى توليد الطاقة محليًا لن يجعل مصر مصدرًا كبيرًا للغاز الطبيعي مقارنة بروسيا أو قطر أو الجزائر. وحتى بالنسبة لقناة السويس فإن نصيبها من الناتج قد انخفض من ٪3.4 فحسب في 2006 إلى ٪2.3 في 2017. وهي نسبة ليست متواضعة فحسب بل آخذة في التراجع على الرغم من الارتفاع المطلق في عائد القناة، ولكنه يحدث بمعدل أقل من ارتفاع الناتج المحلي.

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي مجلد 58 رقم 1 (2017/ 2018): الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج طبقًا للقطاع الاقتصادي (أسعار 2016/ 2017)، ملحق رقم 1.1، ص.86

نجد أن المصدر الأهم للريع في مصر دائمًا ما كان تحويلات العاملين كون مصر مصدرًا أساسيًا للعمالة الماهرة وغير الماهرة خاصة إلى البلاد البترولية في الخليج العربي -وليبيا إلى حد أقل-. ففي الفترة ما بين 1972 و2020، كان متوسط نصيب تحويلات العاملين المصريين بالخارج من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٪7. وهو معدل مرتفع، إذا أضيف إلى صادرات النفط والغاز وعائدات قناة السويس والمساعدات الخارجية يقف كلها عند نحو ٪20 من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة كبيرة ومعتبرة، ولكنها لا تجعل مصر اقتصادًا ريعيًا بأي حال بل تشير إلى أن نحو ٪80 من اقتصاد مصر من مصادر غير ريعية كالزراعة والصناعات التحويلية

والخدمات بما في ذلك السياحة[4] والاتصالات. لم يكن الريع الخارجي كبيرًا بالدرجة منذ السبعينيات، ولكن يضاف إلى هذا أن وزنه النسبي قد أخذ في التراجع طيلة العقدين الماضيين.[5]

تثير هذه الملاحظات الحيرة لأنها تخالف توقعات نظرية الاقتصاد الريعي، وهو لماذا لم تنجح الحكومات المصرية المتعاقبة في التصدي لمشكلات تراجع الريع سواء في هيكل الصادرات المصرية أو في إيرادات الدولة عن طريق تطوير بدائل للأولى في الصادرات غير البترولية، وللثانية في صورة مصادر ضريبية رغم أن الأرقام لا تكذب ولا تتجمل. ويعيدنا هذا إلى سؤال السياسات العامة والمؤسسات التي حالت دون الاستجابة لهذه التحديات بتنويع هيكل الصادرات ومصادر إيرادات الدولة، وهو سؤال لا تجيب عليه نظرية الريع لا من قريب ولا من بعيد.

زيادة السكان ليست تفسيرًا كافيًا

بينما كان الإشكال في التفسير الريعي تسليم الكثيرين بصحته بشكل غير نقدي، فإن التفسير الديمغرافي لتواضع أداء التنمية في مصر يظل من أكثرها إثارة للجدل والنقاش ليس فحسب في أوساط الخبراء والأكاديميين بل في الأوساط الاجتماعية والسياسية. يرى فريق أن الزيادة السكانية المرتفعة في مصر في السنوات الخمسين الماضية مسئولة –إن لم تكن المسئولة- بشكل أساسي عن ضعف آثار التنمية لأنها على حد تعبير البعض «تأكل» ثمار النمو والتشغيل. وبديهي أنه كلما زاد عدد السكان زادت قسمة المتحقق من النمو والاستثمار والوظائف وغيرها ما يؤدي إلى تراجع أو

4- يحلو للبعض اعتبار السياحة مصدرًا للريع الخارجي، وهو أمر يخلو من أي منطق لأن السياحة تتطلب استثمارات كبيرة في البنية الأساسية والمهارات، وترتبط بقطاعات إنتاجية كخدمات المطاعم والفندقة والنقل. وكون السياحة تستند إلى شواطئ طبيعية أو مناظر خلابة أو آثار من الماضي ليست من صنع البشر فإن هذا ينطبق تقريبًا على كل شيء في الطبيعية كونها من غير صنع البشر بما في ذلك البشر أنفسهم. فهل يمكن أن تقول إن الصين بلد ريعي لأنه كثيف السكان وبالتالي استطاع أن يتخصص وينافس عالميًا في الصناعات كثيفة العمالة؟

5- المصدر: البنك المركزي المصري (حسابات المؤلف):
https://www.cbe.org.eg/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc={D9F-B8A71-BB7D-44D1-B554-DD2FBA49A126}&file=Revenues%20Annual.xlsx&action=default

ثبات نصيب الفرد. وفي المقابل فإن فريقًا آخر يرى أن البشر «ثروة» يمكن استغلالها لتحقيق التنمية بدلًا من اعتبارها عائقًا، بل إن بعض الدول كثيفة السكان مثل الصين قد نجحت في تحقيق معدلات تنمية مرتفعة. ولا يقف الأمر عند النقاش العلمي لأن المسألة بطبيعة الحال مسيسة. فمن ناحية، استخدمت السلطات السياسية المتعاقبة على حكم مصر في العقود الماضية زيادة السكان لإعفاء نفسها من التواضع النسبي لأداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بدول أخرى في العالم-، بل واتخذ التفسير الديمغرافي في كثير من الأحيان لإلقاء اللوم على الشعب نفسه. في السطور التالية، سنحاول أن نعالج المسألة الديمغرافية في علاقتها بالأداء التنموي في مصر بشكل متوازن، ومستند إلى نفس النهج المقارن الذي يحاول أن يضع الأمور في نصابها.

مبدئيًا، فإن معدل الزيادة السكانية في مصر ليس بين الأعلى في العالم خلافًا لما هو شائع. رغم أنه يظل أعلى من المتوسط العالمي في 2020 (1.92٪ في مصر مقارنة بـ1.04٪) إلا أنه أقل من نظيره في إفريقيا، كما أن متوسط معدل النمو في الخمسين سنة الماضية في مصر (2.17٪) كان أقل من المعدل للعالم العربي (2.58٪). تفيد بيانات البنك الدولي بأن معدل النمو السكاني في مصر قد انخفض بشكل عام على مدى السنوات الماضية، ولكن بشكل غير خطي نتيجة وجود فترات يرتفع فيها ثم ينخفض. ولكن في المتوسط انخفض معدل النمو بين 2000 و2020 إلى متوسط 1.98٪ مقارنة بمتوسط 2.31٪ في سنوات ما بين 1972 و1999.

أما الأمر الثاني فهو أن الزيادة السكانية المرتفعة هي بالفعل معاكسة لجهود التنمية الاقتصادية لأنها تزيد من التحديات لتوليد النمو في الدخل والوظائف والنفاذ للتعليم والرعاية الصحية. وبالتالي جزء من رواية السلطة السياسية يتمتع بالصدق. إن بلادًا مثل الصين وشرق آسيا، والهند بدرجة أقل، شهدت انخفاضات أكبر في معدلات النمو السكاني مقارنة بمصر والعالم العربي ما يمكن أن يفسر أداءها التنموي. وليست صدفة أن معدلات النمو هي اليوم الأدنى بين مناطق العالم النامية في شرق آسيا والصين، وهي الدول التي قدمت أفضل أداء اقتصادي في السنوات الخمسين الماضية. ولعل الصين نموذج فريد واستثنائي كونها قد شهدت تخفيضًا

متعمدًا للنمو من خلال سياسة الطفل الواحد التي فرضت في مطلع السبعينيات. ولكن هناك إجماع تقريبًا على أن التخفيض الشديد والفجائي لمعدل النمو السكاني قد أسهم بشكل مباشر في تحسين مستويات المعيشة لأغلب الصينيين بما يجعل الصين أكبر نموذج لرفع أكبر عدد مطلق ونسبي من السكان من تحت خط الفقر في الأربعين سنة الماضية. بالطبع تعاني الصين اليوم من تباطؤ النمو السكاني وشيخوخة السكان بسرعة كبيرة على نحو حدا بالحكومة لإلغاء سياسة الطفل الواحد في 2018. لا ينفي هذا أن التخفيض الذي وقع قبلها كان له أثر إيجابي على النمو والتنمية كليهما. وبالتالي فإن الحديث عن أن النمو السكاني المرتفع ليس مشكلة بالضرورة للتنمية غير صحيح أو على الأقل غير دقيق.

ولكن لا يعني هذا أن كلام السلطات السياسية المتعاقبة في مصر صحيح بالكامل لسببين: أولًا: معدلات النمو السكاني في مصر قد شهدت انخفاضًا لا سبيل لإنكاره في العقود الماضية، كما أنها ليست مرتفعة بشكل استثنائي مقارنة بإفريقيا والعالم العربي -المحيط المباشر لمصر ثقافيًا وجغرافيًا واقتصاديًا-. وثانيًا: لأن المعدل المرتفع نسبيًا في الحالة المصرية وغيرها لا ينبع من فراغ بل إنه هو نفسه نتاج ضعف الأداء التنموي عبر نفس العقود ما يخلق دائرة خبيثة يكون فيها تردي مستويات المعيشة للأغلبية سببًا في ارتفاع النمو السكاني، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تحسين مستوى المعيشة. كيف هذا؟ لا يأتي النمو السكاني من فراغ بل يحدث في وسط اجتماعي واقتصادي. وهناك أدلة هائلة تربط بين مستويات تمكين النساء بالتعليم والدمج في سوق العمل بتأخر سن الزواج وبالتالي تراجع معدلات الإنجاب -ومن ثم معدلات النمو السكاني ككل-. ونفس الأمر ينطبق على ارتفاع الدخول ومعدلات الاستهلاك والانتقال لساكني المدن فكلها تؤدي إلى إضعاف الحافز لإنجاب العديد من الأطفال. إن انخفاض معدلات النمو السكاني في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا لم يكن ناتجًا عن سياسات قهرية كتلك التي تبنتها الصين بل نتيجة تحسن مستويات المعيشة للغالبية الكبرى خاصة في قطاعات التعليم والمشاركة في سوق العمل. وهو ما لم يحدث بنفس الوتيرة في العالم العربي بما في ذلك مصر أو في إفريقيا. وبالتالي فخلافًا للخطاب الرسمي حول النمو السكاني

كونه السبب وراء ضعف أداء التنمية أو الإحساس بها، فإنه هو نفسه ناتج عن ذلك الضعف الذي هو بدوره يتصل بدور الدول والسياسات العامة والمؤسسات الحاكمة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وما تمكين النساء إلا مثال، إذ يحتل العالم العربي بما في ذلك مصر المرتبة الدنيا في مشاركة النساء في سوق العمل رغم تزايد مكتسباتهن من التعليم. يرجعنا هذا إلى الجذور السياسية للتنمية من عدمها، والمتمثلة هنا في السياسات الحاكمة للتعليم والعمل والصحة الإنجابية والتأمين الصحي والعدالة الجندرية والقائمة تطول ولا تقصر.

تفيد المناقشة النقدية المطولة أن مسارات التنمية لا يفسرها عامل واحد، وإنها عمليات تاريخية مركبة فيها قيود ومحددات وكذلك فرص موضوعية تأتي من واقع الاقتصاد العالمي والظروف الجيو-سياسية وتغيراتها، ولكن رد الفاعلين السياسيين والاقتصاديين عليها من خلال المؤسسات والسياسات هو الآخر عنصر حاسم في تفسير اختلاف المسارات بين دول بدأت من نقاط متشابهة نسبيًا أو واجهت ضغوطًا وفرصًا محل مقارنة. ومن ثم ما سنفعله في القسم التالي من هذا الفصل هو وضع مسار مصر التنموي في سياق تاريخي محاولين الإجابة على سؤالنا الأزلي حول تواضع الأداء التنموي.

الفصل الخامس

تاريخ مصر التنموي: السوق الحرة فالدولة فالسوق الحرة

ذكرنا في مقدمة الفصل السابق أنه لا يمكن فهم أداء ومشكلات التنمية المعاصرة في مصر دون الرجوع لسلسلة من الأحداث التي وقعت في القرنين الماضيين، وأن هذه الأحداث وإن كانت تخص مصر فإنها تدور حول علاقة مصر بالعالم ليس فحسب من خلال المواجهات العسكرية والمؤامرات الاستعمارية وأزمات المديونية، بل كذلك عبر التجارة وانتقالات رؤوس الأموال والأفراد والأفكار ونظم التعليم والرعاية الصحية والري والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها كثير.

من أين نبدأ؟ كان التصور التقليدي ينادي باعتبار الحملة الفرنسية على مصر 1798 الحدث الأهم والنقطة الفاصلة في دمج مصر في النظام الرأسمالي الحديث، والذي كان مركزه أوروبا الغربية. وقد يكون لوجهة النظر هذه بعض الوجاهة، حتى إن المؤرخين الأوروبيين ثم مؤرخي الحركة الوطنية المصرية قد تبنوها رغم تناقض المصالح والمنطلقات بينهما. يرى مؤرخون لاحقون مثل بيتر جران ونيللي حنا أن اندماج مصر كولاية عثمانية مهمة في الاقتصاد الأوروبي الناهض سابق على الحملة الفرنسية، وإلا ما كان نابليون بونابرت قد أتى لحماية التجار الفرنسيين في مصر من بطش واضطهاد المماليك، على حد زعمه. وسواء كانت الحملة الفرنسية هي الحدث الفيصل أو لا فإن العملية الممتدة كانت الانخراط المتزايد للإقليم -الذي سيصبح جزء منه جمهورية مصر العربية في منتصف خمسينيات القرن العشرين- في التعامل والتفاعل مع التطورات في أوروبا. تمتد هذه التفاعلات لتشمل المواجهات العسكرية

والاحتلال والضم القسري، وتبني أفكار حديثة لتنظيم جهاز الدولة وبدء صناعات عسكرية في عهد محمد علي ثم الخديو إسماعيل وامتدت إلى تكثف تجارة مصر مع أوروبا من خلال تصدير الحبوب ثم التخصص في إنتاج القطن وتصديره لبريطانيا حيث المراكز المبكرة للثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر.

كان هذا هو السياق الذي نزل فيه عشرات الآلاف من الأوروبيين إلى مصر للاستقرار بشكل دائم أو مؤقت للتجارة أو العمل أو الاستثمار، وكان هو سياق استدانة الخديو إسماعيل من بنوك الاستثمار الأوروبية على نحو انتهى بأزمة مالية تحورت إلى أزمة سياسية أفقدته عرشه وأجبرته على التنازل لابنه ثم ما عرف بالثورة العرابية والتي شهدت بدايات ظهور حركة وطنية مصرية في تجربة انتهت على نحو كارثي باحتلال بريطانيا لمصر ومكوثها هنا لمدة سبعة عقود طويلة.

في تلك الأونة لم تكن مصر دولة بل كانت ولاية عثمانية من الناحية القانونية، ومستعمرة بريطانية من الناحية الفعلية حتى الحرب العالمية الأولى عندما أنهت بريطانيا السيادة العثمانية وأعلنت مصر محمية. ولكن في 1922 منحت بريطانيا من طرف واحد استقلالًا منقوصًا لمصر بعد ثورة 1919، وتبلورت حركة وطنية لها جذور وقدرات تنظيمية كبرى ممثلة في الوفد المصري. طيلة هذه العقود لا يمكن فهم مسار التنمية في مصر –مع التسليم بأن هذا المفهوم نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي نحن نستخدمه بأثر رجعي هنا– إلا في ضوء علاقة مصر بالعالم الخارجي، وخاصة أوروبا بشكل مباشر، والتي كانت مركز التصنيع والتراكم الرأسمالي كما كانت مركز أهم الإمبراطوريات الاستعمارية المتنافسة: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا ثم هولندا وإيطاليا والبرتغال بدرجات أقل. كانت مصر مزرعة للقطن باقتصاد زراعي ينتج قطنًا مرتفع الجودة للتصدير كخام لمصانع بريطانيا. كان القطن يمثل نحو 90٪ من إجمالي الصادرات المصرية وقتها. وقد أتى هذا بفوائد على الاقتصاد المصري، وخاصة على شريحة ملاك الأراضي الذين انخرط بعضهم في الحركة الوطنية بتنوعاتها من باب المفاوضة حول وضعهم ووضع مصر المستقبلي في إطار الإمبراطورية البريطانية. ولكنه أتى بتكلفة باهظة في الوقت نفسه تجلت أثناء الحرب العالمية الأولى عندما تسببت الحرب الأوروبية الكبرى في اضطراب وسائل

النقل عبر المتوسط، وعطلت بالتالي من تصدير القطن من مصر، ولكن كذلك من استيراد ما تحتاجه مصر من الحبوب خاصة القمح والذرة لأن الأرض مزروعة قطنًا بالأساس. وكانت هذه لحظة اقتربت فيها البلاد من حافة المجاعة.

رغم استئناف التجارة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلا أن النظام الاقتصادي العالمي القائم على السوق الحرة تحت مظلة الإمبراطورية البريطانية التي لا تغرب عنها الشمس لم يتعاف إلى ما كان عليه. التمس بعض منتسبي الحركة الوطنية في مصر الفرصة -وغيرها من الاقتصادات في الأطراف التي كانت تعتمد على إنتاج المواد الخام لصالح الاقتصادات الصناعية في أوروبا- في الشروع في التصنيع المحلي. وكثيرون يعرفون تجربة مجموعة بنك مصر بقيادة طلعت حرب، ولكن يضاف إليها جهود أناس مثل إسماعيل باشا صدقي في إنشاء اتحاد الصناعات المصرية. وكان هذا هو الجيل الأول مما يسمى بإحلال محل الواردات، وهي سياسة تقوم على تقديم الدولة لأوجه الحماية الجمركية لصناعات محلية حتى تتوسع في إنتاجها للسوق المحلية وتحل محل الاستيراد من الخارج. وكان جزءًا أصيلًا من هذه المحاولة هو استخدام المواد الخام في مصر من أجل تصنيعها، وبالتالي زيادة القيمة إليها خاصة في مجالات الغزل والنسيج وصناعة السكر. لم يفصل هذا مصر عن سياقها العالمي بل ظلت اقتصادًا زراعيًا يعتمد على إنتاج القطن وتصديره في الفضاء البريطاني. لكن المساحة المتزايدة للاستقلال منذ 1922، والتي سمحت بفرض حماية جمركية وإلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة بعد اتفاق 1936، فتحت المجال أمام التنسيق بين الدولة ورأس المال المصري (وفي كثير من الأحيان رأس المال الأجنبي في مصر بالمناسبة) من أجل الدفع باتجاه التصنيع.

ضرب الكساد العظيم الاقتصاد العالمي بين 1929 و1939 ليجد العالم نفسه في أتون الحرب العالمية الثانية. وغدت مصر مسرحًا للعمليات العسكرية كما كانت في الحرب العالمية الأولى. وانقطعت طرق التجارة العالمية عبر المتوسط وغيره من البحار والمحيطات. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية حطمت الإمبراطوريات الاستعمارية بعضها البعض في أوروبا بالإضافة لليابان ليتم تقسيم القارة البيضاء بين الأمريكيين والسوفييت، وليدخل العالم ما عرف بالحرب الباردة. نالت مصر استقلالها الكامل

غير المنقوص في 1956 في هذا السياق الذي ماتت فيه الإمبراطوريات الاستعمارية إما موتًا فجائيًا أو سريعًا. وأتيحت المساحة لمصر وعشرات الدول الأخرى في الجنوب العالمي من البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكوستاريكا إلى غانا والهند وإندونيسيا لتبني نماذج تصنيع محلي قائمة على إحلال محل الواردات، وإعادة صياغة علاقتها بالمراكز الاستعمارية السابقة على صعيد التجارة والاستثمار حتى يكون لها استقلالية اقتصادية بعدما انتزعت استقلالها السياسي. وفي هذا السياق كان المشروع الناصري.

ورث جمال عبد الناصر قائمة طويلة من آمال وطموحات الحركة الوطنية المصرية منذ العشرينيات كبناء السد العالي (وهو الذي تم وضع خططه منذ 1929 في ظل حكومة محمد محمود باشا)، والانتقال من الصناعات الخفيفة كالغزل والنسيج والزجاج والسكر والأغذية إلى الصناعات الثقيلة كالصلب والأسمدة والإسمنت، كما تلقى القادة العسكريون الجدد الاهتمام بالإصلاح الزراعي كضرورة لا لإعادة توزيع الأراضي وتخفيف تركز الملكية وتحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، بل كذلك لزيادة الإنتاجية الزراعية والتسريع من الانتقال إلى التصنيع. بدأت التجربة بمحاولة إنشاء شراكات بين الدولة والقطاع الخاص الوطني، خاصة في ضوء إجراءات نزع ملكية الأجانب في أعقاب أزمة 1956 وبناء على إجراءات تمصير إدارات ورؤوس أموال الشركات التي بدأت في 1947 على نطاق واسع. كان هذا هو العصر الذهبي لتدخل الحكومات في إدارة الاقتصاد بها في ذلك الدول الأكثر رأسمالية وليس فحسب الاشتراكية أو الشيوعية. لا يعرف كثيرون أن تبني مصر لأول خطة خمسية في 1960 سبقتها جهود للتخطيط للتصنيع استقبلت فيه الدولة خبراء من السويد والنرويج وألمانيا الغربية لأن التخطيط بالشراكة مع القطاع الخاص كان رائجًا في أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. كانت الحكومات في فرنسا وبريطانيا تملك حصصًا كبيرة في صناعات إستراتيجية كالحديد والصلب والطائرات والمركبات في الخمسينيات والستينيات. وكان هذا هو عصر توسع دور الحكومة الفيدرالية الأمريكية من خلال برامج الحماية الاجتماعية ومشروعات البنية الأساسية الكبيرة على خلفية مكافحة الكساد العظيم ثم إنشاء اقتصاد عسكري أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل، كانت التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال قد

انهارت بعد الحربين العالميتين ثم الكساد العظيم ما سمح بخلق مساحات منظمة من قبل الدول للتنمية الاقتصادية، سواء أخذت طابعًا إقليميًا كمشروع الاندماج الأوروبي منذ منتصف الخمسينيات أو تكتل دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي، أو من خلال مشروعات تنمية قائمة على أسواق محلية محمية جيدًا كما كان الحال في البرازيل والأرجنتين والمكسيك ويوغوسلافيا والهند ومصر في نفس الفترة. إذن لم تكن مصر – ناصر بمعزل عن العالم بل كانت في العالم وكان العالم فيها. ولكن ربما ما يميز التجربة الناصرية هو أنها الدولة الوحيدة تقريبًا التي لم تتبن الأيديولوجيا الشيوعية، ورغم هذا أممت القطاع الخاص الكبير بصورة شبه شاملة فيما عرف بالتحول الاشتراكي في 1960-1961. لقد تركت الدولة للقطاع الخاص مساحات من النشاط الاقتصادي خاصة في مجالات تجارة التجزئة والجملة وظلت الملكية الخاصة هي أساس تنظيم القطاع الزراعي –رغم دمج المزارعين في تعاونيات تحت سيطرة الدولة–. ولكن الصناعات الثقيلة والخدمات المصرفية كانت تحت القطاع العام الذي تكونت نواته من الشركات المصرية والأجنبية الخاصة المؤممة في مطلع الستينيات.

هل فشلت التجربة الناصرية؟ نعم بلا شك، وإن حققت مكاسب هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. إن علامات فشل التجربة الناصرية متمثلة في أنها لم تحدث النقلة في هيكل الاقتصاد المصري نحو التصنيع رغم أنها وسعت من القاعدة التصنيعية بصورة نسبية. وبحلول 1966، كان الاقتصاد المصري يشكو من تباطؤ في النمو وصعوبات في الانتقال إلى الاستثمار في صناعات ثقيلة ذات قيمة مضافة أعلى. لماذا فشلت التجربة؟ هناك إجابتان:

إحداهما عامة خاصة بنموذج إحلال محل الواردات نفسه، فليس لدينا دولة واحدة من الدول المذكورة أعلاه قد نجحت في الحفاظ على هذه السياسات لأكثر من عقدين لأنه ببساطة كان إحلال محل الواردات سهلًا عندما كان التوسع في الصناعات الخفيفة، ولكن الانتقال إلى الصناعات الثقيلة زود من الاعتماد على استيراد السلع الرأسمالية من الاقتصادات الأكثر تطورًا مثل الآلات والأجهزة –بل والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية والمعونات النقدية من دول الكتلة الغربية أو الشرقية–.

ومع الوقت وبحلول السبعينيات، أصبح واضحًا في العالم بأسره أن إحلال محل الواردات قد تسبب في توسع كبير للغاية في الاستيراد للسلع الرأسمالية. وأنه بينما كان الإحلال محل الواردات يهيمن على الأسواق المحلية فإن معظم هذه البلدان ومصر ضمنها ظلت تعتمد على تصدير المواد الخام لا السلع المصنعة. قد يكون الفارق في حالة مصر أنها خففت من الاعتماد على القطن طويل الطيلة وانتقلت إلى تصدير البترول، ولكن المحصلة واحدة وهي الاعتماد على المواد الخام لاستيراد التكنولوجيا والآلات والأجهزة لاستئناف محاولة التصنيع المحلي. ولذا ليس صدفة أنه مع أزمة النفط العالمية في 1973 دخلت نماذج التصنيع بإحلال محل الواردات في بلاد مختلفة تمامًا عن بعضها البعض كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل والهند في طريق مسدود. ونتج عن هذا أزمات ديون خارجية عاتية في الثمانينيات فتحت المجال أمام تدخل صندوق النقد الدولي ومن ثم هندسة تحرير اقتصادي لأغلب هذه الاقتصادات بفتحها للتجارة العالمية والاستثمار وخصخصة القطاع العام.

أما الإجابة الثانية فتخص مصر –ولكنها لا تستبعد بالضرورة السبب الأول–، وهو أزمات النظام الناصري السياسية وهزائمه العسكرية في اليمن ثم كارثة 1967، والتي قوضت الخطة الخمسية الثانية –المتعسرة أصلًا من قبلها– لأنها وجهت كل الموارد نحو معركة تحرير سيناء، ولمدة ست سنوات. وبالتالي فإنه مع إصدار السادات لورقة أكتوبر في 1974، والتي تعد الإعلان الرسمي عن بدء الانفتاح الاقتصادي في مصر، لم يكن السادات يواجه واقعًا اقتصاديًا مأزومًا نتيجة تعثر نماذج إحلال محل الواردات والتصنيع المحلي عالميًا فحسب، ولكنه كان يواجه واقعًا مصريًا مباشرًا متمثلًا في إعادة بناء مدن القناة، وحل مشكلات النمو والتنمية التي تراكمت نتيجة المواجهة العسكرية الممتدة مع إسرائيل. ومن هنا كانت محاولته لإعادة توجيه سياسة مصر الخارجية نحو الولايات المتحدة والخليج العربي لجذب رؤوس أموال ترفع من فرص النمو في مصر، وكان هذا يعني إعادة تعريف علاقة مصر بالعالم مرة أخرى في اتجاه نموذج تنموي يقوم على السوق الحرة. لم يكن هذا التحول حادثًا في مصر أو في العالم العربي فحسب، بل تماشى مع تأزم النماذج التي قامت على دور كبير للدولة في التنظيم الاقتصادي والاستثمار بما في ذلك في أوروبا الغربية والولايات

المتحدة نفسها. وبحلول نهاية السبعينيات ظهر أن هناك تحولًا أيديولوجيًا وسياسيًا كبيرًا يجري في المركز بهبوب موجة عالية من التحرير الاقتصادي تنادي بتفكيك دور الدولة التنظيمي والاقتصادي لصالح إطلاق قوى السوق الحرة. وكانت هذه الموجة هي الأعلى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأدخلت العالم منذ الثمانينيات لمرحلة جديدة يطلق عليها «العولمة النيوليبرالية».

ما هذه العولمة النيوليبرالية؟ فلنبدأ بالنيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة، والتي يقصد بها مجموعة أفكار ظهرت ما بين ثلاثينيات وستينيات القرن العشرين ناصبت العداء للدور المتزايد لدور الدولة المتوسع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة باعتباره ضربًا من اشتراكية الدولة، واعتبرت أن دور الدولة الكبير في الإنتاج أو إعادة توزيع الثروة والدخل من خلال فرض الضرائب بزعم تحقيق المساواة بين المواطنين وتقديم خدمات عامة كحقوق دستورية (كحال دول الرفاه في شمال أوروبا وألمانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية) بمثابة اعتداء على حرية الأفراد. كانت الليبرالية الجديدة جديدة لأنها تبنت أفكارًا كتفوق السوق الحرة لا فحسب في توليد النمو وخلق الثروة بل في تهيئة الظروف لمجتمع يقوم على الحرية الفردية.

كان هذا النقاش أكاديميًا ونظريًا حتى ضربت أزمة النفط الاقتصاد العالمي في السبعينيات ما أدخل اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية في ركود تضخمي طويل كان هو السياق لصعود اليمين الجديد الذي تبنى مبادئ النيوليبرالية. ويؤرخ لهذا التحول مع انتخاب مارجريت ثاتشر لرئاسة الوزراء في بريطانية في 1979 ثم رونالد ريجان رئيسًا للولايات المتحدة في 1980. سارعت قوى اليمين النيوليبرالي إلى خصخصة القطاع العام وإطلاق حريات السوق عن طريق تخفيض برامج الدعم والحماية الاجتماعية وتحرير التجارة وتقويض نفوذ نقابات العمال. ولم يقف الأمر في الشمال العالمي بل امتد وبقوة إلى الجنوب فتحت وطأة أزمات مديونية وإفلاس في أمريكا اللاتينية بدأت التحولات تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والخزانة الأمريكية في نفس الاتجاه. كان المستهدف هو إعادة تعريف دور الدولة في علاقتها بالاقتصاد عن طريق تقليص دورها في التنظيم والإنتاج وتملك الأصول الإنتاجية عن طريق الخصخصة والتحرير وتوسيع دورها

في دعم الاستثمار في البنية الأساسية وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار الخاص بحماية الملكية الخاصة وإنفاذ التعاقدات. وعلى نفس المنوال، كان على الدول أن تفتح أسواقها للتجارة العالمية وللتدفق الحر للاستثمار الأجنبي -وأبطاله بالطبع شركات متعددة الجنسية مقراتها في الاقتصادات الغنية في الشمال- على أمل أن تأتي وتستثمر. وكان هذا الشق الثاني هو لحظة بعث ما يسمى بالعولمة الاقتصادية أي المزيد من الدمج لأجزاء العالم المختلفة سوق عالمية واحدة تتمتع فيها رؤوس الأموال والسلع والخدمات بالانتقال الحر وبأقل تكاليف بين الفضاءات الوطنية المختلفة فيما تقف الدول موقفًا داعمًا لرأس المال بأشكاله المختلفة وطنيًا كان أو أجنبيًا كي يتمكن من الاستثمار والنمو وبالتالي خلق الوظائف وزيادة الاستهلاك.

كانت قرارات الانفتاح الاقتصادي في مصر – السادات استشرافًا لهذه التحولات في منتصف السبعينيات. استهدف قانون الاستثمار في 1974 جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحصينها من مخاطر التأميم والمصادرة، ثم مدت نفس الحوافز والضمانات لرؤوس الأموال المصرية الخاصة في 1977. ولكن بما أن إعادة تعريف دور الدولة إزاء الاقتصاد -على وقع أزمات مالية ونقدية حادة- كان يعني رفع الدعم وتدهور الخدمات العامة فقد قوبل هذا التوجه باحتجاجات شعبية عارمة في يناير 1977 دفعت السادات إلى التراجع عن اتفاقه المبدئي مع صندوق النقد الدولي الموقع في 1976. وعندما أصبح مبارك رئيسًا في 1981 عقب اغتيال سلفه، أعرض عن توقيع أي اتفاق مع الصندوق خشية من انفجار الأمور حتى اضطر لفعل ذلك في 1987، ولكنه ونتيجة لما عرف بأحداث تمرد الأمن المركزي -وهي القوات التي كان يفترض أن يعتمد عليها النظام في مواجهة الاحتجاجات الشعبية- تم تعليق البرنامج. سيكون على مبارك انتظار الفرصة التي أتاحتها حرب الخليج الثانية في 1990-1991 كي يوقع اتفاقًا للإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي في صندوق النقد والبنك الدوليين ليبدأ تحول مستدام وملموس نحو السوق الحرة في مصر كأساس للتنمية الاقتصادية. فلماذا لم يحقق التحول نحو نظام اقتصادي أكثر ليبرالية التنمية المأمولة في مصر؟

مصر ونسق رأسمالي غير تنموي

لماذا لم تنجح التنمية الليبرالية في مصر؟

كان الهدف المعلن للانفتاح الاقتصادي في السبعينيات ثم برنامج التحول الهيكلي في التسعينيات هو حل مشكلات النمو والتنمية والاستثمار والتشغيل في مصر بالتحول من نظام اقتصادي يقوده القطاع العام وتتحكم فيه الدولة بشكل مركزي إلى نظام للسوق الحرة يتيح الحوافز للقطاع الخاص سواء كان مصريًا أو أجنبيًا للاستثمار والنمو. هل نجح نموذج التنمية القائم على السوق الحرة في مصر منذ ذلك الحين؟ الإجابة باختصار هي لا لم ينجح. والدليل هو ما ورد في الفصل الأول من تواضع أداء مصر التنموي نسبيًا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى في الجنوب العالمي خاصة في شرق آسيا وجنوب شرقها. وبجانب هذه الأدلة الأكاديمية الرصينة والمنمقة، فإن عقودًا من نموذج التنمية نحو السوق لم يحسن من وضع مصر في الاقتصاد العالمي فلم تتسع قاعدة الصناعات التنافسية، وتتحسن مستويات المعيشة للأغلبية إلا بصورة طفيفة -وتدهورت لكثيرين آخرين مع ارتفاع معدلات الفقر بشكل مطلق ونسبي وبشكل مطرد منذ نهاية التسعينيات وحتى اليوم. ويقف دليلًا إضافيًا أن التحرير الاقتصادي المتزايد وخصخصة الأصول المملوكة للدولة منذ التسعينيات قوضت من شرعية نظام حسني مبارك، وزادت من شعور الكثيرين من الطبقات المتوسطة والشعبية بالإقصاء والإفقار على نحو انتهى بإزاحته قسريًا من السلطة.

لماذا لم تنجح السوق الحرة في خلق التنمية المبتغاة؟ تتنوع الإجابات على هذا السؤال. اتجاه يساري ناقد يرى أن المشكلة في النموذج النيوليبرالي نفسه الذي فرض على مصر فرضًا من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وأنه نموذج لا يمكن أن يحقق التنمية للأغلبية من الأصل لا في مصر ولا في غيرها. وفي مقابله، هناك اتجاه يميني يرى أن مشكلة مصر لا تكمن في تبني النيوليبرالية بل في عدم تبنيها بشكل كاف، ويرى هؤلاء أن الاقتصاد المصري تبنى إصلاحات شكلية نحو السوق الحرة، وأن الدولة لا تزال تسيطر على مقاليد الأمور ما يضعف من كفاءة الاقتصاد، ويضيق على القطاع الخاص. ويضاف إلى الاتجاهين السابقين اتجاه ثالث يقول بأن المشكلة

ليست في أن النيوليبرالية طبقت بزيادة وبنقصان بل في أن التحرير الاقتصادي والخصخصة لم ينتجا سوقًا حرة مع غلبة نمط رأسمالية المحاسيب وتفشي الفساد والتداخل بين السلطة السياسية والاقتصاد.

في مقابل الموقفين اليساري واليميني، يطرح هذا الفصل طرحًا مفاده أن مصر قد شهدت بالفعل ميلاد نسق اقتصادي يقوم على إسهامات القطاع الخاص في الاستثمار والتشغيل والإنتاج، ويعتمد على التبادل والاستهلاك عبر آليات السوق بدرجات متفاوتة من التنافس والحرية تختلف من قطاع لآخر. وفي ضوء الضعف التاريخي للمؤسسات الرسمية العامة التي يفترض الاقتصاديون الليبراليون ضرورتها كي يقوم نظام للسوق الحرة ففي مجالات كإنفاذ التعاقدات وتطبيق القانون بالتساوي على الجميع، فإن السوق في الحالة المصرية قد اعتمد على آليات اجتماعية وسياسية غير رسمية وشبه رسمية في أغلبها (بما في ذلك القواعد والممارسات الفعلية الحاكمة للتفاعل مع أجهزة الدولة الرسمية من خلال الرشاوي أو تضارب المصالح أو الواسطة أو التوصية وهلم جرًا). وأن هذا الوضع لم يكن حكرًا على الحالة المصرية قط بل يتشابه بشكل عام ومجرد مع حالات عديدة أخرى للتحول الرأسمالي في الجنوب العالمي (انظر جدول رقم 2 أدناه الذي يعقد المقارنة بين مصر وبعض الاقتصادات الآسيوية الناشئة من الناحية المؤسسات). ولكن بينما أتاحت هذه القواعد والممارسات في حالة مصر درجة من التنسيق بين قوى العرض والطلب بما سمح بتوسع القطاع الخاص وجذب الملايين من المصريين بشكل متزايد إلى التفاعل حسب منطق السوق، فإنها لم تمكن من التنسيق بما يحقق التنمية طويلة الأجل.

إذن نحن هنا بصدد الحديث عن نوعين من التنسيق: أحدهما خاص بعمل السوق أي بما يربط بين العرض والطلب، ويدور بالأساس حول تهيئة الفرص للتفاعل بين المنتجين والموردين والمقرضين والموزعين والمستهلكين بما يكمل دائرة إنتاج الخدمات والسلع، وبدون هذه الأسس لا يقوم سوق من الأصل بما يعني تقلص اعتماد الناس على الإنتاج من أجل التبادل لكي يفوا بحاجاتهم بما يجعلهم ينكفئون على الإنتاج المباشر بغرض الاستهلاك كزراعة الكفاف، والتي عادة ما ترتبط بمستويات معيشة أقل. وخلافًا لسيناريو الكفاف هذا فإن مبادلات السوق في

مصر هي أساس الإنتاج والاستهلاك في أغلب القطاعات زراعية كانت أو صناعية أو خدمية كالتعليم والصحة والخدمات الشخصية. ولكن هذا التنسيق بين قوى السوق يختلف جملة وتفصيلًا عن نوع آخر من التنسيق على مستوى السياسات من أجل تحقيق التنمية طويلة الأجل، ويكون هذا من خلال وجود قنوات وآليات للتفاعل الإيجابي بين الدولة والقطاع الخاص بمكوناته المختلفة بما يتيح درجة من التوجيه للتوسع في قطاعات معينة ذات قيمة مضافة أعلى أو بما يحقق درجات أعلى من التنافسية أو التشغيل، وبالتالي يدمج نمو السوق مع تحسين كيفي في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا النوع من التنسيق غاب عن النسق المصري فنشأ سوق يعمل بدرجة ما من الكفاءة، ولكنه غير قادر على تحقيق التنمية على نحو كان له آثار اقتصادية وسياسية وخيمة.

في السطور التالية سنناقش كل اتجاه بشكل نقدي مختصر عسانا نقف على أسباب تواضع أداء التنمية رغم التحرير الاقتصادي والخصخصة، ثم سنتجه إلى تطوير الطرح الخاص بمصر ببعض الاستفاضة بالبناء على ذخيرة مستمدة من سوسيولوجيا الاقتصاد وخاصة عمل السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو في محاولة منا لتوصيف النسق الاقتصادي الناشئ في مصر في العقود الأخيرة كاقتصاد «هابيتوس» ثم استعراض آليات عمله، وكيف يمكن اتخاذها أساسًا لتفسير الأداء التنموي المتواضع.

على اليسار: الرأسمالية غير تنموية في الأطراف

يرى تيار يساري راسخ تطور في العشرين سنة الماضية في دوائر أكاديمية في الغرب وكذلك في الجنوب العالمي أن النيوليبرالية هي مشروع سياسي لطبقة عالمية من مالكي رأس المال كانوا هم القوة الدافعة وراء إعادة صياغة علاقة الدولة بالاقتصاد بحيث تنحاز لرأس المال على حساب العمال، وللدفع نحو عولمة التجارة والاستثمار وبالتالي دمج بلدان الجنوب العالمي بناء على شروط تخدم هذه الطبقة التي لم تعد متركزة فحسب في دول المركز في غرب أوروبا والولايات المتحدة بل امتدت إلى هذه البلدان نفسها من خلال خلق شرائح في الصين والهند ودول

الخليج والبرازيل ومصر وغيرها من أصحاب الثروات المركزة. ويرى هؤلاء أن جوهر المشروع النيوليبرالي سواء في الشمال أو الجنوب العالميين هو إعادة توزيع الدخل والثروة من أسفل إلى أعلى – أي لصالح مجموعات صغيرة معولمة من حائزي رأس المال بغض النظر عن جنسياتهم أو عن محال إقامتهم مع حرية تحرك الأموال. وفي هذا السياق، فإن النخب المحلية في بلدان الجنوب العالمي ومنها مصر استخدمت سلطة الدولة كي تنزع الأصول العامة في صورة شركات القطاع العام أو الأراضي المملوكة للدولة من الجمهور العام ولتراكمها كملكية خاصة، وهو ما يسمى بالتراكم عبر نزع الملكية. ولعل أبرز الأمثلة هي برامج الخصخصة التي تغيب عنها الشفافية ويغلب عليها الفساد، والتي بمقتضاها تذهب ملكية أصول عامة مملوكة قانونيًا للشعب إلى الأيدي الخاصة لقلة من الفاسدين المقربين من السلطة أو من المستثمرين الأجانب. ومن هنا فإن فشل محاولات إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في العقود الماضية لا يرجع لسوء تطبيق النيوليبرالية بل هو جوهر النيوليبرالية كمشروع طبقي عالمي.

بدون الخوض في الجدل النظري حول النيوليبرالية وفحواها الطبقي رغم أنه نقاش مهم جدًا –ولكن ليس هذا موضعه–، فإن الرأي الذي ينسب تواضع الأداء التنموي في مصر للإفراط في تطبيق النيوليبرالية يصطدم بحقيقتين: أولًا: أن مسار التحرير الاقتصادي والخصخصة في مصر منذ التسعينيات وحتى اليوم يبدو أقل جذرية وأضيق نطاقًا وحدة من حالات أخرى في الجنوب العالمي مثل تشيلي والأرجنتين وكولومبيا والتشيك والمجر وبولندا. ولننظر إلى مسار خصخصة الأصول العامة –بمعنى بيع وتصفية الشركات التي تملكها الدولة–. فمسار الخصخصة –على ما يعانيه من سوء السمعة– يمكن وصفه بأنه بدأ متأخرًا نسبيًا، وأنه مضى ببطء شديد، وأنه تميز بضيق النطاق مقارنة بالعديد من الدول الأخرى محل المقارنة. لم يبدأ برنامج الخصخصة في مصر حتى صدور القانون رقم 203 لسنة 1991، ولكن البرنامج لم ينطلق حقًا إلا في عهد حكومة كمال الجنزوري (1996–1999) ثم في عهد حكومة أحمد نظيف (2004–2011) إذ إنه حتى 1997 لم يكن قد خصخص إلا 134 شركة فحسب من 314 طبقًا للقائمة المعدة في 1991. واستنادًا لبيانات

البنك الدولي (2015)، فإن متوسط عدد الشركات التي كان يتم خصخصتها في مصر كان 10.4 شركة بين 1989 و1999 مقارنة بـ444 و100 و263 شركة سنويًا في بولندا والمجر والمكسيك على الترتيب. وينعكس هذا على إجمالي المدفوعات الناجمة عن بيع الشركات المملوكة للدولة، ففيما كان متوسط العائد السنوي من عمليات الخصخصة 417 مليون دولار في مصر بين 1989 و1999 فإن المتوسط كان 3665 و1217 و6986 مليون و1449 مليون دولار في المكسيك وبولندا والبرازيل والمجر خلال نفس الفترة. لم ينطلق برنامج الخصخصة حقًا إلا بدءًا من 2004 في ظل حكومة أحمد نظيف ذات التوجه النيوليبرالي الواضح، فبين 2004 و2007 حدث نحو ٪70 من إجمالي صفقات الخصخصة في مصر –أي بعد نحو 14 سنة من تمرير القانون رقم 203 وبعد 35 سنة من بدء الانفتاح الاقتصادي–.[6] وحتى مع تصفية شركات قطاع الأعمال العام –إلا في قطاعات محددة مثل الغزل والنسيج والألومنيوم–، فإن نطاق عملية الخصخصة نفسها ظل ضيقًا –وضيقًا للغاية مقارنة بتلك الدول التي تبنت النيوليبرالية بشكل أكثر جذرية وصرامة وحدة– إذ إن القطاع العام في مصر ظل يهيمن على أنشطة حيوية بدءًا من السكك الحديدية والموانئ البحرية والكهرباء والبترول والغاز الطبيعي ومياه الشرب ومترو الأنفاق–. ولم تكن هذه المرافق معروضة قط للخصخصة في عهد مبارك.

وثانيًا: إن التحاق اقتصادات الدول المختلفة بالعولمة الاقتصادية في شق تحرير التجارة أو حركة رؤوس الأموال لم تأت في صيغة واحدة أبدًا بل اختلفت في نطاق وحجم وسرعة التحرير الاقتصادي. والواقع يفيد أن هناك العديد من الدول التي نجحت في الاندماج على نحو تنافسي وتنموي في النظام الاقتصادي العالمي في العقود الأربعة الماضية دون أن تتماهى مع تصورات وإملاءات النيوليبرالية حول علاقة الدولة بالاقتصاد مثل الصين وفيتنام وماليزيا والبرازيل وبدرجات أقل الهند وإندونيسيا. ففي كل هذه الحالات كان الالتحاق بالاقتصاد العالمي، والتحول نحو نماذج قائمة على السوق الحرة مرهونًا بالسياق المؤسسي على المستوى القومي ما أدى إلى تنوع كبير يقترب في بعض الأحيان من المثال النيوليبرالي ويبتعد عنه في أحيان

6– هنية 2013: 52.

أخرى. وتظهر حالة مصر تباينًا شبيهًا، إذ إن أنماط التفاعل بين الدولة والمجتمع ومحركات النظام السياسي والعلاقات الاقتصادية السياسية على المستوى الإقليمي – خاصة مع دول الخليج الغنية بالنفط – كلها خطت مسارًا متميزًا لمصر في الأربعين سنة الماضية جعلها بمثابة نوع ضمن أنواع عدة مختلفة في إطار نظام اقتصادي معولم واحد ومتداخل ولكنه يشمل تفاعلات بين وحدات يتميز بعضها عن بعض.[7]

على اليمين: مسار إصلاحي منقوص

في مقابل الإصرار من اليسار على أن بلاد العالم –خاصة في الجنوب العالمي أو أطراف النظام الرأسمالي المعولم– عبارة عن تجليات متشابهة لقوى النيوليبرالية الأيديولوجية والسوقية، نجد خصومهم على أقصى اليمين يروون قصة من الجهة الأخرى تمامًا. فبدلًا من اعتبار أن عدم تحقق التنمية راجع إلى إملاءات النيوليبرالية، فإن السبب هو العكس تمامًا: عدم إنجاز ما يكفي من «الإصلاحات» في السياسات العامة والمؤسسات الحاكمة للاقتصاد على نحو يطلق قوى السوق الحرة ويحقق النمو والتنمية والنماء والغناء والرخاء. بقدر ما يبدو التضاد الأيديولوجي بين موقف المعسكرين فإن الاثنين يسلمان بعالمية النيوليبرالية، ولكن يختلفان فيما تؤدي إليه. على اليسار –بديهيًا– هي أصل الشرور، وعلى اليمين هي –في صورتها المثالية– أصل كل الخير. وينطبق هذا على الكثير من التعليقات الآتية من اليمين بخصوص حالة مصر. فهؤلاء منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم يرون أن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تتبن أبدًا التحرير الاقتصادي أو تنمية القطاع الخاص أو نزع القيود على النشاط الاقتصادي الحر للمستثمرين المحليين والأجانب إلا تحت ضغط أزماتها المالية المتتالية، والحاجة للاقتراض الدوري من صندوق النقد والبنك الدوليين وبالتالي الخضوع لشروطه ومشروطيته. إن الميراث الناصري، بقطاعه العام الشاسع وبيروقراطيته الحكومية المتسلطة قد خلق مصالح قوية داخل جهاز الدولة –لها امتداداتها داخل المجتمع– تحول ضد أي تحرير اقتصادي حقيقي أو خصخصة فعلية لأصول الإنتاج. إن خلاصة هذا الطرح أنه لا عيب مطلقًا في

7- بايار.

النيوليبرالية بشروطها أو ضغوطها للاندماج في التجارة العالمية وجذب رؤوس الأموال، بل إن الدول في الجنوب العالمي، التي حققت الكثير من النمو هي التي استجابت وحررت اقتصاداتها -في تجاهل كبير للتنوع الشديد بين الاقتصادات المندمجة في النظام التجاري العالمي وبعد أغلبها عن هذا النموذج المثالي غير الواقعي الذي تنادي به النيوليبرالية-.

كما كان الرد النقدي على الطرح النابع من اليسار فإننا لسنا في معرض الخوض في الجوانب النظرية لمدى تنموية النيوليبرالية من عدمها، ولكن بالنظر إلى الوضع على الأرض في مصر في الأربعين سنة الماضية تظهر بما لا يدعو للشك أن الاقتصاد المصري قد شهد تحريرًا اقتصاديًا متزايدًا وأنه قد غادر محطة القطاع العام إلى اقتصاد يهيمن عليه القطاع الخاص في جوانب الإنتاج والتشغيل والاستثمار. يفيد البنك الدولي أن القطاع الخاص المصري كان يسيطر على نحو 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي -باستبعاد قطاع النفط البالغ وزنه نحو 7٪- في مصر في 2009. طبقًا للمركزي المصري،[8] تسيطر منشآت القطاع الخاص على 85٪ من الناتج في قطاع الصناعات التحويلية -بما في ذلك الحديد والصلب والكابلات والسيارات والأسمنت والأسمدة والأخشاب والزجاج- صعودًا من 58٪ فقط في 1991. سيرًا على نفس النهج، أمد القطاع الخاص البناء والمقاولات بنحو 89.1٪ في 2010 صعودًا من 71٪ في 1991. في قطاعات حيوية مثل تجارة الجملة والتجزئة والسياحة صعدت حصة القطاع الخاص من 85٪ إلى 99٪ بين 1990 و2010. على نفس الشاكلة، أصبح القطاع الخاص يسيطر على الاستثمار -ممثلًا في التكوين الرأسمالي الإجمالي- برفع نصيبه من 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي بين 1990 و2000 إلى 10.3٪ بين 2000 و2010 فيما تراجع نصيب القطاع الحكومي من 14.7٪ إلى 8.7٪ خلال نفس الفترة. وعلى صعيد التشغيل، بحلول 2007 كان 65.3٪ من العاملين في مصر يعملون إما لدى مؤسسات في القطاع الخاص -رسمية أو غير رسمية- أو يعملون ذاتيًا أو يوظفون هم آخرين فيما احتفظ القطاع الحكومي -ممثلًا بالأساس في بيروقراطية

8- (2009:26) (2017:عادلي 2017:6).

الدولة العتيدة- بـ٪34،[9] علمًا بأن موظفي الجهاز الإداري للدولة لا يعملون في أي قطاعات إنتاجية حقيقية ما يدعم الصورة العامة التي ترسمها الأرقام السابقة حول انتقال جل الأنشطة الإنتاجية من الدولة إلى القطاع الخاص بين التسعينيات وثورة 2011. إن المشكلة كانت ولا تزال أن ذلك الانتقال نحو اقتصاد يهيمن عليه القطاع الخاص بأنواعه وأحجامه المختلفة، ويعمل بمبادئ أكثر حرية وأقرب لقوى السوق عن ذي قبل، لم يضمن لمصر أداء تنمويًا قويًا. إذن، فقد وقع تحول نحو نظام السوق الحرة –ربما لم يبلغ المثل الأعلى الذي يحلم به أهل اليمين الاقتصادي–، ولكن هذا التحول لم يثبت عنه أنه يحقق التنمية، على الأقل لغالبية الناس.

فتش عن الفساد

بينما ركز النقد الآتي من اليمين على مقدار التحرير الاقتصادي ومساحة حرية القطاع الخاص فإن مجموعة من المحافظين اقتصاديًا بدءًا من تسعينيات القرن الماضي –وخاصة في أعقاب الأزمة الآسيوية الكبرى في 1997- نقلوا بؤرة الاهتمام من مقدار التحرير إلى كيفيته أو نوعيته. فبالنسبة لهؤلاء قد يكون التحرير الاقتصادية والخصخصة ونمو القطاع الخاص يجري بما يخالف مبادئ السوق الحرة فيخلق احتكارات خاصة تحل محل القطاع العام، ولكنها لا تقوم على المنافسة، وقد تمضي الخصخصة بشكل فاسد وغير شفاف فتنتقل الأصول إلى أيدي قلة قليلة من أصحاب النفوذ وأقرباء رجال الحكم بما يؤدي لا لخصخصة الأصول الإنتاجية كالأراضي العامة والشركات والبنوك، بل خصخصة الدولة ذات نفسها. وهنا يقع المجتمع ككل في المحظور إذ بدلًا من أن تكون مهمة الدولة هي حيازة السلطة من أجل تحقيق الصالح العام تتحول شيئًا فشيئًا إلى أداة لتمكين قلة من مراكمة ثروات طائلة على حساب المجتمع. وهو سيناريو يوصف بحيازة الدولة عندما تستولي المصالح الخاصة على سلطة الدولة. وعادة ما يأتي هذا مواكبًا لمعدلات فساد مرتفعة يخشى معها عامة الناس على ممتلكاتهم فيصبحون ضحايا للابتزاز وربما حتى السرقة من كبار وصغار الموظفين أو أعوانهم. وفي جو تنعدم فيه أدنى ضمانات

9- (الجهاز المركزي للمحاسبات: المرغني 144:2010-146).

لحماية الملكية الخاصة –بما في ذلك الأموال النقدية والأصول الثابتة– يحجم غالب الناس عن استثمار أموالهم، بل ويخفون ما يملكون خشية أن يؤخذ منهم بشكل أو بآخر، وربما يسعون إلى نقل أموالهم أو تهريبها للخارج إن استطاعوا فتنهار معدلات الاستثمار وينحدر معها النمو. ويخلص هؤلاء المعلقون إلى أنه ما لم تكن هناك ضمانات مؤسسية عامة تقدمها الدولة لحفظ الملكية الخاصة وإنفاذ القانون بشكل متساو وشفاف وفض المنازعات أمام قضاء نزيه ومستقل وكفء، فإنه لن يكون هناك سوق حرة حتى لو غلب القطاع الخاص على الإنتاج والتشغيل جراء انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.

وتطبيقًا على حالة مصر والعديد من دول العالم العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفيتي السابق، فإن خطوات التحرير الاقتصادي وخصخصة الأصول العامة منذ الثمانينيات والتسعينيات لم تؤد إلى خلق تنمية حقيقية لغالب الناس تقوم على مبادئ السوق الحرة لأنها ببساطة افتقدت للمؤسسات العامة الفاعلة والتي من دونها لا يمكن لسوق حرة أن تنشأ أو أن تترعرع. لقد انتهز من هم في السلطة وأقرباؤهم ومحاسيبهم فرصة التحرير وإطلاق برامج الخصخصة كي يستولوا على الأصول بأشكال غير قانونية وفاسدة، واستثمروا ثراءهم الفاحش في شراء المزيد من النفوذ، وبالتالي إهدار دولة القانون، واحتلت شركاتهم مساحات احتكارية من السوق خنقوا فيها منافسيهم الأصغر والأقل نفوذًا من الناحية السياسية، وفرضوا شروطًا مجحفة على المستهلكين. هل هذه رأسمالية؟ نعم، يجيب هؤلاء الليبراليون الجدد لأنها نظام يحقق التراكم الخاص، ولكنها ليست رأسمالية السوق ولا هي رأسمالية الدولة بل هي رأسمالية المحاسيب والفاسدين التي تخدم القلة، ولا تحقق لا نموًا ولا تنافسية ولا قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، ولا المحلية من غير ذوي النفوذ السياسي.

تبدو هذه الرواية منطقية أليس كذلك؟ ألم يكن هذا هو الوضع في عهد مبارك؟ صفقات خصخصة فاسدة ومشبوهة لصالح فئة قليلة من رجال الأعمال المقربين من مبارك الأب والابن، وهم أنفسهم الذين سعوا سعيًا لتوريث رئاسة الجمهورية

لكي يحفظوا نفوذهم؟ ألم يتمتع أحمد عز باحتكار الحديد والصلب في أعقاب صفقة مشبوهة تمكن من خلالها من شراء حديد الدخيلة المملوك للدولة ليستثمر في شراء النفوذ داخل الحزب الوطني المنحل وعلى أغلبيته البرلمانية بما مكنه من إضعاف قانون مكافحة الاحتكار –الضعيف أصلًا– لحماية ممارساته في السوق المصرية على حساب المستهلك النهائي وبرفع تكلفة البناء والسكن على غالبية المصريين؟

إن المشكلة الأساسية في ذلك الطرح تكمن في أنه خلافًا لما توقعته النظرية فإن معدلات الفساد وضعف مؤسسات دولة الحق والقانون، وهي اللازمة لحماية الملكية الخاصة وإنفاذ التعاقدات وغيرها من الوظائف التي من دونها لا تقوم ولا تستقيم المعاملات السوقية، فإن بعض الحالات المبهرة في الجنوب العالمي في العقود الثلاثة الماضية خاصة في شرق آسيا جمعت بين معدلات نمو واستثمار مرتفعة –بل ومرتفعة جدًا– وقدرة مذهلة على التنافس في أسواق الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي من ناحية، مع ضعف، في بعض الأحيان شديد، في جودة مؤسسات دولة الحق والقانون وبمعدلات فساد، أعلى من تلك في بلد مثل مصر من ناحية أخرى. يظهر الجدول التالي مقارنة بين تقديرات لحدة الفساد وجودة مؤسسات الدولة في مجال حماية الملكية الخاصة في عدد من البلدان مقارنة بمصر تشمل الصين وتايلاند وفيتنام وإندونيسيا والهند والبرازيل في مقابل متوسطات معدلات النمو والاستثمار –مشارًا إليه بالتكوين الرأسمالي الإجمالي أي كل ما يضاف لاقتصاد ما سنويًا من رأس مال ثابت في صورة بنية أساسية كالكباري والطرق والمطارات والموانئ أو آلات وأجهزة إلخ–.

الجدول (2): مؤشرات مؤسسية واقتصادية مقارنة (متوسطات سنوية للفترة 2007–2020)

المؤشر/الدولة	مصر	الهند	إندونيسيا	فيتنام	الصين	البرازيل	فنلندا
مؤشر السيطرة على الفساد (بين 2.5- و2.5)	-0.66	-0.37	-0.56	-0.54	-0.39	-0.19	2.25
مؤشر كفاءة الجهاز الحكومي (بين 2.5- و2.5)	-0.57	0.04	-0.11	-0.11	0.26	0.19	2.07
مؤشر جودة تنظيم الاقتصاد (بين 2.5- و2.5)	-0.57	-0.33	-0.29	-0.51	-0.22	-0.05	1.79
مؤشر حكم القانون (بين 2.5- و2.5)	-0.40	0.00	-0.50	-0.33	-0.39	-0.17	2.01
معدل النمو السنوي لإجمالي التكوين الرأسمالي(٪)	5.27	5.55	6.80	7.61	9.60	2.03	
إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي (٪)	16.48	31.21	31.23	26.89	42.52	18.13	

المصدر: مؤشرات البنك الدولي للتنمية

*تقوم المؤشرات الأربعة على تقديرات لرجال أعمال وخبراء للسياق المؤسسي المحيط بالاستثمار في كل اقتصاد. ويتراوح المؤشر بين -2.25 كمؤشر على أقصى درجات ضعف المؤسسات و2.25 لأقوى حال للمؤسسات. للمزيد من التفاصيل حول التفاصيل الفنية والإحصائية انظر:

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

يكشف الجدول أعلاه عن شيء جوهري وهو غياب علاقة ضرورية أو لا لبس فيها بين المتغيرات المؤسسية (الفساد وجودة المؤسسات) وبين المتغيرات الاقتصادية (النمو والاستثمار). إن بلدانًا مثل إندونيسيا أو فيتنام تعاني من مستويات فساد قريبة من مثيلاتها في مصر تمكنت من تسجيل معدلات استثمار تصل إلى ضعف مثيلاتها في مصر. وفي بلد كالصين جودة المؤسسات متدنية مقارنة بالمعايير الغربية بشكل

كبير (على سبيل المثال في فنلندا مؤشر السيطرة على الفساد 2.25 مقارنة بـ سالب 39 في الصين)، ورغم هذا فقد تمكن اقتصادها من تسجيل أعلى معدل نمو سنوي في العالم تقريبًا لمدة أربعين سنة على التوالي بما في ذلك أعلى معدل تكوين رأسمالي في العالم، وينطبق الحال نفسه على الهند. كيف يمكن تفسير هذا؟ لا أحد يعرف على وجه الدقة. قد تكون هذه أدلة على أن ضعف كفاءة بعض المؤسسات الرسمية للدولة يتم تعويضه في اقتصادات بمؤسسات غير رسمية، وقد تعني هذه المؤشرات أن الفساد قد يوجد ولكنه ليس بالضرورة عائقًا يحول دون الاستثمار والنمو. إن تفسير مثل هذه الاتجاهات خارج عن موضوع الفصل والكتاب فما نبحث عنه ما قد يفسر لنا أداء مصر المتواضع تنمويًا مقارنة بغيرها من بلاد العالم التي واجهت نفس الفرص والتحديات تقريبًا. ما يمكن أن نخلص إليه من الجدول أعلاه -والمستند إلى مؤشرات وبيانات البنك الدولي قلعة النيوليبرالية وحصنها الحصين- أن الفساد وجودة المؤسسات الضابطة للأسواق لا تفسر لنا الكثير.

لنحاول أن نلخص النقاش المطول أعلاه. إن التنمية مسألة سياسية في المقام الأول تستند إلى ترتيبات مؤسسية وسياسات عامة تمثل أشكال التفاعل على مستوى الاقتصادات الوطنية مع الفرص والمحددات والتحديات التي يفرضها السياق الخارجي العالمي والإقليمي. لا تبدو الردود المقدمة من اليسار أو اليمين مقنعة بشكل كامل. الكثير منها يحمل أوجها من الصحة، ولكن دائمًا ما تبدو الصورة أكثر تعقيدًا. فبعد التناول النقدي التفصيلي للإجابات التي سبق تقديمها لتفسير تواضع المسار التنموي في مصر في الخمسين سنة الماضية، ننتقل إلى محاولة تطوير جواب خاصة بنا. ولكن هذه المهمة تقتضي أولًا أن نوصف النسق الاقتصادي الذي نشأ في مصر في العقود القليلة الماضية.

أي نسق اقتصادي نشأ في مصر؟

هنا علينا التساؤل: أي نظام اقتصادي انتهت إليه مصر في العقود القليلة الماضية؟ كيف يمكن توصيفه وتحليله حتى يمكن لنا أن نجيب على سؤالنا المحوري في هذا الكتاب: لماذا الأداء التنموي المتواضع؟ يقدم هذا الفصل جوابًا مفاده أن نسقًا

اقتصاديًا قد نشأ في مصر بما سمح بنشأة وتوسع منشآت القطاع الخاص على تنوعها واختلافها وأحيانًا تنافرها حسب الحجم والقطاع والبنية والعلاقات مع الدولة والاقتصاد العالمي. وقع الاختيار هنا على كلمة «نسق» وليس نظام. على الرغم من أن نسق تبدو أكاديمية بعض الشيء، وهي حتما مقارنة بكلمة نظام لا تستخدم في لغتنا الدارجة إلا أنها أدق في وصف وتوصيف الحياة الاقتصادية التي نشأت في مصر لأن النسق يشير إلى ترتيبات أو أنماط معينة من التفاعل، والذي يستند إلى قواعد ومعايير رسمية وغير رسمية متعددة وبعضها مناقض لبعضه البعض، بينما يعطي «نظام» انطباعًا زائفًا بالانتظام أو الانضباط الذي عادة ما يأتي من وضع وتفعيل قواعد رسمية بواسطة مؤسسات الدولة التي تعمل طبقا للقواعد والقوانين –وقلما يكون هذا هو الحال كما نعرف جميعًا–.

في الحالة المصرية –كما في حالات عدة في الجنوب العالمي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية التي شهدت تحولات نحو أنظمة السوق الحرة في نفس الوقت تقريبًا من الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي– نجد أن هذا النسق الاقتصادي قد قام بالأساس على روابط وعلاقات اجتماعية سابقة على عصر الانفتاح وما تلاه من تحولات اقتصادية بما عبر في كثير من الأحيان عن قوى وفعاليات وفاعلين من أسفل أي من القاعدة الواسعة للمجتمع المصري، والذين اعتمدوا على علاقات غير رسمية كالعائلة والأسر الممتدة والصلات العشائرية والانتماءات الطائفية وروابط الجيرة و«البلديات» التي تشير لأصل جغرافي ريفي مشترك والصداقات الشخصية القائمة على تجارب مشتركة سابقة في المدارس أو الجامعات أو أثناء الخدمة العسكرية للذكور وغيرها. كانت هذه القوى الفاعلة من أسفل –من تحت يعني– تمثل ردود فعل منسقة من طرف أفراد ينتمون لمجموعات كتلك الموصوفة في الجملة السابقة على التغييرات الآتية من أعلى –من فوق يعني–.

كانت التغييرات الواردة من أعلى ممثلة في تعديلات القانون واللوائح والإجراءات بدءًا من عصر الانفتاح بما يفتح المجال أمام الاستثمار الخاص، في البداية الأجنبي والعربي ثم بالتبعية المصري، ولم يكن هذا منفصلًا بحال عن قوى أعلى من الدولة المصرية ذاتها من حيث التأثير الاقتصادي كصندوق النقد الدولي الذي فرض

شروطًا عدة مرات في 1976 و1987 و1991 و2016 لتحرير التجارة وتبني سياسات تقشفية مقابل إقراض الحكومة المصرية. وينطبق الأمر على توأمه: البنك الدولي الذي كان حاضرًا عن كثب في تصميم وتنفيذ برنامج خصخصة شركات قطاع الأعمال العام انطلاقًا من 1991 ثم إصلاح القطاع المالي بين 2003 و2012، ولا يزال حاضرًا بشكل مباشر أو غير مباشر. لا سبيل لإنكار أن هذه القوى الآتية من أعلى قد فتحت مجالات ومساحات وأعادت تعريف علاقات الملكية سواء بخصخصة الأصول التي تملكها الدولة ونقلها لملكية مستثمرين خاصين أجانب أو مصريين –عادة مقربين للنظام الحاكم– أو من خلال منح ضمانات ضد التأميم ونزع الملكية. ولكن هذا لا يعني أن الفاعلين من فوق كانوا هم الوحيدين أو أنهم كان لهم اليد العليا في تشكيل النسق الاقتصادي المصري في الخمسين سنة ماضية، إذ إن فاعلين عديدين من أسفل اتخذوا مبادراتهم هم بالاستناد إلى علاقاتهم الاجتماعية، وانطلقوا لاحتلال مساحات والاستفادة من فرص أو الاستجابة لتحديات فرضت عليهم جراء التغييرات من أعلى. وتجلت هذه الفعاليات من أعلى ومن أسفل في نسق اقتصادي متباين ومعقد سواء في علاقته بالدولة والتي تثير مسألة الاقتصاد الرسمي في مقابل غير الرسمي وما يقع بينهما في منطقة رمادية ممتدة، أو علاقتهم بالاقتصاد العالمي من حيث القدرة على المنافسة في أسواق التصدير أو في السوق المحلية في مواجهة الواردات، أو في قدرته على النفاذ إلى التمويل بالتعامل مع البنوك والحصول على أراض للاستثمار والمهارات ومن ثم القدرة على تحقيق النمو. في هذا كله، لم تكن تعديلات القوانين واللوائح أو التصديق على اتفاقات التجارة الحرة وضمانات الاستثمار هي العنصر الحاسم في تشكيل النسق الاقتصادي بقدر ما كان تفاعل هذه العوامل مع العلاقات والبنية الاجتماعية للكثير من الفاعلين الذي انضموا لصفوف القطاع الخاص.

مصر وسوق الهابيتوس

مما سبق يمكن استخلاص أن الممارسة الاقتصادية الفعلية سواء في أنشطة الإنتاج أو التبادل بالبيع والشراء وما بينهما لا تقع في فراغ أي في سوق مجرد يتفاعل فيه

الناس مع بعضهم البعض كفاعلين اقتصاديين لا يجمعهم سوى التبادل طبقًا لمعايير نفعية بحتة كالسعر أو جودة المنتجات. إن الواقع -لا في مصر أو الجنوب العالمي فحسب بل في أعتى نظم السوق الحرة وأكثرها انتظاما- يشي بأهمية العلاقات غير الاقتصادية في تشكيل النسق الاقتصادي سواء علاقات اجتماعية كالعلاقات العائلية والشبكات الشخصية أو العلاقات السياسية التي تربط شركات أو رجال أعمال مع السلطة السياسية بشكل رسمي أو غير رسمي -وأحيانا غير قانوني- وتتيح النفاذ إلى معلومات هامة حول الفرص والتحديات والمخاطر. كانت هذه ملاحظة أبداها الأنثروبولوجي المجري البريطاني كارل بولانيي في النصف الأول من القرن العشرين كنقد للتصور المثالي غير الواقعي للسوق الحرة الذي يتبناه الاقتصاديون الليبراليون -ولا يزالون-، والذي يقضي بانتزاع الفاعلين الاقتصاديين في السوق من أي سياق اجتماعي، كأن مدير الشركة أو موظف الائتمان في البنك أو التاجر أو العامل أو المستهلك يخلع علاقاته وهويته الاجتماعية ليدخل في علاقة تبادلية في السوق، وعند الانتهاء يخرج من الساحة المعقمة للسوق الخالية من أي فعاليات اجتماعية وسياسية ليعود إلى عالمه الاجتماعي المعقد.

كان طرح كارل بولانيي يدور حول كون الاقتصاد جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية الأوسع، وهو ما أطلق عليه لفظ تُرجم إلى العربية بالانغماس، أي أن النشاط الاقتصادي عادة ما يكون جزءًا لا يتجزأ من علاقات اجتماعية أوسع. على سبيل المثال، فإن المنشآت المملوكة لعائلات صغرت أم كبرت هي نموذج كلاسيكي لعلاقات اجتماعية تقوم على روابط الدم والمصاهرة تؤسس لتراكم رأس المال التمويلي والمهاري لتخلق فاعلًا اقتصاديًا. ينطبق هذا على مئات الآلاف من الوحدات الاقتصادية متناهية الصغر التي يديرها الحاج فلان وأولاده وعلان وإخوانه وترتان وأخواله، كما ينطبق على العائلات الكبرى التي تملك الشركات العملاقة في مصر كساويرس ومنصور ودياب وغبور. خذ مثالًا آخر بعيدًا عن علاقات الدم والقرابة، مديرو ورؤساء مجالس إدارات الشركات الكبرى والمصارف عادة ما يرتبطون ببعضهم البعض بعلاقات شخصية سابقة ولاحقة على تجاربهم العملية، وتشكل هذه شبكات ذات طابع اجتماعي تمكنهم من معرفة بعضهم البعض

على المستوى الشخصي وربما العائلي وتوفر لهم منافذ لمعرفة المزيد عن شركائهم في الأعمال والاستثمارات، فتجد في العديد من الأحيان رؤساء مجالس إدارات لبنوك يتقلون للعمل لدى زبائنهم السابقين، ويتحولون إلى همزة وصل بين المقرضين والمقترضين. خذ مثالًا ثالثًا لانغماس النشاط الاقتصادي في علاقات اجتماعية أوسع كالتمثيل الكبير للمنتمين لطائفة دينية في قطاعات اقتصادية معينة لأن في الأغلب روابط الدين توفر فضاء اجتماعيًا للشراكة والتبادل الاقتصادي والائتمان.

إن هذه العلاقات والروابط مهمة في عمل الاقتصاد عامة، ولكنها أكثر أهمية في المراحل الأولى للتحرير الاقتصادي ونشأة السوق الحرة وتوسع القطاع الخاص لعدم وجود مؤسسات عامة قوية ومحل ثقة يمكن لها أن تضمن حقوق الملكية الخاصة أو إنفاذ التعاقدات للجميع بحيث ينخرطون بأمان وطمأنينة في الإنتاج والاستثمار –ببساطة عدم تعرض أطراف التبادل للنصب في حال عدم معرفتهم ببعضهم البعض كما يفترض الاقتصاديون الليبراليون– أو حتى تحصيل المعلومات والمعرفة اللازمة بالأسواق والتي تحدد الفرص والمخاطر، وبالتالي تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه قرارات الاستثمار. ولا ينطبق هذا فحسب على القوى الآتية من أسفل (مثل النموذج الأسطوري الحاج عبد الغفور البرعي والذي يوجد منه الكثيرون في الحياة الواقعية) في تشكيل نسق السوق محل الدراسة، بل تنطبق على الآتين من أعلى كذلك، والذين في حالات التحول الاقتصادي –لا في مصر فحسب بل في الصين والهند وشرق ووسط أوروبا وغيرها– انطلقوا من مواقع اجتماعية وسياسية كانوا يحتلونها من قبل لخلق أو تشكيل الفرص الاقتصادية والقواعد التي يعمل بها السوق عادة من خلال علاقات ومعايير غير رسمية. وغير الرسمية هنا لا يعني غياب الدولة أو انعدام وجودها لأن هذا ببساطة غير واقعي، بل في معظم الأحيان تكون القواعد غير الرسمية متداخلة مع القواعد الرسمية ومتفاعلة معها –وفي بعض الأحيان مناقضة لها–. لعل واحدًا من أبرز الأمثلة هو البناء غير المرخص في المدن أو على الأراضي الزراعية، والذي يشكل نحو ٪70 من كتلة العمران في مدينة كالقاهرة طبقًا لبعض التقديرات. لا يمكن فهم هذا بافتراض أن الدولة وممثليها وأجهزة السلطة كانوا غائبين بل إن البناء غير المرخص ارتبط

بشبكات زبونية ورشاوي يتم دفعها على المستوى المحلي –حيث الفساد للركب على رأي زكريا عزمي– ويتم توصيل الكهرباء والمياه والمرافق الأخرى للوحدات غير القانونية كرشاوٍ في مواسم الانتخابات من أعضاء نافذين في الحزب الحاكم – بل ربما كان هؤلاء هم أنفسهم مستثمرين في البناء غير المرخص بالاعتداء على الأراضي الزراعية أو الأراضي المملوكة للدولة. إن القواعد والممارسات غير الرسمية –قانونية كانت أو غير قانونية أو بين بين– هي نمط تفاعل مع سلطة الدولة لا نمط تفاعل في غياب الدولة. هكذا يجب أن يفهم النسق الاقتصادي من منظور الاقتصاد السياسي والاجتماع الاقتصادي بشكل تفاعلي مركب فيه الاقتصادي يأخذ شكله وأبعاده من العوامل الاجتماعية والسياسية المحيطة.

نميل هنا إلى فهم النسق الاقتصادي الناتج عن التحول في مصر في الخمسين سنة الماضية باستخدام أداة تحليلية لواحد من أعمدة الاجتماع الاقتصادي من الجيل التالي على كارل بولانيي وهو السوسيولوجي الفرنسي الشهير بيير بورديو، والذي طور مفهومًا مركزيًا وهو الهابيتوس Habitus كوحدة تحليلية للمجتمع ككل بشكل حركي وتفاعلي. جرت العادة في الكتابات العربية المستندة إلى بورديو والمترجمة لأعماله أن يتم تعريب ذلك المفهوم كما هو «هابيتوس»، وفي أحيان أقل ذهب البعض إلى ترجمة هابيتوس إلى «سمت» أو «عادة». ويقصد بورديو هنا أن الأفراد في مجتمع ما لا يوجدون في عزلة عن غيرهم بل يعرفون عالمهم من خلال التنشئة، والتي يكتسبون من خلالها عادات روتينية وممارسات داخل العائلة أو المجموعة التي ينتمون إليها والمجتمع ككل من خلال مؤسسات كالمدارس والجامعات وغيرها، وأن هذه التجارب المبكرة تحدد مواقعهم في البنية الاجتماعية كما تشكل فهمهم للواقع وقدرتهم على تأويله ومنح أحداثه ورموزه معانى، هي بدورها تتفاعل مع مواقعهم وغالبًا ما تؤدي إلى إعادة إنتاجها أو تغييرها بشكل نسبي وتدريجي من جيل لآخر. خذ مثالًا أوليًا من بيئتنا المصرية العامرة: توريث المهن التي تتطلب مهارات عالية كالطب والصيدلة يعكس من ناحية الموقع الموضوعي الطبقي الذي يحتله ابن الطبيب، والذي يتيح لوالده أو والدته أن تدفعه دفعًا نحو المراكز المتقدمة على الدفعة من خلال الروابط والعلاقات الشخصية والعائلية التي تربطهم بالزملاء

والأصدقاء والأقارب في مواقع هامة بالجامعة أو بوزارة الصحة، ولكن لا يأتي هذا من خلال الموقع فحسب بل يتدخل قلبًا وقالبًا مع ما يسميه بورديو برأس المال الاجتماعي والثقافي، والممثل في الدرجة العلمية كالدكتوراه أو الزمالة من جامعة في الخارج أو الاسم اللامع للطبيب(ـة) الأب/ الأم في الحياة الطبية وربما الحياة العامة. إن كل هذه العوامل تجتمع لترفع من فرص أن يصبح ابن/ـة الطبيب/ ـة طبيبًا هو الآخر. في كثير من الأحيان لا يتوقف الأمر على الواسطة الفجة أو ما يسمى بـ«الكوسة» بل كثيرًا ما يكون الجيل التالي من أبناء وبنات الأطباء على نفس درجة الكفاءة وربما أفضل. وفي المقابل قد يصبح ابن الجنايني طبيبًا، ولكن فرص تحقق ذلك أضعف بمراحل لافتقاده لأغلب رأس المال الاجتماعي والثقافي ما يجعله أقرب لإعادة إنتاج وضع أبيه كجنايني في أغلب الأحوال.

إن القول بأن نسق السوق في مصر يعكس الهابيتوس الذي يميز فاعلي السوق الآتين من أعلى ومن أسفل على حد سواء هو قول ينطلق من أسس الاجتماع الاقتصادي، والتي ترى أن السوق الحرة مسألة نسبية تقتضي أن تكون هناك درجة من التنافس وأن يكون ذلك من خلال آليات الأسعار النسبية، وسوق الهابيتوس يجمع بين وجود السعر كملمح رئيسي لوجود السوق بين فاعلين ينتجون ويتبادلون السلع والخدمات بقصد تحقيق الربح بشكل متكرر، وبين العلاقات والبني (جمع بنية) الاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تشكل وتؤطر المعاملات في السوق وتمكن من أنشطة الإنتاج والتبادل والاستهلاك وتقيدها في الوقت نفسه بحدود يصعب تخطيها. ففي بعض الأحيان يعتمد أحدهم على أسرته المقربة لجمع رأس مال صغير يبدأ به عملًا خاصًا، وقد يعتمد على علاقات كونها أثناء تأدية الخدمة العسكرية أو مع أبناء أو بنات للجيران تربى معهم ما يتيح درجة من الثقة لجمع المال وتوظيفه وتقاسم الربح أو الخسارة ما يسمح بنشأة السوق وتوسيعه. ولكن في الوقت نفسه، قد تكون هذه الروابط سببًا في وضع حدود للتوسع والنمو، وهو ما تجده في تجار أو مقدمي خدمات يقعون أسرى لعلاقات اجتماعية ثرية قائمة على الثقة المتبادلة والتضامن، ولكنها تضعهم في دوائر مغلقة لا يستطيعون الخروج منها. لعل مثالًا بارزًا لهذا هو إيجار الشقق، ففي ظل ضعف المؤسسات القانونية والقضائية اللازمة

لإنفاذ العقود يفضل الكثير من ملاك الشقق السكنية أن يؤجروها لأقارب لهم أو لمعارف أو لمعارف معارفهم بما يقلل من خطر النزاع أو مخاطر النصب بأن يمتنع المستأجر عن الخروج بعد انتهاء العقد أو يغير العداد باسمه ليبدأ منازعة حول حقوق الملكية. في مقابل ضمان حقوق الملكية في الشقة تضيع فرص في صورة إيجار أعلى يمكن أن يدفعه أناس لا يعرفهم مالك الشقة -وإن بمخاطرة أكبر في ضوء ضعف المؤسسات العامة أو عدم الثقة في أدائها-. وقد يكون الأمر أفضل نوعًا ما لشخص له أقارب في الشرطة بما يمكنه من تحريك أجهزة إنفاذ القانون في حال الاعتداء على حقه، ولكن رأس المال الاجتماعي هذا لا يتوفر للجميع كما نعرف. في كلتا الحالتين، تسمح العلاقات الاجتماعية هنا بفرص لإنتاج السلع والخدمات وتبادلها في ضوء ضعف المؤسسات العامة أو غياب المعرفة والمعلومات ذات المصدقية والضرورية لاتخاذ قرارات بالتبادل أو بالاستثمار، ولكنها في الفعل نفسه تضع قيودًا وحدودًا على الفرص المتاحة ومن ثم مساحة السوق واتساعه. من الزاوية السوسيولوجية والتاريخية، لا يقع الاهتمام الرئيسي على أثر هذا النسق على فعالية السوق وقدرته على العمل بل ينصب التركيز على الكيفية التي نشأ بها هذا النسق من الأصل، أي الأصول الاجتماعية والسياسية التي شكلت النسق الاقتصادي في مصر منذ الانفتاح. وهذا هو ما سنفعله في الفقرة التالية.

كيف نشأ سوق الهابيتوس في مصر؟

شكلت عوامل عديدة النسق الاقتصادي في مصر طيلة نصف القرن الماضي، لم يكن تفاعلها دائمًا متوافقًا أو متسقًا، إذ إن هذه العوامل لم تنشأ جميعها عن تصميم واعٍ أو هادف من الدولة أو النظام الحاكم أو منظمات التمويل الدولي بقدر ما تشكلت وتطورت في سياق عمليات طويلة الأجل ارتبطت بالأزمات المالية المزمنة التي ضربت الدولة منذ السبعينيات وسياسات التحرير الاقتصادي التي تبنتها الدولة بضغط من منظمات التمويل الدولي، بالإضافة إلى النمو السكاني والهجرة من الريف إلى المدن والهجرة الكبرى إلى الدول العربية النفطية وما تبع هذا من تدفقات هائلة لتحويلات العاملين بالخارج تم ذكرها في الفصل السابق، وما ارتبط بهذين

العاملين من نمو الاستهلاك المحلي وتطوره في الكم والكيف. وعلى نفس المنوال، كان انكماش القطاع العام والتحرير الاقتصادي في بعض القطاعات قد خلق مساحات للتوسع خاصة في أنشطة تجارية وخدمية. وبالتزامن مع تراجع نصيب الزراعة في الناتج المحلي ونمو نسبة السكان في المناطق الحضرية –بما في ذلك المناطق الريفية التي تحولت إلى حضر من الناحية الفعلية– ومع تراجع نصيب القطاع العام في الناتج والتوظيف جذبت قوى السوق أعدادًا متزايدة من المصريين سواء من خلال العمل بأجر أو بالتوظيف الذاتي أو العمل بالتجارة والسمسرة أو بتوظيف آخرين في وحدات يملكونها ويديرونها. في هذا السياق، لم يكن النفاذ للفرص الاقتصادية متكافئًا على الإطلاق بما في ذلك الأصول الحكومية المعروضة للبيع أو الخصخصة أو الحصول على تصاريح ورخص أو عقود توريد حكومية إذ كان هناك تفضيل غير رسمي لصالح فئات محدودة ومحددة من المحاسيب المقربين سياسيًا من النظام الحاكم بحزبه الوطني وأجهزته الأمنية أو أسرة مبارك الحاكمة أو شبكات داخل البيروقراطية متداخلة من قبل القطاع الخاص. وقد حظيت هذه الملامح التي كونت جزءًا معتبرًا من القطاع الخاص الكبير في مصر منذ الثمانينيات باهتمام أدبيات الاقتصاد السياسي، ونتج عنها العديد من الكتب والمقالات والأوراق البحثية. ومما لا شك فيه أن شبكات المحسوبية والفساد التي ربطت الدولة ببعض فاعلي القطاع الخاص في مصر كانت طريقًا أساسيًا لمراكمة الثروات الخاصة، ومن ثم خلق إطار سياسي لنشأة اقتصاد خاص لا يتمتع فيه الفاعلون جميعًا بنفس الحقوق والفرص.

ولكن ما غاب عن هذه الأدبيات أن هناك شركات ومنشآت اقتصادية خاصة قد نمت وتوسعت في الوقت نفسه دون أن تكون جزءًا من نفس شبكات المحسوبية، ناهيك عن الحضور الكبير للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في قطاعات حيوية كالمقاولات وتجارة الجملة والتجزئة. ينم هذا عن وجود أدوات وقنوات للتراكم الخاص بعيدًا عن العلاقات المقربة بالسلطة السياسية، فإن هؤلاء إما تمكنوا من البقاء وفي بعض الأحيان النمو والتوسع بدون أن تتعرض الأصول التي يملكونها لنهب واسع النطاق كفيل بإخراجهم من السوق بالكامل، وكان هذا عادة من خلال التكيف مع واقع مؤسسي سيئ والتأقلم مع متطلبات الفساد أو عدم الكفاءة

باعتبارها بنودًا غير رسمية في تكلفة أداء العمل في مصر يمكن التعايش معها أو حتى تطويعها. ولعل أبلغ دليل على هذا حجم النشاط الاقتصادي الهائل الذي تمكن المحسوبون على قوى الإسلام السياسي - خاصة الإخوان المسلمون- من تأسيسه وتوسيعه خلال حكم مبارك الطويل رغم خصومتهم مع النظام الحاكم، وتعرضهم لموجات من المصادرة وتجميد الأرصدة كتلك التي حدثت في 1992 و2006 حتى تلك القاضية بدءًا من 2013. وعلى نفس الشاكلة يمكن لنا أن نفهم قصة التوحيد والنور كتجل تجاري ضخم لمكونات من الحركة السلفية، لم تكن تدور في فلك الدولة بل كان لها فضاء اجتماعي وسياسي خاص بها مكنها من التمويل والتشغيل والتوزيع والتعايش مع مخاطر تحرك النظام ضدها بين الفينة والأخرى. ونفس الأمر ينطبق على رجال الأعمال والتجار المنتمين لأقليات دينية كالأقباط فنجاح الكثير منهم في النمو وتكوين سمعة طيبة في السوق في بعض القطاعات في نفس الفترة حدث على الرغم من التوتر الطائفي وتحيز أجزاء من البيروقراطية الحكومية ضد أعضاء الأقليات. كل هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الهابيتوس الذي حظي به بعض الأفراد المنغمسين في مجموعات اجتماعية مكنهم من احتلال مواقع وانتهاز فرص في الأسواق التي نشأت عن التغيرات السياسية والديمغرافية، وأن المحصلة النهائية للنسق الاقتصادي لم تشكلها الدولة بمفردها بل بالتفاعل مع عدد هائل ونوعيات متعددة من الفاعلين المجتمعيين.

وحتى في أوساط بعض كبريات الشركات المملوكة لرجال أعمال أو عائلات نجد أن غالبهم كانت له مصادر خاصة لمراكمة رأس المال بعيدة كليًا أو جزئيًا عن السلطة السياسية. استفاد كثير منهم من برامج تحفيزية كالحماية الجمركية وغير الجمركية أو الإعفاءات الضريبية، ولكن لم يكن التوزيع هنا قائمًا بالضرورة على أسس سياسية تميزهم كأفراد أو عائلات. ولعل من أبرز الأمثلة على هذا مجموعة العربي والمعروفة تاريخيًا بتوشيبا العربي فالحاج محمود العربي وأخواه كونوا رأسمالهم من التجارة في الأدوات المكتبية ثم الأجهزة الإليكترونية ما بين الستينيات والسبعينيات، ثم اتخذوا قرارًا بالانتقال نحو التصنيع مستفيدين من برامج تحفيزية للمنتجين المصريين بالشراكة مع شركات أجنبية كبرى، وفي حالتهم كان عملاق الصناعة الياباني توشيبا هو هذا

الشريك. وشيئًا فشيئًا تمكن إخوان العربي من ترسيخ أقدامهم في التصنيع والتفرع رأسيًا وأفقيًا مؤسسين مجموعة مملوكة عائليًا تهيمن على نصيب كبير من السوق المصرية دون أن يرتبط هذا بعضوية الحزب الحاكم أو بالانضمام لكتلته البرلمانية. يشير هذا المثال إلى وجود مساحة مستقلة نسبيًا للاقتصاد عن السياسة -وإن كانت محدودة جدًا على النحو الذي جعل من مجموعة العربي أمثولة ومعجزة إلى حد كبير إذ إنه من النادر أن نجد في القطاع الخاص المصري انتقالًا ناجحًا من التجارة إلى التصنيع أو النمو من حجم أعمال متناهي الصغر ممثلًا في دكان في الموسكي في الستينيات إلى مجموعة صناعية توظف نحو عشرين ألف عامل في الوقت الراهن-. وينطبق الأمر نفسه على فاعلين كبار آخرين مثل مجموعة السويدي إليكتريك، والتي بنت على أعمال التجارة رجوعًا إلى ثلاثينيات القرن العشرين وروابط عائلية تمتد إلى المملكة العربية السعودية لتنشئ مجموعة هي الأكبر في إنتاج وتوزيع الكابلات في مصر والشرق الأوسط وإفريقيا. ولم يلعب أي من أفراد العائلة دورًا سياسيًا أو حتى في الحياة العامة بحيث يمكن تطبيق نموذج المحاسيب عليهم. إن الواقع يقول إنهم قد أصبحوا متنفذين سياسيًا بعدما راكموا رأس مال خاص شديد الضخامة واحتلوا موضعًا جوهريًا في قطاعات الطاقة والتشييد وليس العكس. ويمكن جر نفس المثال على عائلة منصور، وهي ثاني أغنى عائلات مصر بعد ساويرس. بنى آل منصور على عمل أبيهم بتجارة القطن والراجع إلى أربعينيات القرن العشرين، واستفادوا من المساحات المتاحة بعد الانفتاح للحصول على توكيلات من شركات كبرى في الولايات المتحدة وأوروبا بدءًا من فيليب موريس للسجائر ومرورًا بشيفروليه وكاتربيلار وانتهاء بماكدونالدز. ويمكن تفسير نفوذهم السياسي في آخر عقد من عقود مبارك -والذي انعكس على قدرتهم على النفاذ غير المتكافئ لأصول مثل الأراضي في حالة بالم بيلز عندما كان شريكهم وابن عمهم محمد المغربي وزيرا للإسكان- يمكن تفسيره بما كان لهم من وزن اقتصادي من قبل أي أن هؤلاء قد أصبحوا محاسيب بحكم وزنهم الاقتصادي الكبير أصلًا، من باب إن البحر يحب الزيادة.

وبعيدًا عن الشركات الكبيرة فإن المساحات التي خلقتها تغييرات السبعينيات والثمانينيات سمحت بدور نشط للكثير من المنشآت الصغيرة -ومتوسطة الحجم

بدرجة أقل- خاصة في قطاعات كالبناء والمقاولات وتجارة الجملة والتجزئة بما لا يتماشى قط مع التركيز أحادي البعد تقريبًا على علاقات المحسوبية والقرب من السلطة، وبما يؤكد الملاحظات السابقة عن وجود مصادر خاصة مستقلة للمراكمة في مصر في مجال اقتصادي مستقل نسبيًا عن السلطة تمكن الفاعلون فيه من التكيف مع تدني مستويات المؤسسات العامة واستشراء الفساد بدلًا من الاستفادة منها. يتجلى هذا في قطاع البناء والمقاولات، فتذكر جليلة القاضي أن التوسع غير الرسمي أو غير المخطط له (العشوائي يعني) في المدن الكبرى خاصة القاهرة اعتمد على مقاولين صغار نشطوا في البناء غير القانوني على الأراضي الزراعية، وأن هؤلاء قد أمدوا نحو 70٪ من المهاجرين القادمين من الريف (بمتوسط 350 ألف نسمة سنويًا في السبعينيات) بوحدات السكن التي يحتاجونها.

والحق فإن هناك حالات لمحاسيب تمكنوا من النفاذ بشكل غير متكافئ إلى أصول إنتاجية ضخمة سواء من خلال صفقات خصخصة لشركات مملوكة للدولة شابها الكثير من الفساد أو على الأقل عدم الشفافية وغياب المحاسبة أو بالحصول بأسعار مخفضة على أراض مملوكة للدولة. ولكن من المثير للانتباه أن كثيرًا من هؤلاء المحاسيب تحولوا لفاعلين اقتصاديين استخدموا هذه الأصول لإنتاج وتوزيع قيم اقتصادية والانخراط في نشاط اقتصادي في السوق المحلية أو بالتصدير. أي نعم كثيرًا ما اختلط هذا بممارسات احتكارية أو بالحصول إلى أوجه دعم أو حماية مخصصة لهم بحكم نفوذهم السياسي إلا أن المهم أنهم لم يكونوا فحسب لصوصًا استولوا على الأصول لمراكمة ثروات خاصة دون متابعة هذا بالانخراط في أي نشاط على غرار حسين سالم على سبيل المثال، والذي يمكن القول إنه كان لصًا بامتياز لم يستخدم نفوذه السياسي ليعمل بأي نشاط إنتاجي بقدر ما راكم ثروة خاصة حولها للخارج أو أبقاها في صورة أراض للمضاربة والسمسرة. خلافًا لهذا، نجد أمثلة كـ«النساجون الشرقيون» ومؤسسها محمد فريد خميس، والذي كان من محاسيب نظام مبارك ورجالات الحزب الحاكم منذ السبعينيات، وكم أفاده هذا في النفاذ لفرص لم تكن متاحة لغيره. ولكنه تحول في خضم هذا إلى منتج ومصدر للمنسوجات والسجاد بالأخص للولايات المتحدة الأمريكية. وكذا الحال مع

منتجي السيراميك الذين استفادوا من برامج دعم الطاقة في عهد مبارك، وتداخل هنا نفوذهم السياسي مع وزنهم الاقتصادي، ولكنهم تحولوا لفاعلين اقتصاديين يعملون في ظروف تنافسية وإن كانت مقيدة –علمًا بأن السوق الحرة التنافسية لا توجد في أغلب الأحيان في الواقع– وإلا ما كانت الشركات العالمية الكبرى محتلة مواقع احتكارية أو شبه احتكارية مثل فيس بوك وأمازون وعلي بابا وكارتيلات استخراج البترول والغاز والصيدلة والدواء. وينطبق كذلك على بعض المطورين العقاريين الكبار الذين استفادوا من عضوية الحزب الوطني أو القرب من عائلة مبارك للحصول على مساحات شاسعة من الأراضي لم تكن متاحة لغيرهم، ولكنهم تحولوا إلى فاعلين كبار للسوق –غير متكافئ بالطبع– ولم يكونوا فحسب سماسرة أو لصوصًا من أصحاب الضربة أو الكبسة الواحدة. يمكن القول –إعمالًا لمدخل الهابيتوس التحليلي– أن شبكات المحسوبية هذه كانت هي الحاضنة الاجتماعية السياسية لميلاد فاعلين اقتصاديين.

يقودنا هذا إلى درس تاريخي حول أسس المراكمة الخاصة –خاصة شديدة الضخامة– والتي عادة ما تكون سياسية عن طريق السلطة التي تسبغ حقوق الملكية الخاصة للبعض باستبعاد الآخرين. يقول الأديب الشهير دو بلزاك: «وراء الثروات الكبرى جرائم كبرى.» وليس هذا في حالة مصر المعاصرة فحسب عندما يتدخل النفوذ السياسي في إحداث المراكمة الخاصة إنما يمتد تاريخيًا إلى نماذج السوق الحرة كالولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كان آباء التصنيع الثقيل والتمويل في بورصة نيويورك يعرفون باسم «البارونات اللصوص» تدليلًا على أصول الثروات التي راكموها، أو تاريخ الشركات الاستعمارية في بريطانيا وفرنسا وهولندا والتي جمعت بين وظائف الدولة بامتلاكها لجيوش وأساطيل عسكرية بجانب مهامها التجارية، وكانت تؤمن لنفسها أوضاعًا احتكارية بقرارات من الملوك أو البرلمانات في مراكز الإمبراطوريات الأوروبية، ناهيك عن ألمانيا واليابان ثم كوريا الجنوبية كحالات للتصنيع المتأخر الذي قادته مؤسسات الدولة في المقام الأول، وهذا هو الوضع حاليًا في بلدان كالصين والهند إذ إن بعض كبار الفاعلين الاقتصاديين قد راكموا رؤوس أموالهم بفضل علاقاتهم السياسية. إن قصة التحول

الرأسمالي لم تكن أبدًا قائمة على المعايير الأخلاقية التي يدعي البعض أنها تميز السوق الحرة كتكافؤ الفرص والنفاذ المتساوي دولة الحق والقانون لجميع المواطنين، إذ إن هذه الملامح لم تتشكل تاريخيًا إلا في مراحل متأخرة، ولم تأخذ شكلها الحالي في أمريكا الشمالية وشمال غرب أوروبا إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين. ولعله ليس غريبًا أن يكرر الاقتصاديون الليبراليون ومن لف لفهم على اليمين أساطير لا تمت للحقائق والوقائع التاريخية بصلة حول الأسس الأخلاقية للسوق الحرة بحكم الانتماء الأيديولوجي والإيمان شبه الديني بحلاوة السوق وجماله للفرد والمجتمع. ولكن ما نجده غريبًا بعض الشيء هو هوس بعض اليساريين بوصم الرأسمالية أخلاقيًا بالتركيز على جوانب استخدام السلطة في تأكيد حقوق الملكية والتمييز من ثم ضد الطبقات المستغَلة (بفتح الغين)، وهو أمر معلوم بالضرورة أصلًا، ولا يضيف شيئًا إلى فهم عمل النظام الرأسمالي بغية تغييره أو حتى التخلص منه.

لم تكن مصر استثناء قط فيما يتعلق بالدور المنشئ للهابيتوس في تشكيل أبعاد ومحتويات النسق الاقتصادي للسوق، بل إن هذا تحديدًا هو ما نجده في بعض الحالات الأكثر نجاحًا في التحول الرأسمالي في الجنوب العالمي خاصة في آسيا خلال نفس الفترة تقريبًا. إن نماذج مثل الصين والهند وفيتنام كما استعرض الفصل السابق تظهر أن المؤسسات الرسمية التي يفترض الاقتصاديون ضرورة وجودها حتى تنشأ سوق حرة قادرة على البقاء والنمو قد ظلت ضعيفة سواء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الخاصة أو إنفاذ التعاقدات أو مستويات الثقة في نزاهة وكفاءة المؤسسات الرسمية الضابطة للاقتصاد أو القضاء عند التنازع. ورغم هذا فإن قدرة هذه الاقتصادات لا فحسب على توليد النمو بل وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والمنافسة في سلاسل القيمة العالمية كلها كشفت عن أن الأنساق الاقتصادية الناشئة في هذه البلاد -وقد تتعدد داخل البلد الواحد من إقليم لآخر كما في الصين والهند نظرًا لضخامة المساحة والسكان- قد نتجت عن ظروف اجتماعية وسياسية محلية خلقت أطرًا مؤسسية أغلبها غير رسمي مكنت من عمل الأسواق ونموها. تعددت الترتيبات وطرق العمل، ولكنها من الزاوية الوظيفية أدت إلى محصلة متقاربة، وهي تنسيق الأنشطة الاقتصادية بما يسمح بالإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك

للسلع والخدمات بين فاعلي السوق المختلفين. ويقصد بالتنسيق هنا وجود قواعد ومعايير معبر عنها في آليات -أغلبها ذو أصول اجتماعية وثقافية وسياسية غير رسمية- سمحت بإنتاج وتوزيع القيم الاقتصادية على نطاق كبير رغم غياب مؤسسات عامة فاعلة وكفئة لإنفاذ التعاقدات أو إتاحة المعلومات الأساسية لعامة الفاعلين الاقتصاديين.

ولكن هل يضع نسق الهابيتوس مصر في مصاف هذه الأسود والنمور الآسيوية؟ قطعًا لا. لقد أسهب الفصل السابق وأطنب في مثالب ونواقص التجربة التنموية في مصر مقارنة بشرق آسيا وجنوبها الشرقي. إن الهابيتوس المنشئ للسوق ما هو سوى آلية تحليلية لنشأة الأسواق وتوسعها في ظل غياب المؤسسات العامة اللازمة لذلك أو ضعفها الشديد. ولكن هذا لا يعني أن نسق سوق الهابيتوس هذا واحد في جميع دول الجنوب العالمي بل هو بحكم تعريفه غاية في المحلية ومن ثم في الاختلاف والتباين. في جميع هذه الأحوال، يتيح الهابيتوس تنسيق قوى السوق للعرض والطلب. وقد حدث هذا في مصر، وهذه هي القصة التي رويناها عن توسع القطاع الخاص وجذب قوى السوق للملايين من المصريين بشكل أو بآخر حتى أصبحت مصر بعيدة عما كانت عليه قبل الانفتاح، وإن لم تصل إلى محطة السوق الحرة التي ينتظرها الاقتصاديون الليبراليون عندها. ولكن بقدر ما أتاح نسق الهابيتوس هذا تنسيق قوى السوق -غالبًا بأدوات غير رسمية وفي حواضن اجتماعية كثيفة وعميقة-، فإنه في الحالة المصرية لم يضمن تنسيق التنمية مع الدولة على غرار ما حدث بصور وبدرجات مختلفة في شرق وجنوب شرق آسيا. ففي هذه الحالات، كان شق رئيسي من النسق الناشئ يتيح درجات ما من التنسيق بين فاعلي القطاع الخاص وبين أجهزة الدولة المركزية أو المحلية للدفع في اتجاهات معينة سواء بالاستثمار في قطاعات بعينها أو رفع القدرة على المنافسة في أخرى. ويمكن القول إن هذا تحديدًا هو ما لم يحدث في مصر على أي نطاق واسع خاصة بين الدولة والقاعدة العريضة من المنشآت الخاصة التي احتلت أغلب المساحات الاقتصادية التي خلقتها العوامل المختلفة بعد انطلاق الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات من القرن العشرين. فكانت المحصلة النهائية هي نشأة نسق ما من السوق ولكنه نسق لا يحقق التنمية على المدى البعيد.

اقتصاد سوق بلا تنمية

تركز نسق سوق الهابيتوس الذي نشأ في مصر في الخمسين سنة الماضية في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة، ويقصد بالقيمة المضافة هنا قدر التغير الذي يطرأ على سلعة أو خدمة من نشاط المنتجين المحليين. على سبيل المثال، انظر إلى صناعة السيارات في مصر، تجد أن أغلى ما في السيارة -أي المكونات ذات القيمة المضافة الأعلى بحكم المحتوى التكنولوجي والعلمي فيها- هو الموتور، والذي يتم استيراده كما هو من اليابان أو من كوريا الجنوبية أو من ألمانيا، بينما ينحصر دور المنتج المصري في تجميع الموتور وإنتاج المكونات الأقل قيمة في السيارة كالزجاج. في هذه الحالة، يكمن التحدي في رفع القيمة المضافة التي ينتجها المصريون. نجحت آليات الهابيتوس المذكورة في أول الفصل في تأمين دور كبير للقاعدة العريضة من القطاع الخاص في أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة سواء التجارة (الجملة والتجزئة)، وهي بحكم التعريف أنشطة تقوم على التوزيع. إن التجارة الوساطة والسمسرة وغيرها توسع من السوق وتدخل المزيد من الفاعلين للتبادل بلا شك، ولكن إذا اقتصر دور الفاعلين المحليين على توزيع سلع مستوردة على سبيل المثال فإن القيمة المضافة تكون منخفضة جدًا بما لا يدع مجالًا لخلق الكثير من القيمة على مستوى الاقتصاد ككل. وينطبق هذا تمامًا على التوسع في قطاع البناء والمقاولات والتشييد، والذي هو قطاع يخلق النمو بحكم ارتباطه بالعديد من الصناعات المغذية كالأسمنت والطوب والألمنيوم والحديد والصلب والكابلات والزجاج وغيرها كما يخلق العديد من فرص العمل، ولكن القيمة المضافة في بناء وحدات أسمنتية للسكن عادة ما تكون منخفضة، علاوة على أنها لا تساهم في زيادة الصادرات ولا تخفيض الواردات لأن الوحدات المبنية لا يمكن تحريكها بالاستيراد أو بالتصدير، كما أن أغلب العمالة في هذه القطاعات هي عمالة مؤقتة وغير ماهرة وبالتالي متدنية الدخل وظروف العمل.

في المقابل فإن الصناعات والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة نسبيًا كالإسمنت والحديد والصلب أو الخدمات المالية والاتصالات هي في أغلبها كثيفة رأس المال بمعنى أنها لا تستلزم الكثير من العمال لأنها إما تعتمد على الماكينات أو على عدد

محدود من العمالة الماهرة جدًا، ولكن القليلة في العدد، أو تعتمد على الاستخدام الكثيف للطاقة. وكانت المحصلة هي أن الجزء الأكبر من القطاع الخاص المصري قد نما داخل قطاعات وأنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة تعتمد على العمالة غير الماهرة، كما كان أغلب هذا القطاع الخاص مكونًا من وحدات متناهية الصغر إما توظف شخصًا واحدًا أو شخصين أو على الأكثر خمسة، والأهم من كونها صغيرة جدًا هو أن أغلبها لم يشهد نموًا لا في حجم الأعمال أو الموظفين أو رأس المال. تظهر أوجه النقص هذه في نسبة المنشآت الخاصة التي تعمل بشكل غير رسمي، إذ إن اللارسمية في النشاط الاقتصادي عادة ما تجتمع مع مستويات متدنية جدًا من رأس المال والتوظيف وحجم الأعمال بما يسمح لهذه الوحدات بالعمل دون أن تظهر على رادار الأجهزة الرسمية، ولكن في الوقت نفسه فإن هذه المنشآت نفسها صغيرة جدًا لدرجة أن لا أمل لها في الحصول على تمويل من البنك أو التعامل خارج دوائر محلية ضيقة. في 1998 قدر الإحصائيون نسبة المنشآت الخاصة التي تعمل بشكل غير رسمي بـ83.5٪ مقارنة بـ82.2٪ في 1988. وقد ارتفعت النسبة إلى 85٪ في 2006، وهو مؤشر عام على أن القاعدة العريضة من القطاع الخاص في مصر طيلة نحو عشرين سنة من التحول الرأسمالي ظلت غير رسمية، ويعني هذا تواضع نمو هذه الوحدات متناهية الصغر إلى منشآت صغيرة أو متوسطة. نجد أن القسم الأعظم من منشآت القطاع الخاص الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر لا تتعامل مع القطاع المصرفي، وتعتمد بديلًا عن هذا على آليات غير رسمية للتمويل إما بالاعتماد على ما تحققه من أرباح أو بالاستناد إلى شبكات عائلية أو أدوات كالجمعيات بين الأصدقاء والمعارف ومعارف المعارف. وهذه الآليات التمويلية قد تمنحها القدرة على البقاء، ولكنها قطعًا لا تتيح تنمية رأس المال أو المهارات، وبالتالي الصعود من قاع السوق إلى وسطه. ويكامل هذه الصورة البائسة أن نحو 80٪ من العمالة في القطاع الخاص هي غير رسمية أي بلا عقود أو بعقود مؤقتة وبدون تأمينات اجتماعية، وتتماشى اللارسمية مع انخفاض المستوى المهاري المطلوب وتدني ظروف العمل وبطبيعة الحال الأجور ومن ثم الدخول. إن هذا الجمود لدى الجزء الأكبر من القطاع الخاص في مصر يكشف لنا الكثير عن كيف أن نسق السوق الذي

نشأ في مصر لم يكن تنمويًا بالقدر المأمول أو بما كان يمكن أن يتحقق مقارنة بحالات أخرى في الجنوب العالمي، وخاصة في شرق وجنوب شرق آسيا.

طالما كانت مقاربة الدولة في مصر لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي قانونية أو تنظيمية عن طريق تقليص الإجراءات -أو الادعاء بهذا- وتشجيع المنشآت على التسجيل والحصول على الرخص والتصاريح الضرورية واستصدار بطاقات ضريبية لها، وكأن المسألة تكمن في الالتزام بالقواعد الرسمية من عدمه، بينما يظهر الإشكال في ضعف فرص نمو وتوسع القاعدة العريضة من القطاع الخاص ما يجعل غير الرسمية هو أساس عملها اليومي وليس فحسب جوهر علاقتها بالدولة. يشير هذا إلى مأزق سياسي -تجلياته قانونية وتنظيمية ولكنها ليست أساسه- وهو أن الدولة في مصر لم تملك قط القدرات المؤسسية اللازمة للتفاعل الإيجابي مع مئات الآلاف من فاعلي القطاع الخاص بما يتيح لهم النفاذ إلى رأس المال التمويلي (القروض) والثابت (كالأراضي) والبشري (مثل مهارات العمالة وكذلك الإدارة والمحاسبة لأصحاب المنشآت). قدر فريدريك شنايدر وماي حسن حجم الاقتصاد غير الرسمي بنحو 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري في 2013، وهي نسبة اعتبروها ضخمة، ويشير الاقتصاد غير الرسمي إلى جملة التعاملات النقدية التي لا ترصدها أجهزة الدولة لأنها لا تتم طبقًا للقواعد القانونية الرسمية. وثم ارتباط إحصائي لا تخطئه العين بين ارتفاع حصة المعاملات غير الرسمية وبين تدخل الناتج المحلي الإجمالي، أي بين غياب التنمية واللارسمية، رغم أن العلاقة السببية غير محسومة بعد ولكننا نعرف أن الاثنين يأتيان معًا.

كان افتقاد الدولة في مصر في الخمسين سنة الماضية للقنوات المؤسسية ومن ثم الأدوات اللازمة للتفاعل مع القاعدة العريضة من القطاع الخاص ببناء قدرات تلك المنشآت بشكل تنافسي في القطاعات كثيفة العمالة سببًا أساسيًا للفشل التنموي الملاحظ، اقتصاديًا وكذلك اجتماعيًا. اقتصرت قصص النجاح الجزئية في المقابل على التفاعل بين الدولة ورأس المال الخاص الكبير في بعض القطاعات. فعلى الرغم مما شاب التداخل بين السلطة والثروة من تضارب للمصالح وفساد ومحسوبية إلا أن ذات هذه الشبكات أتاحت بعض القدرة على تنسيق تدخلات تنموية من جانب

الدولة، وإن ظل تأثيرها الكلي متواضعًا وغير قادر على توليد التنمية بالقدر الكافي على المدى البعيد وبشكل يمتد لأغلب السكان. يحضرنا هنا مثالان في زمن مبارك: الأول هو تنمية قطاع السياحة خاصة الساحلية في البحر الأحمر وسيناء، والذي اعتمد على إتاحة قروض وأراض منخفضة التكلفة لمستثمرين خاصين –أغلبهم ذوي صلات سياسية بالنظام الحاكم أي محاسيب- بالنظر إلى الأرقام نجد أن هناك قصة نجاح إذ استحوذت سياحة الشواطئ على 59٪ من السائحين الأجانب و72٪ من الليالي السياحية في 2003 فيما شهد قطاع السياحة تزايدًا هائلًا في عدد السائحين الوافدين من 2.87 مليون في 1995 إلى 5.12 مليون في 2000 ثم 8.24 و14.05 مليون في 2005 و2010 على الترتيب. وتزامن هذا مع تضاعف الغرف الفندقية –بالأساس في البحر الأحمر وسيناء- نحو ثلاث مرات من 52 ألفًا في 1992 إلى 144 ألفًا في 2005. ويندرج تحت نفس المثال علاقة حكومة أحمد نظيف في آخر عقد من حكم مبارك بالمصدرين الصناعيين، فكثير من هؤلاء كانوا من المحاسيب، أعضاء في الحزب الوطني ومقربين من جمال مبارك، علاوة على ارتباطهم بعلاقات صداقة وزمالة وقرابة فيما بينهم، وقد حصل هؤلاء على أوجه دعم مالي هائلة من الدولة في صورة دعم صادرات وحماية جمركية وغير جمركية وإعفاءات ضريبية وغيرها، وعلى الرغم من أوجه العوار هذه كلها، فإن الأداء التصديري قد شهد بالفعل تحسنًا ملموسًا إذ ارتفع معدل نمو الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات من متوسط سنوي 5٪ (1990–2000) إلى 24.5٪ بين 2001 و2010. بالطبع لم تتحقق معجزة في إعادة هيكلة الصادرات في مصر نحو الصناعات مرتفعة القيمة المضافة على غرار ما وقع في تركيا أو إندونيسيا أو تايلاند ناهيك عن كوريا الجنوبية وتايوان والصين، ولكن كان الأداء هنا على تواضعه النسبي –خاصة إذا وضع على خلفية خمسين سنة من التحول الرأسمالي السوقي- يظهر قدرة ما على التنسيق بين الدولة وكبار رجال الأعمال في قطاعات معينة.

لم تسهم حالات النجاح الجزئية والمنقوصة هذه في حل مشكلات التنمية على نطاق واسع عن طريق إدماج أكبر قطاعات ممكنة من السكان في أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة مرتفعة، وما ليس ممكنًا إلا بتطوير أنشطة صناعية وخدمية كثيفة العمالة

قادرة على استغلال القوة العاملة منخفضة التكاليف في مصر باعتبارها عنصر إنتاج ذي وفرة- ولفظة استغلال هنا ترد بالمعنى الوظيفي النيوكلاسيكي وكذلك بالمعنى الماركسي-، ولكن أن يكون لديك مخزونات هائلة من العمالة الرخيصة لا يعد في حد ذاته عنصرًا تنافسيًا إلا إذا كانت عمالة ماهرة في الوقت نفسه، فهذا هو الدرس الذي يمكن استخلاصه من تجارب كالصين وفيتنام وتايلاند في العقود الأربعة الماضية. وبما إن الأنشطة كثيفة العمالة تتركز بشكل رئيسي في المنشآت الخاصة متناهية الصغر وصغيرة الحجم فإن عدم توفر القدرات المؤسسية لزيادة رأسمالها المادي والبشري قد وقف حائلًا دون إنشاء نسق لاقتصاد سوق قادر على تحقيق التنمية -أو ما أشرنا إليه في هذا القسم من الفصل بغياب إمكانات تنسيق التنمية بين الدولة والقاعدة الكبيرة من القطاع الخاص الصغير- وهو ما فوت الفرصة على القطاع الخاص الكبير لبناء روابط مع المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، بل أدى إلى انفصال العمل بين قمة وقاعدة الاقتصاد في مصر -وغيرها من حالات التحول الرأسمالي غير التنموي-.

دار النقاش في الفصلين السابقين على أرضية تفترض أن ما هو اقتصادي إنما هو سياسي بالضرورة لا فحسب بين الدولة والمجتمع باعتبارها تمثيلًا للسلطة العامة، ولكن كذلك على الساحة الدولية في عالم مكون من دول وطنية من المفترض أن تتساوى في السيادة رغم تفاوتها المذهل في القوة والموارد. خلافًا لما يعتقده الكثيرون فإن مصر لا تمثل بدعًا بين الدول في الجنوب العالمي المليء بحالات محبطة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم كان سؤالنا هو لماذا لم تنضم مصر للحالات الاستثنائية -خاصة في شرق وجنوب شرق آسيا- التي تمكنت من إعادة تعريف دورها في الاقتصاد العالمي، ونجحت في الانتقال إلى إنتاج منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة أعلى، بينما استمر اعتماد مصر على المواد الخام بأشكال شتى مباشرة وغير مباشرة على نحو أفضى إلى المسار التنموي المتواضع.

تحرينا في الإجابة بناء إطار يراعي القيود والتحديات والفرص التي واجهها الاقتصاد المصري في الخمسين سنة الماضية كدولة جرى دمجها في نظام اقتصادي عالمي لم تصنعه أو تسهم في صياغته أو إدارته. وكان التصور الأساسي أنه على

الرغم من أهمية العوامل الخارجية الاقتصادية والجيوسياسية إلا أن مصر لم تكن فحسب ساحة لتفاعل هذه العوامل بل طالما حازت نصيبًا من القدرة على الفعل. ولكن هذه القدرة تشكلت إلى حد كبير بالترتيبات المؤسسية المحلية التي ربطت الدولة بالشرائح المجتمعية المختلفة، خاصة تلك المؤثرة كالعمال وأصحاب رأس المال بتنويعاتهم. وخلافًا للتفسيرات الجامدة ذات الطابع البنيوي اقتصادية كانت أو ثقافية أو جغرافية، فإن تحليلنا توخى منظورًا سوسيولوجيًا تاريخيًا خلص إلى أن العيب الذي يمكن إلقاء اللوم عليه لتفسير تواضع الأداء التنموي النسبي في مصر كان مؤسسيًا في الدرجة الأولى، خاصة وأن ارتباط الدولة باعتبارها السلطة العامة ذات السيادة والقدرة على تخصيص الموارد النادرة والتفاوض حول علاقة مصر بالاقتصاد العالمي ومؤسساته وفاعليه لم يتح قط فرصة لتنسيق التنمية على نحو ربما كان يسمح بإعادة تعريف دور مصر في الاقتصاد العالمي أو بناء قدرات تنافسية أو حل معضلات التراكم والتوزيع. ومن هنا كان جوهر الطرح أن مصر في الخمسين سنة الماضية قد شهدت تحولًا ما تجاه رأسمالية تقوم على أسس السوق، ولكن هذا النسق لم يكن تنمويًا بما يكفي أو بما كان يؤمل.

خاتمة

سعى هذا الكتاب المختصر إلى إعادة التفكير في مسار التطور الذي سلكه المصريون منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى اليوم، أو ما اصطلح على اعتباره العصر الحديث. هذا من الناحية الزمنية، أما على الجانب الموضوعي فقد قسم الكتاب مسارات التطور والتحول في العصر الحديث إلى الدولة ومؤسساتها، والاقتصاد كمساحة من النشاط الدائر حول إنتاج وتوزيع وتبادل القيم المادية، وأخيرًا المجتمع كمساحة شاسعة من التفاعل المتفاوت في التنظيم والمحتوى الفكري وفي مقدار التقاطع مع السياسة والاقتصاد. لقد كان هدفنا الأساسي هو تأطير النقاش حول مصر الحديثة بما يتجاوز التركيز على الجانب السياسي بمعناه الضيق أي الدولة أو النظام السياسي كتعبيرين عن السلطة السياسية، وبما يفيد تبني تصور أوسع للسياسة كعلاقات قوة ممتدة عبر المجال العام (بل وتخترق المجالات الخاصة في الكثير من الأحيان) على نحو ينظر للسلطة العامة كجزء من كل وبشكل ديناميكي وتفاعلي يتتبع علاقات القوة التي تحكم وتؤطر الممارسات الاقتصادية، وتتقاطع مع فعاليات المجتمع، سواء اعتبرناه مدنيًا أم أهليًا، فتنجح في تنظيمه وحكمه في أحيان، وتدخل في صراعات وصدامات معه في أحيان أخرى، ناهيك عن مقدار التعدد وربما التنافر داخل المجتمع نفسه بتشكيلاته الرسمية وغير الرسمية.

من الزاوية المفاهيمية فقد تبنينا تعريفًا واسعًا للسياسة باعتبارها علاقات القوة التي تمس حضور السلطة العامة في شتى مساحات التفاعل الاجتماعي، فهي لا تقتصر على الدولة ببيروقراطيتها المدنية أو العسكرية، وقطعًا لا تنحصر فيما يسمى

بالنظام السياسي الذي يمس ممارسات القوة داخل أجهزة الدولة وبينها وبين المجتمع بما يميزها بالسلطوية أو بدرجة منها أو بالديمقراطية أو بدرجة منها، فكل هذه التعريفات تقارب السياسة بمعناها الضيق الذي يدور حول الدولة أو النظام السياسي مع التمييز بينهما كمفهومين تحليليين متمايزين. فأما تبنينا للسياسة بمفهومها الواسع فيبقي على التركيز على علاقات القوة في المجال العام، ولكنه يسلم بتعدد تجليات وفعاليات علاقات القوة هذه داخل الدولة، وبين الدولة والمجتمع سواء المجتمع السياسي كالأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية في مجالات حقوق الإنسان والحريات العامة أو حقوق النساء والعمال والأقليات الدينية والعرقية، وكذلك المجموعات غير الرسمية ولكن المنظمة ذات الأهداف السياسية أو الحركات الاجتماعية والثقافية التي تسعى إلى إعادة تشكيل المجال العام بما في ذلك شكل ووظائف الدولة على نحو مباشر أو غير مباشر.

انطلاقًا من تعريف السياسة بمعناها الواسع أمكننا تتبع علاقات القوة من الدولة بتعدد أجهزتها واختلاف مسارات تطور كل منها، إلى الاقتصاد، الذي رأينا أنه دائمًا ما كان وسيكون اقتصادًا سياسيًا لأن إطار ممارسة الإنتاج والتوزيع والتبادل، والقواعد الحاكمة لا فحسب لأفعال الفاعلين في السوق من شركات وأفراد وهيئات حكومية وغير حكومية، محلية أو أجنبية، إنما لوجودهم من عدمه ونُطُق أعمالهم، إنما كانت كلها ناشئة عن علاقات قوة ذات أثر توزيعي للموارد الاقتصادية بما في ذلك الفرص، وبما يعرف الشكل الكلي للاقتصاد وللقطاعات المكونة له نزولًا إلى الوحدات المكونة له من شركات عملاقة مملوكة للدولة وأخرى لعائلات كبرى في القطاع الخاص، وثالثة لشركات متعدية الجنسية ورأسمال آتٍ من الخارج إلى المنشآت متناهية الصغر التي تعمل بشكل غير رسمي في أنشطة غير منتظمة ذات إنتاجية ضعيفة. إن السياسة إذن بمعناها الواسع تمتد قطعًا إلى الاقتصاد الذي تثبت حالة مصر، ضمن حالات أخرى كثيرة، أنه لم يكن قط مساحة منفصلة عن النشاط السياسي والاجتماعي الأوسع.

وعلى ذات الشاكلة كان مدخلنا للمجتمع في القسم الثالث، لقد أبقينا التركيز على التفاعل بين الدولة والمجتمع، أي الفاعلين المجتمعيين الذين تمتعوا بقدر ما

من الاستقلالية عن السلطة العامة بما يجعلهم فاعلين بحد ذاتهم، ولكن لم يكن هنا اهتمامنا بالفاعلين السياسيين فحسب كالأحزاب السياسية أو النقابات الرسمية بل وسعنا المنظور ليشمل الفاعلين رسميين أو غير رسميين، دائمين أو غير ذلك كالاحتجاجات والإضرابات والحركات العفوية التي اضطلعت بدور سياسي في لحظة ما طالت أم قصرت. وقد أعطى هذا التصور فرصة للتعرف على المحتوى السياسي لوظائف وأفعال قد تمس فاعلين مجتمعيين غير سياسيين في أغلب ما يفعلون، إذ قد يكون عملهم الأساسي هو تقديم خدمات في مجالات كالصحة والتعليم ورعاية الأيتام والمسنين كنشاط خيري، ورغم هذا يكون متقاطعًا مع مد شبكات ذات طابع زبوني للحزب الحاكم أو لجماعات معارضة، وعلى ذات الشاكلة قد تكون شبكات وجمعيات جزءًا من حركة اجتماعية في الفضاء الديني تشتبك مع قضايا كالعقيدة والعبادة، ولكن بما يحمل تغييرًا في تنظيم المجال العام على نحو يجعلها حركة دينية ذات بعد سياسي مهما ادعت غير التسيس أو عدم العمل بالسياسة -بمعناها الضيق الذي يخلص الأحزاب والكتل البرلمانية وانتخابات النقابات العمالية والمهنية-. ومن ثم أمكن لنا أن نمد نسيج التحليل والتوصيف إلى مساحات واسعة من النشاط الاجتماعي دون أن نخل -نأمل على كل ألا نكون قد أخللنا- بتركيز العمل على السياسة، ولكن بتوسيع مفهومنا لها.

كان هذا هو المقترب بإعادة النظر في المفاهيم التي غلبت على دراسة مصر والمصريين في العصر الحديث سواء في الأدبيات المكتوبة بالإنجليزية أو العربية، وهو ما قد يفتح الباب كذلك أمام الوقوف موقفًا نقديًا من العلاقة بين إنتاج المعرفة وتداولها من جانب، والظواهر محل الدراسة والتوصيف والتحليل. فمن ناحية، سعينا سعيًا حثيثًا إلى التحرر من السرديات الكبرى التي تصور مسار تطور المجتمع والدولة والاقتصاد في مصر في القرنين الماضيين كمسار مخطط مسبقًا أو محتم أو حتى افتراض كونه مسارًا واحدًا له منطق حكم تحولاته وتفاعلاته على مدى عقود كثيرة. فخلافًا لذلك التصور سواء كان جزءًا من سردية قومية مصرية تتبع «جوهرًا» ما لمصر أو للمصريين رجوعًا إلى مينا موحد القطرين، أو كان نابعًا من القراءات البنيوية المستقاة من نظريات كالتحديث والتصورات التقليدية للماركسية بفروعها، فإن

اقترابنا للسردية كان طموحًا بمحاولة توصيف مسار يطول عن قرنين من الزمان، ولكن مع التسليم بأهمية الظروف التاريخية في مراحل عدة أفضت إلى مسارات ليست فحسب مختلفة بل متنافرة وربما حتى متناقضة للدولة والاقتصاد والمجتمع، وأن جماع هذه العمليات –ولا يزال كثير منها جاريًا- هو ما شكل مصر في العصر الحديث دون تخطيط مسبق أو خطة محكمة أو كتجل لمسار نعرف منطقه بالفعل. إذن لقد كان أساس روايتنا لقصة مصر والمصريين هو البحث عن الامتدادات والانقطاعات، وبالتالي تحويل مفهومنا لمسارات التطور والتحول من التركيز على ما آلت إليه أو ما انتهت به إلى كونها عمليات معقدة وممتدة قد لا تكون محكومة بمنطق واحد بل بأكثر بما يعكس فاعلين كثر بمصالح وتصورات مختلفة وكجزء من علاقات قوة متبدلة باستمرار. لا يعني هذا تبني تصور مجزء للتاريخ فيكون عبارة عن حلقات منفصلة لا يربطها رابط، وإنما يفيد البحث عن الاستمرار والانقطاع بشكل متساوٍ في الأهمية، وبدون افتراضات مسبقة نكونها ثم نفرضها في قراءتنا لأحداث وقعت في التاريخ.

كون أن مصر كدولة لها شعب وإقليم جغرافي قد خضعت لعمليات تحديث من أعلى بدأتها دولة محمد علي باشا وما تلاها من تكوينات اصطلح على تسميتها بالدولة الخديوية، فهذا حكم لا جدل حوله، وكون أن جهود التحديث العلوية هذه التي استخدم فيها الحكام تطويرهم لأدوات بيروقراطية حديثة للسيطرة على الموارد وعلى السكان بشكل لم يكن موجودًا من قبل كانت جزءًا من اندماج الإقليم وسكانه بشكل متزايد في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي –ثم العالمي- سواء من خلال التجارة أو هجرة الأجانب أو نقل العلم والتكنولوجيا من خلال البعثات والإرساليات أو الاستثمارات الأوروبية ثم الاستدانة التي قضت على الاستقلال الفعلي الذي تمتع به هؤلاء الحكام، فهذا هو الآخر أمر صعب الاختلاف حوله. ولكن ما إذا كانت عمليات التحديث الفوقي هذه قد حققت ما كانت تهدف إليه كليًا أو جزئيًا، وأنها قد شكلت المجتمع كما تبتغي فهو أمر لا اتفاق حوله بل نجد أدلة تفيد العكس سواء أشكال المقاومة التي واجهت تلك الجهود، أو التناقضات الجمة التي حكمت المشروع فأدت إلى أزمة مديونية واحتلال أجنبي، وما نجم عن

هذا من تحورات في تطور بيروقراطية الدولة الخديوية وأشكال التنظيم الاقتصادي وفعاليات المجتمع المدني.

وينطبق الأمر نفسه على الدولة الكولونيالية التي تطورت في وظائفها وهياكلها تحت الحكم البريطاني منذ 1882، فهذه لم تبدأ من الصفر بل أبقت على البيروقراطية الموروثة عن ذي قبل، وأعادت تصميم أشكال السيطرة بالتعاون مع النخبة القديمة الإدارية والاقتصادية. لقد نجم عن هذا تحولات جمة في هيكل بيروقراطية الدولة، وفي تنظيم الاقتصاد وفي الفعاليات الاجتماعية، ولكن كحال الكرة التي سبقتها فإن النتائج اختلفت كثيرًا عما كان مخططًا له. نشأت حركة وطنية بعدة روافد سعت إلى إحكام سيطرتها على الدولة الكولونيالية نفسها باسم الاستقلال الوطني، وتطورت هوية وطنية للسكان لها جذور إلى سنوات ما قبل الاحتلال البريطاني نفسه، وإذا بدولة ما بعد الاستقلال في مصر نتيجة لعدة مسارات وعمليات مركبة عبرت عن نفسها بسلسلة من التسويات مع بريطانيا لم تخل من التوتر والصراع منحت مساحة من الاستقلال للدولة في 1922 مع الاعتراف الاسمي بمصر كدولة مستقلة ثم اتسعت بمقتضى معاهدة 1936، وتشكلت ملامحها بعد انتهاء الحرب الباردة وصولًا إلى الجلاء النهائي في أعقاب حرب 1956. ولم يقتصر هذا بحال على الدولة بل امتد إلى الاقتصاد والمجتمع بأسره مع التعريف المطرد لمن هم المصريون ضمن سكان الإقليم بما استبعد فئات من «الأجانب» أو «الأقليات العرقية والدينية» مثل اليهود والأوروبيين، بينما ضمت آخرين كالمسلمين الذين حملوا الجنسية العثمانية أو الآتين من أصول مغربية وكذلك الأقباط بتنويعاتهم الطائفية. لم يكن أي من هذا مخططًا بشكل مسبق -قطعًا كان الفاعلون الأساسيون يحملون خططًا وتصورات، ولكن قدرتهم على ترجمتها على الأرض لم تكن كاملة ما يجعل خططهم ونواياهم ومساعيهم مجرد مكون ضمن مكونات أخرى في رسم الواقع، ما يجعل فهم العملية أهم كثيرًا في نظرنا من الوقوف على نتائجها.

وتنطبق هذه المقولات تمامًا على مصر دولة ومجتمعًا واقتصادًا بعد الاستقلال، ومع تحول النظام السياسي في أعقاب يوليو 1952 فانظر إلى ما يسمى بالعهد الناصري أو بالمشروع الناصري في إشارة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة التي

طالت المجتمع المصري في ظل حكم جمال عبد الناصر، أين بدأ ذلك المشروع؟ وإلام انتهى؟ لقد حمل الكثير من أشكال الاستمرارية مع الدولة الخديوية والكولونيالية كالتحديث من أعلى باستخدام أدوات سلطوية في مواجهة المجتمع، وحمل من الحركة الوطنية السابقة عليه -بما فيها الأحزاب التي حلها نظام الضباط الأحرار- مفاهيم الهوية الوطنية وبمحتوى اجتماعي أخذه من القوى اليسارية التي قمعها بنشاط، وإن صاغها بشكل أكثر محافظة. وعن التناقضات التي حكمت محتوى المشروعات وفرص نجاحها ونتائجها النهائية فحدث ولا حرج بدءًا بالمواجهات العسكرية، ومشكلات نموذج التصنيع القائم على إحلال محل الواردات والمستند إلى قطاع عام بالغ الضخامة.

ونفس ما يقال عن «المشروع الناصري» ينطبق على السادات بانفتاحه السياسي والاقتصادي، والذي يمكن اعتباره بدون مبالغة أقرب الحلقات إلى تشكيل ملامح الدولة والمجتمع والاقتصاد في مصر، ولكنه عج بالتناقضات والفاعلين من داخل الدولة وخارجها ومن داخل مصر وخارجها، فقوض دعائم النظام الناصري عن طريق تقديم بدائل تبدو ليبرالية، ولكنها منقوصة للغاية ومفصلة من أجل إعادة تشكيل سلطوية السادات ومن بعده مبارك، فتعدد الأحزاب وحل الاتحاد الاشتراكي خرج بصيغة لحزب الدولة الوطني الذي هيمن بمزيج من القمع الأمني والعلاقات الزبونية على الحياة السياسية الرسمية وغير الرسمية طيلة ثلاثين سنة، وانقسمت المعارضة إلى رسمية في صورة أحزاب ضعيفة ومحتواة أمنيًا وقانونيًا من جانب النظام الحاكم، وأخرى غير رسمية، ولكن مسموح لها بممارسة السياسة كانتخابات البرلمان والنقابات المهنية والنوادي الاجتماعية، والحديث هنا بالطبع عن الإخوان المسلمين في عهد مبارك المديد. وكذلك كان الحال مع الاقتصاد فلم ينتج الانفتاح اقتصادًا ليبراليًا، نشأ اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخاص بتنويعاته الكثيرة، ولكن لا الدولة انسحبت منه، ولا كان القطاع الخاص خاصة الكبير منه مستقلًا عنها بحكم المحسوبية وتضارب المصالح والفساد، وتمامًا كما حدث مع السياسة التي توسعت فيها مساحات اللارسمية فإن الاقتصاد غير الرسمي قد أصبح هو السمة المميزة للنشاط الاقتصادي في مصر. وما وقع للسياسة والاقتصاد

امتد للمجتمع ككل، إذ إن التنظيمات الكوربوراتية الموروثة من عهد عبد الناصر لم يتم حلها فظلت النقابات العمالية والمهنية واتحادات الصناعة والغرف التجارية كلها رسمية تحت سيطرة الدولة البيروقراطية والمالية والأمنية، وأخذت أشكال التنظيم الاجتماعي الأكثر حيوية وامتدادًا منحى غير رسمي في صورة شبكات ومجموعات وأنشطة خيرية أو في مجالات الخدمات والتوزيع عادة ما تداخلت مع الفضاء الديني والفاعلين فيه للأغلبية المسلمة بتنويعاتها العقيدية والأيديولوجية، أو للأقلية المسيحية بتنويعاتها الطائفية هي الأخرى.

يُستشف مما سبق أن البعد المؤسسي شديد الأهمية في فهمنا مسارات التطور السياسي والاجتماعي في مصر، ونرى هنا أن المزية في التحليل المؤسسي أنه يقف موقفًا وسطًا بين البنيوية الصارمة التي لا ترى للفاعلين دورًا في تشكيل عالمهم، وبين المدارس التحليلية التي ترى أن الفاعلين يتمتعون بكامل الحرية في اتخاذ القرارات، ويقع التحدي في أن يتخذوا القرارات السليمة في صورة سياسات عامة أو تشريعات. إن التحليل المؤسسي ينطلق من مسلمة مفادها أن للفاعلين مساحة أو قل حرية لاتخاذ القرار، ولكن هذه المساحة نسبية ومقيدة بشكل كبير بالعديد من الضوابط والمحددات الناشئة عن ترتيبات هي نفسها من صنع الإنسان، وربما حتى من الفاعلين أنفسهم على هيئة قرارات وخيارات اتخذوها في الماضي وضعتهم على مسار ما يصعب الحياد عنه إلا بتكلفة يجب أن يدفعوها. ولقد وظفنا المدخل المؤسسي هذا لفهم تطور الدولة والاقتصاد والمجتمع في مصر في العصور الحديثة. إن الخلاصة هي أن الفاعلين الاجتماعيين على تعددهم في حركة دائمة، ولكن هذه الحركة ليست حرة بدون قيد بل تخضع لعديد من القيود تحد من قدرتهم على تشكيل العالم الذي يعملون به، ولكن لا تنفي هذه القدرة من حيث المبدأ.

توظيفًا لهذا المدخل المؤسسي فقد كانت رؤيتنا للدولة تنطلق من كونها مجموعة من الفاعلين الممثلين للسلطة العامة في المجتمع، وأن هؤلاء الفاعلين قد اتخذوا أشكالًا رسمية وغير رسمية في آن واحد في تكوين هوياتهم، وتحديد مصالحهم، والنفاذ إلى الموارد وعناصر القوة. وينتزع هذا من ناحية التحليل عن الدولة الافتراضات التي تروجها عن نفسها باعتبارها كيانًا واحدًا موحدًا مصمتًا لصالح تعدد يغص

بالحركة ويزدحم بالتوتر وفرص التعاون والصراع، ونطبق هذا على مؤسسات الدولة في مسارها التاريخي الحديث كأجهزة القضاء والبيروقراطية المدنية والعسكرية والأمنية والأزهر والأوقاف، وأن هؤلاء الفاعلين لا يمكن اختزالهم قط في النظام السياسي، والذي لا يعدو أن يكون نمطًا للعلاقات السلطوية بين تلك الأجهزة بعضها البعض، وقمة السلطة في الجهاز التنفيذي في ظل النظام الرئاسي بالغ المركزية الذي تشكل بعد 1952. فالفصل بين الدولة والنظام يعترف بالتعدد داخل الدولة، ويمنح مساحات للفعل والاختيار للفاعلين داخلها، ويفهم من هنا السلطة السياسية كعملية مركبة ومتعددة وشديدة الحركية كما رأينا على سبيل المثال لا الحصر بعد يناير 2011.

وينطبق هذا الأمر على الفاعلين المجتمعيين في الاقتصاد والمجتمع المدني (أو الأهلي إذا شئت استخدام لغة أكثر تحررًا من الافتراضات الليبرالية المبطنة في مفهوم المجتمع المدني). لم يكن المجتمع المصري قط مساحة مفتوحة ومتلقية للتغييرات التي أرادها فاعلو الدولة بل كثيرًا ما تمتعوا بمساحات للفعل، وقد انطلق هذا على الاقتصاد الذي يعد بحق امتدادًا للنشاط الاجتماعي بحكم التأثير الذي لعبته الشبكات المؤسسة على علاقات شخصية وصلات القرابة والامتدادات العائلية والبلديات والانتماءات الطائفية طيلة العصر الحديث في مصر، خاصة في ظل الصيغ المعتمدة على نشاط القطاع الخاص في السوق، والتي عادة ما استدعت فاعلين مجتمعيين إلى ساحة الإنتاج والتبادل بدءًا من الشبكات التي حاكها اليونانيون واليهود والإيطاليون والمصريون في النصف الأول من القرن العشرين، ووصولًا إلى العائلات والشبكات الشخصية التي ميزت نشأة ونمو القطاع الخاص في مصر بعد انطلاق الانفتاح الاقتصادي، والتي امتدت لتحكم العلاقة بين الدولة وكبار الفاعلين الرأسماليين فيما عرف بالمحسوبية والزبونية وتضارب المصالح في دلالات للتداخل الكبير بين النخب الاقتصادية وتلك السياسية على مستويات عدة بعضها عائلي وبعضها شخصي كالصداقة والزمالة وتجارب العمل، وبعضها الآخر في شكل صفقات مربحة للطرفين. ولكن ذات الفعاليات والعلاقات ذات الطابع غير الرسمي هي تمامًا التي أحاطت بالنشاط الاقتصادي «الحر» للعديد من الفاعلين

الصغار فيما عرف بالاقتصاد غير الرسمي، والذي يحتل طبقًا لبعض التقديرات نحو ٪40 من ناتج مصر الإجمالي، والذي أظهر مفهوم اقتصاد الهابيتوس في القسم الثاني من هذا الكتاب أنه اعتمد على تشكيلات وعلاقات اجتماعية متقاطعة بشكل لصيق مع إعادة تشكيل المجتمع المصري في الأربعين سنة الماضية سواء فيما يتعلق بالانتماءات الطائفية أو البلديات أو العائلات. إن الخلاصة هنا هي أن كثيرًا من القواعد الحاكمة للتنظيم الاجتماعي هي ذاتها التي نظمت الساحة الاقتصادية المؤسسة على دوافع تتعلق بتحقيق الربح.

يحدونا الأمل أن يكون هذا الكتاب قد وصل لقواعد واسعة نسبيًا من المصريين المهتمين بالشأن العام، والذين رغم عدم ضرورة تخصصهم في الحقل الأكاديمي، فإنهم قادرون على قراءة إسهاماته ومستخلصاته بشكل نقدي عن طريق مضاهاتها بالواقع الذي يعيشونه، والحاجة للتفكير المجرد لفهم ذلك الواقع على أمل تغييره يومًا ما.

عمرو ع

الدول
في م

رد اع

الدولة والمجتمع في مصر الحديثة: رد اعتبار وإعادة نظر

عمرو عادلي و ناثان براون

المرايا

تصميم الغلاف: أحمد اللباد

حاكم أو نظام أو دولة، ولا
، وإنما هي قصة التفاعلات
ا أو أعادوا تشكيل أنظمة حكم
مترامي الأطراف، وجهاز دولة
اد لكنه اضطر في العقود
ابل، ثمة قائمة من الفاعلين
اح متفاوت في مجموعة متنوعة
ق مختلفة من أجل تشكيل
ها الأصوات، بينما يحاول
في بعض الأحيان ولكن ليس
يء: سيطرة متصاعدة للدولة
حكامها كي تظل محتفظة



ان براون

اذ العلوم السياسية
شؤون الدولية
امعة جورج واشنطن.



978-977-6898-41-7